كلية الاقتصاد والتجارة

دراسات
في الاقتصاد والتجارة

المجلد السابع عشر العدد الثاني ١٩٨١

في هذا العدد

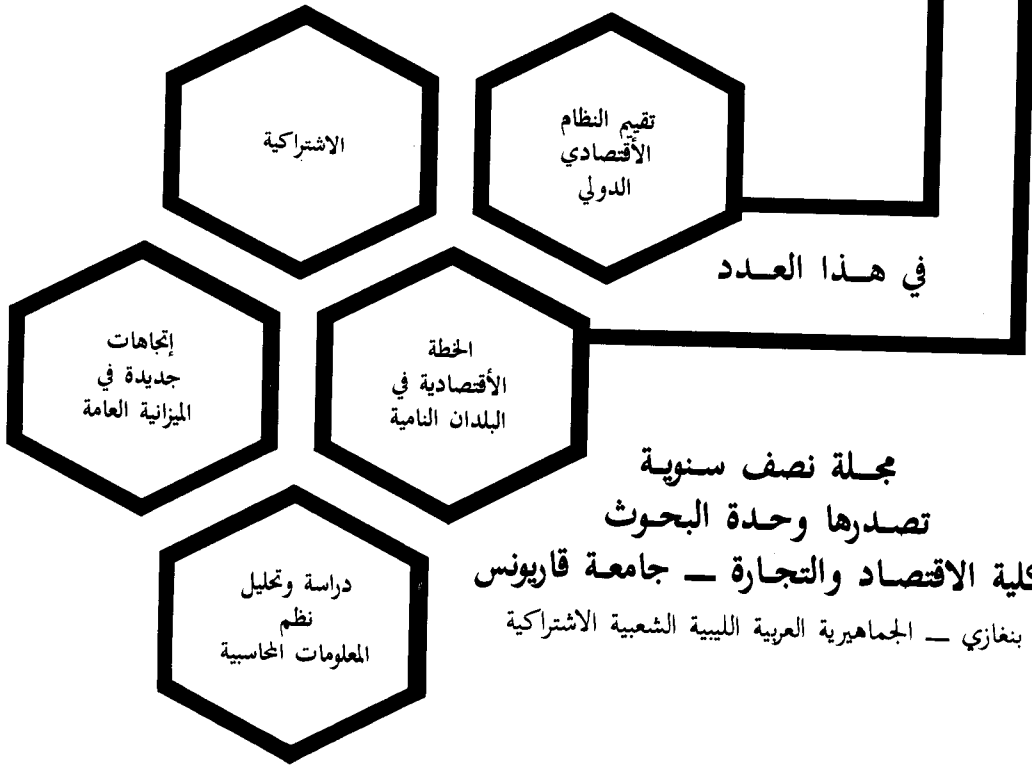

مجلة نصف سنوية
تصدرها وحدة البحوث
بكلية الاقتصاد والتجارة ــ جامعة قاريونس
بنغازي ــ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

دراسات في الاقتصاد والتجارة

مجلة نصف سنوية تصدرها وحدة البحوث بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة قاريونس. بنغازي. ولاتعبر الآراء التي تنشر في هذه المجلة إلا عن رأي أصحابها ولا تمثل وجهة نظر هيئة التحرير أو جامعة قاريونس.

هيئـة التحـريـر

رئيس التحرير

د. عبد القادر عياد عامر

دكتوراه في ادارة الأعمال

المحـررون

د. يونس حسن الشريف

دكتوراه في المحاسبة

د. أحمد سعيد الشريف

دكتوراه في الاقتصاد

د. محمد زاهي المغيربي

دكتوراه في السياسة المقارنة

البشير علي زنبيل

ماجستير في الاحصاء

امينة التحـرير

غزالة سالم البركي

ليسانس في علم الاجتماع

جميع المراسلات بما في ذلك الكتب والدوريات ومواد التحرير وطلبات الاشتراك ترسل الى **رئيس التحرير**، **(دراسات في الاقتصاد والتجارة) كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة قاريونس، بنغازي — ج.ع.ل.ش.إ.**

الاشتراكات: عن كل سنة دينار ليبي واحد أو ٣,٣٠ دولار

ثمن النسخة الواحدة ٥٥٠ درهما

حقوق الطبع محفوظة لوحدة البحوث بكلية الاقتصاد والتجارة

المحتـويات

الصفحة

المقـدمة ١

○ المقالات

تقييم النظام الأقتصادي الدولي ٢
الدكتور عطيه المهدى الفيتورى

الاشتراكية ١٢
الدكتور فرحات صالح شرننه

تحديد الأهداف في الخطة الأقتصادية ومشاكل تنفيذها في البلدان النامية ٢٢
الدكتور علي الأسدي

إتجاهات جديدة في الميزانية العامة ٢٨
الدكتور محمد مفتاح بيت المال

دراسة وتحليل نظم المعلومات المحاسبية ٣٦
الدكتور يونس حسن الشريف

ضرائب الدخل في ليبيا: دراسة تاريخية تحليليه ٤٧
الدكتور محمد عبد الله بيت المال

○ الملخصـات

مشاكل وقيود التخطيط والتنمية في ليبيا ٦٣
الدكتور أحمد منيسى والدكتور علي عطيه عبد السلام

تنظيم التسويق اللامحدود (نموذج مقترح) ٦٤
أحمد عرفه

التحديث وأزمة الشرعية في النظام السياسي الليبي ٦٥
الدكتور محمد زاهى المغيربى

تقدير الدرجة النهائية للطالب ٦٦
الدكتور أحمد زوغو ميمون

ميكانيكية التغير في فئات أعمار السكان في ليبيا ٦٧
الدكتور محمد جمعة الروبى

أثر إختلاف المبادىء المحاسبية المتعارف عليها على قرارات الأئتمان بالمصارف التجارية ٦٨
الدكتور عبد السلام علي العربي

مقـدمـة

يسر إدارة وحدة البحوث بكلية الاقتصاد والتجارة أن تسهم بهذا المجهود المتواضع في مجال البحث العلمي عن طريق نشرها لمجلة «دراسات في الاقتصاد والتجارة».

وتهدف هذه المجلة إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والادارية والمالية وأية دراسات أخرى تكون ذات صلة وثيقة بهذه العلوم.

وترحب هيئة التحرير بإنتاج المفكرين والمتخصصين في المجالات المذكورة وكذلك نقدهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة.

كما أنها تأمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للاتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والادارية والمالية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وغيرها من دول العالم.

والله ولي التوفيق.

«هيئة التحرير»

تقييـــم النظـــام الاقتصـــادي الـدولي

د. عطية المهدى الفيتورى *

المقدمـــة:

لتوضيح الفكرة الأساسية التي يناقشها هذا البحث يجب التنوية الى أن الهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على نقاط الضعف الموجودة بالنظام الاقتصادي الدولي القائم، والتي نتج عنها ظهور كثير من المشاكل الاقتصادية خلال فترة تتجاوز الان الخمس والثلاثين سنة.

كذلك سنتعرض الى أهم الاقتراحات والمحاولات التي تهدف الى معالجة النواقص الموجودة بالنظام الاقتصادي الدولي، وذلك لكي يتم تحقيق مستوى أفضل من العدالة في توزيع الثروة بين شعوب العالم.

إن النظام الاقتصادي الدولي الذي نعنيه، يضم كثيراً من النظريات المختلفة والتي تبحث في العلاقات الاقتصادية الدولية، سواء كان ذلك في مجال تبادل السلع والخدمات بين البلدان أو إنتقال رؤوس الأموال أم الطريقة أو الميكانيكية التي تتم بها تسوية المدفوعات الدولية (أي النظام النقدي الدولي).. الخ وبالرغم من النتائج النظرية التي تتوصل إليها هذه النظريات تحت إفتراضات معينة إلا أن التطبيق العملي قد يؤدي إلى تحقيق نتائج مختلفة وبالتالي فقد وجدت بعض الدراسات، أن عملية التبادل الاقتصادي الدولي لم تسهم كثيراً في خلق النمو الاقتصادي المرغوب في بعض البلدان النامية، بل أنه في بعض الأحيان تؤدي المبادلات الدولية إلى تأخر النمو الاقتصادي، والى عدم الأستقرار الاقتصادي في بعض البلدان النامية.(١)

لذلك فقد وجه جزء كبير من البحث الاقتصادي للتعرف على الأسباب المختلفة التي أدت الى عدم إسهام التبادل الدولي في تنمية الاقتصاديات النامية بالقدر المطلوب. ومنذ أوائل السبعينات إهتم عدد كبير من المؤسسات العلمية بهذه المشكلة، وعقدت الندوات التي تسمى بالحوار بين الشمال والجنوب لمناقشة ما يمكن أن يقدم من حلول.(٢)

أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية:

قامت العلاقات الاقتصادية الدولية لأسباب كثيرة ومتعددة، وبالنظر الى تزايد الترابط الاقتصادي بين البلدان وزيادة إعتماد البلدان على بعضها البعض، زادت بذلك أهمية هذه العلاقة وقويت.

أ ــ أسباب قيام العلاقات الاقتصادية:

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت الى قيام العلاقات الاقتصادية الدولية في العوامل التالية:

١ــ زيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق التخصص حيث تستخلص النظريات التي تنادي بحرية التجارة الدولية، والتي نادى بها آدم سميث وديفيد ريكارد وغيرهما من رواد المدرسة الكلاسيكية وأخيراً هكشر واولين، بأن حرية التجارة الدولية تؤدى الى زيادة معدل النمو الاقتصادي في البلدان الداخلة في التبادل.

٢ــ تعتبر التجارة الدولية منفذاً لتصريف الانتاج الذي قد يكون فائضاً عن حاجة السوق المحلية، وقد وضعت التصورات Approaches المختلفة لكيفية مساهمة التجارة الدولية في هذا المجال في ما يسمى بـ (Vent for Surplus) التي نادى بها آدم سميث وجون ستيورت مل. (٣)

٣ــ القدرة على تمويل الكثير من المشاريع عن طريق إستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الفقيرة التي لا تملك الأموال اللازمة لتمويل إقتصادها ودفعه، وبالتالي لابد من ترك الحرية لتدفق هذا العنصر المهم من عناصر الانتاج بين البلدان.

٤ــ القدرة على الاستعانة بالايدى العاملة والخبرات الاجنبية حيث أن تحقيق معدلات نمو

* أستاذ الاقتصاد المساعد/كلية الاقتصاد/جامعة قاريونس.

إقتصادى عالية يتطلب كوادر فنية ماهرة من الايدي العاملة التي قد لا تكون موجودة بالبلد، وبالتالي لابد من ترك الحرية لهذا العنصر المهم من عناصر الانتاج للحركة عبر الحدود ولكي ينتقل بين البلدان.

٥ــ القدرة على تحويل المدخرات المحلية الى إستثمارات وخاصة بالنسبة للبلدان النامية والصغيرة حيث أن هذه البلدان تحتاج الى إستيراد المعدات الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي(٤). عليه فأن المدخرات المحلية ما لم توجه بالكامل إلى إستيراد السلع الاستثمارية لن تحقق الهدف المطلوب.

٦ــ القدرة على الحصول على التقنية الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الانتاجية حيث أن بعض البلدان قد تتفوق في بعض النواحي التقنية وبالتالي فأن قيام العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي الى تبادل المعرفة بأحدث ما توصل إليه الانسان في مجال التقدم التقني، والذي يؤدي الى زيادة الانتاج.

ب ــ قياس أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية:

هذه الأسباب التي تعدد مجالات الاستفادة من التبادل الدولي سواء على مستوى السلع والخدمات أم على مستوى تدفق عناصر الانتاج هي التي رغبت البلدان المختلفة للدخول في التبادل الدولي وعدم الانغلاق.

بل أن بعض البلدان أصبحت تعتمد على التجارة الدولية الى حد بعيد ولاتستطيع العيش بدون التبادل الدولي. فكثير من البلدان مثل اليابان وبلدان غرب أوروبا، تحتاج إلى إستيراد النفط الذي يعد مصدراً مهماً من مصادر توليد الطاقة، هناك أيضا بلدان أخرى تحتاج الى إستيراد المواد الغذائية والمواد الاولية، وهناك بلدان أخرى، تحتاج الى إستيراد السلع الاستثمارية والتقنية الحديثة، وبالتالي أصبحت أجزاء العالم تعتمد على بعضها البعض.

إذا أردنا أن نعرف حقيقة مدى أهمية التبادل الدولي فإننا نرجع إلى الأحصائيات الخاصة بحجم التجارة الدولية كأحد المؤشرات التي يمكن أن توضح لنا مدى أهمية التبادل الدولي.

الجدول (١) يوضح تطور الصادرات والواردات لبلدان العالم، ويبين بأن الصادرات قد تضاعفت إلى سبع وعشرين مرة (٢٧) خلال الفترة من سنة ١٩٥٠م إلى سنة ١٩٧٩م، هذا وقد تطورت الواردات بنفس المقدار تقريبا، حيث كانت قيمة الواردات الدولية عام ١٩٥٠م حوالي ٦٢,٧٣٨ مليون دولار، أصبحت في عام ١٩٧٩م حوالي ١,٦٧٩,٢٢٥ مليون دولار، وعليه فأن ضخامة قيمة الصادرات وقيمة الواردات في سنة ١٩٧٩م توضح مدى أهمية التبادل الدولي وإرتباط البلدان، وإعتماد بعضها على البعض الاخر في العصر الحديث.

هناك مؤشر آخر يبين أهمية العلاقات الاقتصادية

(٥)

(جدول رقم ١) (صادرات وواردات العام ككل)

السنة	الصادرات (بملايين الدولارات)	الواردات (بملايين الدولارات)
١٩٥٠م	٦٠,٧٨٥	٦٢,٧٣٨
١٩٦٠م	١٢٨,٢٧٥	١٣٥,١٣٣
١٩٦٥م	١٨٧,٠١٠	١٩٧,٤٩٣
١٩٧٠م	٣١٣,٨٦٠	٣٢٨,٧٢٣
١٩٧٥م	٨٧٣,٧٧٠	٩٠٢,٩٩٨
١٩٧٦م	٩٩٠,٥٨٩	١,٠١٦,٩٣٩
١٩٧٧م	١,١٢٧,٢٤٧	١,١٦٢,٩٩٨
١٩٧٨م	١,٣٠١,٦٨٠	١,٣٥٢,٩٩٢
١٩٧٩م	١,٦٢٧,٠٣٠	١,٦٧٩,٢٢٥

الدولية والتبادل الدولي، هذا المؤشر هو مستوى الاحتياطي الدولي من الذهب والعملات الاجنبية (السيولة الدولية) المقبولة لدى الجميع في المدفوعات الدولية المختلفة.

يوضح الجدول رقم (٢) التطورات المهمة التي حدثت على مستوى الاحتياطيات الدولية، فقد إرتفعت نسبة الاحتياطيات الدولية بمختلف مكوناتها(٦)من ٤٨,٣٢٥ مليون دولار سنة ١٩٥٠م إلى ٤٦١,٦٧٠ مليون دولار سنة ١٩٨٠م، وهذا يبين أن الاحتياطيات الدولية قد تضاعفت بما يقرب من عشر مرات خلال فترة الثلاثين سنة الماضية. ويدل زيادة حجم الاحتياطيات الدولية على زيادة حاجة المجتمع الدولي لتسديد مبادلاته، سواء كان ذلك في صورة إنتقال السلع والخدمات أو إنتقال رؤوس الأموال بين البلدان.

جدول رقم (٢)
اجمالي الاحتياطات الدولية(٧)
القيمة بملايين الدولارات

السنة	اجمالي الاحتياطي
١٩٥٠م	٤٨,٣٢٥
١٩٦٠م	٥٩,٩٨٠
١٩٧٠م	٩٣,٢٤٤
١٩٧٥م	٢٣٥,٩٦٣
١٩٧٦م	٢٥٦,٤٩٢
١٩٧٧م	٣٠٥,٩٣١
١٩٧٨م	٣٥٠,٣٧١
١٩٧٩م	٣٩١,٣٣٦
١٩٨٠م	٤٦١,٦٧٠

المشاكل الناتجة من النظام الاقتصادي:

هناك مشاكل إقتصادية متعددة ساهم النظام الاقتصادي الدولي في خلقها سواء بطريقة مباشرة أم بطريقة غير مباشرة، وهذه المشاكل تعتبر عقبات كبيرة في سبيل التنمية الاقتصادية في كثير من البلدان. نستعرض فيما يلي أهم المشاكل التي تؤثر في إقتصاديات البلدان النامية (بلدان العالم الثالث) وبالتالي فهي تؤثر على نمو العلاقات الاقتصادية الدولية. من بين هذه المشاكل ما يلي:

١ــ سوء توزيع الثروة:

لقد ظهرت منذ أوائل الخمسينات بوادر الفروق الواضحة في تفاوت الدخول بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. جزء من هذا التفاوت بالطبع لا يرجع الى النظام الاقتصادي ولكن يرجع إلى عهد الاستعمار الذي كان مسيطراً على البلدان النامية والتي نال أغلبها إستقلاله بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن لاشك في أن النظام الاقتصادي الحالي قد شارك بجزء في هذا التفاوت في الدخول، بل وسمح لهذا التفاوت أن يستمر ويزداد.

فالجدول رقم (٣) الذي يبين متوسط الدخل الفردي في البلدان الصناعية والبلدان النامية، يوضح أن هذا التفاوت هو تفاوت كبير ومستمر ومتزايد، حيث تتزايد الهوة بين دخل الفرد في البلدان النامية، ودخل الفرد في البلدان الصناعية.

جدول رقم (٣)
(الدخل القومي للفرد الواحد في البلدان الصناعية والبلدان النامية)[٨]
(بالدولار)

السنة	البلدان الصناعية (١)	البلدان النامية (٢)	نسبة دخل الفرد في البلدان النامية الى دخل الفرد في البلدان الصناعية ١:٢
١٩٦٠م	١٣٤٠	١٣٠	٠,٠٩٧
١٩٦٣م	١٦٠٠	١٥٠	٠,٠٩٤
١٩٧٠م	٢٦٦٠	٢١٠	٠,٠٧٩
١٩٧٥م	٤٩٠٠	٤٥٠	٠,٠٩٢
١٩٧٧م	٥٨٨٠	٥٥٠	٠,٠٩٤
١٩٧٨م	٧٠٠٠	٦١٠	٠,٠٨٧

متوسط دخل الفرد في البلدان الصناعية تضاعف الى أكثر من ست مرات خلال فترة ١٨ سنة، أي منذ عام ١٩٦٠م الى عام ١٩٧٨م، بينما دخل الفرد في البلدان النامية لم يتجاوز الخمس مرات في زيادته خلال نفس الفترة.

ويتضح من الجدول أيضا أن دخل الفرد في البلدان النامية صغير جداً بالنسبة لدخل الفرد في البلدان الصناعية، فدخل الفرد في البلدان النامية هو ٩,٦٪ من دخل الفرد في البلدان الصناعية، غير أنه حتى هذه النسبة البسيطة لم يستطع دخل الفرد في البلدان النامية الاحتفاظ بها، حيث أن دخل الفرد في البلدان النامية إنخفض في بعض السنوات الى ٧,٩٪ من دخل الفرد في البلدان الصناعية. ولاشك أن هذا يوضح أهمية المشكلة القائمة والخاصة بسوء توزيع الثروة في العالم ومدى مساهمة النظام الاقتصادي الدولي الحالي في إستمرار قيام هذه المشكلة وتزايدها.

٢ــ تدهور معدلات التبادل:

توضح الدراسات التي تبحث في إقتصاديات البلدان النامية والمشاكل التي تواجهها، بان البلدان النامية تواجه تدهوراً في معدلات التبادل[٩]. أي أن صادرات البلدان النامية والتي تتميز عموماً بكونها إما سلع زراعية مثل الكاكاو والبن والسكر والقطن والأرز... الخ أو مواد خام مثل النفط الخام وخام الحديد والنحاس والفوسفات... الخ وأسعار هذه السلع لا ترتفع كثيراً بل أن أسعارها متذبذبة، وتميل في بعض الاحيان الى الانخفاض.

أما أسعار السلع التي تستوردها البلدان النامية، والتي غالباً ما تكون سلع مصنعة سواء كانت سلع إستهلاكية أم سلع إنتاجية، فإنها عادة ما تتجه إلى الارتفاع وبالتالي فإن معدل التبادل يميل الى الانخفاض وهو بذلك في صالح البلدان الصناعية وضد البلدان النامية، مما سبب كثيراً من المشاكل للبلدان النامية. وعليه فإن تدهور معدلات التبادل بالنسبة للبلدان النامية أصبح يشكل عبئاً كبيراً على التنمية الاقتصادية ويعرقلها.

وقد أعطيت الكثير من التبريرات لتدهور معدلات التبادل، منها إنخفاض مرونة الطلب الدخلية على السلع الزراعية والمنافسة بين البلدان النامية في عرضها للمواد الأولية، بينما يتميز جانب الطلب على هذه المواد بالاحتكار النسبي مما يسبب عدم إرتفاع الأسعار للسلع الزراعية والمواد الأولية بنفس النسب التي ترتفع بها أسعار السلع المصنعة.

هذا بالطبع سبب كثيراً من المشاكل للبلدان النامية حيث أصبح عرض الصرف الاجنبي بالنسبة لها منخفضاً وغير مستقر مما عرقل كثيراً من مشاريع التنمية وزاد من تكاليفها وبالتالي نتج عن هذا إنخفاض في معدلات النمو في هذه الاقتصاديات.

جدول رقم (٤)
(الرقم القياسي لاسعار الصادرات الدولية)(١٠)
سنة ١٩٧٥م = ١٠٠

السنة	البلدان الصناعية	البلدان النامية	
		البلدان المصدرة للنفط	البلدان غير المصدرة للنفط
١٩٦٠م	٤٤	١٥	٤٧
١٩٦١م	٤٤	١٥	٤٦
١٩٦٢م	٤٤	١٥	٤٥
١٩٦٣م	٤٥	١٥	٤٦
١٩٦٤م	٤٥	١٥	٤٩
١٩٦٥م	٤٦	١٥	٥١
١٩٦٦م	٤٦	١٥	٥١
١٩٦٧م	٤٧	١٥	٥١
١٩٦٨م	٤٧	١٥	٥٠
١٩٦٩م	٤٨	١٥	٥٠
١٩٧٠م	٥٢	١٥	٥٣
١٩٧١م	٥٤	١٥	٥٤
١٩٧٢م	٦٠	١٩	٥٣
١٩٧٣م	٧٢	٢١	٥٦
١٩٧٤م	٩٠	٩٥	١٠٢
١٩٧٥م	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٦م	١٠١	١٠٦	١٠٥
١٩٧٧م	١٠٩	١١٧	١٢٢
١٩٧٨م	١٢٣	١١٧	١٢٦
١٩٧٩م	١٤٢	١٧٠	١٤٥
١٩٨٠م	١٦٠	٢٨٢	١٦٠

الجدول رقم (٤) يوضح التطور الذي حدث في أسعار الصادرات الدولية مقسمة الى بلدان صناعية وبلدان نامية. فالبلدان النامية المصدرة للنفط قد عانت من تدهور في معدلات التبادل خلال الفترة ما قبل عام ١٩٧١م، حيث كان سعر صادراتها التي هي عبارة عن النفط الخام ثابت، بينما يميل الرقم القياسي لاسعار صادرات البلدان الصناعية الى الارتفاع، هذا معناه تدهور في معدل التبادل الخاص بالبلدان النامية في تجارتها مع البلدان الصناعية.

أما البلدان غير المصدرة للنفط، فنجدها خلال الفترة التي تبتدئ من عام ١٩٦٠م قد عانت نسبيا من تدهور في معدلات تبادلها مع البلدان الصناعية وذلك حتى سنة ١٩٧٣م حيث ترتفع أسعار الصادرات في البلدان الصناعية بأكثر من إرتفاع أسعار صادرات البلدان النامية غير المصدرة للنفط.

في سنة ١٩٧٤م حدث إرتفاع كبير وملحوظ في

أسعار صادرات البلدان النامية وخصوصا البلدان المصدرة للنفط. أما بعد عام ١٩٧٥م فإن الارتفاع في الاسعار تقارب نسبياً بإستثناء سنة ١٩٨٠م التي أرتفع فيها الرقم القياسي لاسعار صادرات البلدان النفطية.

٣ــ إرتفاع تكاليف رأس المال:

كنتيجة لتدهور معدلات التبادل وإلى تذبذب صادرات البلدان النامية التي عادة ما تكون سلعة واحدة أو مجموعة قليلة من السلع الزراعية والمواد الأولية. أدى هذا إلى إنخفاض إيرادات الصرف الاجنبي وأصبحت السلع الرأسمالية اللازمة للقيام بمشاريع التنمية الاقتصادية مرتفعة التكاليف، وبالتالي عجزت كثير من البلدان النامية في كثير من الأحيان عن إستيراد التقنية الحديثة.

إن البلدان النامية لا تستطيع إنتاج هذه الوسائل الانتاجية الحديثة، وبالتالي لابد من تحويل الادخارات في هذه البلدان إلى إستثمارات عن طريق إستيراد هذه السلع. ولكن الارتفاع المستمر في أسعار هذه المعدات الرأسمالية والذي صاحبه إرتفاع في أسعار الفائدة وضع البلدان النامية في وضع لا تحسد عليه حيث أدى هذا الامر إلى زيادة التكاليف. بالاضافة إلى إرتفاع أسعار المعدات الرأسمالية فإن إرتفاع أسعار الفائدة التي تقترض بها البلدان النامية لتمويل مشاريع التنمية يتطلب تسديد هذه الديون بمبالغ كبيرة تعجز في كثير من الاحيان هذه البلدان عن تسديدها.

هذا الامر، أي ارتفاع اسعار السلع الرأسمالية وإرتفاع أسعار القروض سبب إرتفاع كبير في تكاليف التنمية مما أدى ببعض البلدان الى التضحية وعدم إستخدام الوسائل الفنية الحديثة، والاكتفاء بالوسائل البدائية في الانتاج مما أدى إلى إنخفاض معدلات النمو في هذه البلدان.

٤ــ أزمة الدولار وتأثيرها على البلدان النامية:

تأثير الدولار على إقتصاديات البلدان النامية هو نتيجة قصور النظام النقدي الدولي، فالنظام النقدي الدولي يعتمد على السيولة الدولية التي تكون من الاحتياطيات الدولية والسيولة الدولية تتكون من الذهب والعملات الصعبة أو القابلة للتحويل.

وكنتيجة لنمو التبادل الدولي، فإن الزيادة في كميات الذهب المنتجة أصبحت لا تستطيع مجاراة الأرتفاع في الطلب على السيولة الدولية، ولذلك يجب أن تنمو الاحتياطيات الدولية من العملات الصعبة وخاصة الدولار.

هذا يعني أن السيولة الدولية سترتفع سنة بعد سنة بمعدلات مرتفعة تفوق إرتفاع معدلات إنتاج الذهب وبالتالي يجب أن تنمو الاحتياطيات من الدولار، وهذا لا يتأتى إلا إذا حققت الولايات المتحدة الامريكية عجزاً في ميزان مدفوعاتها. إذن النظام النقدي الدولي مبني على إفتراض وجود عجز في ميزان المدفوعات الامريكية وبالتالي فإن العجز في ميزان المدفوعات الامريكية أصبح يتزايد سنة بعد أخرى نتيجة لازدياد النفقات الامريكية في الداخل والخارج، ولأن أمريكا تحقق ربحاً من كون الدولار هو العملة الأساسية في تكوين الاحتياطيات الدولية ويسمى هذا الربح (Seignorage)(١١).

إذن النظام النقدي الدولي يعتبر متحيزاً للولايات المتحدة الامريكية وقد قدرت أرباح أمريكا من كون الدولار هو عملة الاحتياطي بحوالي ٣٠ بليون دولار خلال ٢٠ سنة، أي منذ حوالي سنة ١٩٥٠م إلى سنة ١٩٧٠م، ولكن إستمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية أدى إلى فقد ثقة الناس في الدولار لأن الحكومة الامريكية لن تستطيع تبديل بلايين الدولارات التي أصدرتها والتي تفوق إحتياطي الذهب الأمريكي بمرات، ولذلك أدى هذا إلى إنخفاض قيمة الدولار الامريكى حيث تم إيقاف تبديل الدولار بالذهب في أغسطس عام ١٩٧١م (١٢). وخفضت قيمة الدولار في ديسمبر ١٩٧١م بحوالي ٨٪ ثم خفض الدولار مرة أخرى في فبراير ١٩٧٣م بحوالي ١٠٪ وبالاضافة إلى الربح الذي تحققه أمريكا من كون عملتها هي عملة أساسية في بناء الاحتياطيات الدولية، فإن تخفيض الدولار وتذبذبه وتركه قابل للتعويم Floating أدى إلى خفض القيمة الحقيقية لاحتياطيات البلدان المقيمة بالدولار، كما أثر ذلك في أسعار كثير من السلع الدولية أي السلع التي يتم تبادلها في السوق الدولية، مثل النفط الخام، حيث أن أسعار هذه السلع غالباً ما تكون مرتبطة بالدولار.

معالجة المشاكل الناتجة:

هناك عدة حلول مقترحة لمعالجة المشاكل المختلفة المرتبطة بنظام العلاقات الاقتصادية الدولية الحاضر.

كذلك فإن كثيراً من البلدان قد بدأت في تبني السياسات التي تؤدي إلى تضييق نطاق تعاملها الدولي بقصد تجنب كل المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

١ــ سياسة تنويع الصادرات:

كما قلنا سابقاً البلدان النامية تتصف باعتمادها على تصدير سلعة واحدة فقط، أو مجموعة قليلة من السلع التي هي عبارة عن السلع الزراعية والمواد الاولية مثل البلدان المصدرة للنفط التي غالباً ما يصل حجم صادراتها من النفط الى ٩٠٪ من مجموع صادراتها أو أكثر، أو البلدان التي تصدر بعض السلع الزراعية مثل مصر والسودان وسيرالانكا وكوبا والبرازيل وغانا... الخ.

ويؤثر الاعتماد على تصدير سلعة واحدة في إيرادات الصرف الاجنبي الذي تتحصل عليه هذه البلدان وهي عرضة أكثر من غيرها للتأثر نتيجة لأن الطلب الدولي على سلعة معينة قد ينخفض خصوصاً في فترات الانكماش الاقتصادي الدولي مما يؤثر على طموحات التنمية في العديد من البلدان. لذلك ولتجنب هذه المشاكل تنصح هذه البلدان بتنويع صادراتها وعدم الاعتماد على تصدير سلعة واحدة فقط حتى يمكن تخفيض الخسائر التي تنتج في إيرادات الصرف الاجنبي عندما ينخفض الطلب على سلعة معينة تكون هذه هي السلعة الوحيدة لمصدر الصرف الاجنبي.

هذه السياسة تكون نتيجتها التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني للبلد، ولتحقيق هذه السياسة يتطلب الامر فترة زمنية طويلة نسبياً قد تقدر بعشرات السنين وذلك لخلق صناعات قادرة على المنافسة في سوق السلع الدولية، وهذا الأمر ليس بالسهل خصوصا بالنسبة للبلدان النامية.

٢ــ التكتلات الاقتصادية الدولية:

لجأت كثير من البلدان الصناعية الصغيرة والبلدان النامية الى الدخول في تكتلات إقتصادية وذلك لحماية منتجاتها من منافسة منتجات البلدان الكبيرة، وبالتالي فإن تشكيل الكتل الاقتصادية ضمن مناطق جغرافية وسكانية معينة يعطي لانتاج هذه البلدان الحرية والافضلية للتداول داخل الكتلة الاقتصادية دون الخوف عليه من منافسة البلدان الاخرى الغير داخلة في هذه التنظيمات.

دخلت العديد من البلدان سواء كانت من البلدان الصناعية او البلدان النامية الى مثل هذه التجمعات المشتركة مثل السوق الاوربية المشتركة (EEC) التي تضم الان عشر دول أوروبية أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي تضم بلدان أوروبية بالاضافة إلى بعض البلدان من خارج أوربا مثل اليابان وكندا والولايات المتحدة الامريكية وكذلك مجلس التعاون الاقتصادي المشترك (COMECON) والذي يضم دول أوربا الشرقية (بإستثناء يوغسلافيا والبانيا) والاتحاد السوفيتي، وهناك كثير من هذه المنظمات في منطقة الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

الهدف من هذه المنظمات أو هذه التكتلات الاقتصادية، هو حماية إنتاج هذه البلدان داخل كل منظمة من المنافسة الخارجية وتقديم الأفضلية في المعاملة سواء على مستوى تبادل السلع والخدمات أو على مستوى إنتقال عنصري العمل ورأس المال.

بالاضافة الى هذه المنظمات التي تضم مجموعات من الدول عادة ما تكون متقاربة في النواحي الجغرافية والاقتصادية والسياسية، هناك الاتفاقيات الثنائية التي تعقدها البلدان، حيث تمنح البلدان بموجب هذه الاتفاقيات الثنائية تميزاً خاصاً في تفضيل دخول السلع والخدمات أو إنتقال عنصري العمل ورأس المال.

٣ــ خلق عملة دولية جديدة «حقوق السحب الخاصة»:

منذ أن ظهرت المؤشرات التي تشير إلى عدم إستقرار النظام النقدي الدولي وعدم قابلية نمو الاحتياطيات بنفس الدرجة التي تنمو بها المبادلات الدولية من السلع والخدمات وإنتقال رؤوس الأموال إلا عن طريق خلق عجز في ميزان المدفوعات الأمريكية، ونظراً لعدم وثوق الناس في قدرة الولايات المتحدة على دفع قيمة الدولار بالذهب وإلى خفض قيمة أغلب العملات التي تعتبر عملات صعبة بما فيها الدولار الامريكي(١٣) فقد بدأ صندوق النقد الدولي (IMF) بخلق نوع جديد من الاحتياطي الدولي يسمى بحقوق السحب الخاصة (SDR) والذي يسمى أحياناً بالذهب الورقي حيث بدأ إصدار حقوق السحب الخاصة سنة ١٩٧٠م، وتم إصدار ما يساوي ٣,٤ بليون (SDR's) تستعمل هذه

الارصدة الجديدة في منح القروض للبلدان التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها. وقد بنيت قيمة (SDR) على أساس ١٦ عملة دولية. بالطبع فإن خلق هذا النوع من العملة الاحتياطية يزيد من كمية الاحتياطيات الدولية المتوفرة لمقابلة الحاجة إلى تبادل السلع والخدمات وإنتقال رؤوس الأموال، وبالتالي الاقلال من الاعتماد على عملات بعض البلدان والتي تشكل جزءاً من الاحتياطيات الدولية وإحلال (SDR) محلها حيث أن الهدف في النهاية هو إحلال عملة (SDR) محل العملات الأجنبية الأخرى في المدى الطويل.

٤ــ السياسات التي تحد من التبادل الدولي:

لجأت بعض البلدان الى إتباع سياسة إقتصادية تحد من معدل إنفتاحها على الخارج، مثل سياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض أوجه النشاط الاقتصادي وإتباع إستراتيجية إحلال الواردات كطريق للتنمية الاقتصادية.

ويتأتى إتباع هذه السياسات بالطبع نتيجة رغبة بعض البلدان في تجنب المشاكل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي قد تأتي نتيجة لاستمرار الأنفتاح، فمثلا بعض البلدان تخاف من التضخم المستورد إذا ما شجعت وأعتمدت على إستيراد السلع الاستهلاكية كذلك فإن هذه البلدان تخاف من إنخفاض صادراتها إذا ما تعرضت البلدان المتاجرة معها إلى الانكماش الاقتصادي وبالتالي فإن التضخم أو الانكماش الاقتصادي والذي يحدث في بعض البلدان قد لا تتأثر به هذه البلدان فقط ولكن قد تنتقل التأثيرات إلى البلدان الأخرى المرتبطة معها إقتصادياً وهذا يشجع كثيراً من البلدان إلى محاولة الحد من الاعتماد على النظام الاقتصادي الدولي الذي ينادي بحرية إنتقال السلع والخدمات والعمل على تحقيق إكتفاء ذاتي على الأقل في بعض النشاطات الأساسية أو الضرورية.

وعليه فإنه عند وضع إستراتيجيات التنمية الاقتصادية تفضل كثير من البلدان إتباع سياسة إحلال الواردات (Import Substitution Strategy) بدلا من سياسة تشجيع الصادرات (Export Promotion) لأن سياسة إحلال الواردات تؤدي إلى تقلص حجم التبادل الدولي بعكس سياسة تشجيع الصادرات التي تؤدي إلى زيادة التبادل والى زيادة الانفتاح على الخارج.

٥ــ إقتراحات الحوار بين الشمال والجنوب:

بالاضافة إلى الطرق التي ذكرناها والتي تسلكها البلدان المختلفة، سواء بصورة فردية أو ثنائية أو جماعية وذلك لحل المشاكل الاقتصادية التى تواجهها. وبالنظر إلى إستمرار التفاوت في توزيع الثروة في العالم فقد عقدت كثير من الندوات التي يطلق عليها الحوار بين الشمال والجنوب (North-South Dialogue) بقصد خلق نظام اقتصادي دولي جديد (NIEO) وبناء على رغبة البلدان النامية. عقدت الندوات المختلفة سواء بصورة رسمية وذلك عن طريق التقاء ممثلي الدول النامية والدول الصناعية وعلى مستويات غير رسمية، ويتمثل ذلك في اللقاءات الاكاديمية التي تشرف عليها الجامعات والمؤسسات العلمية(١٤).

الغرض من الحوار بين الشمال والجنوب هو كيف يمكن للبلدان النامية أن تستفيد أكثر في علاقاتها الأقتصادية مع البلدان الصناعية، وما هي القواعد والنظم التي يجب خلقها لتضمن تدفق الأموال والتقنية من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية.

ولكن هذا النقاش غالباً ما يخلق وجهات نظر مختلفة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية ويحدث اختلافاً في وجهات النظر حتى ضمن نطاق المجموعة الواحدة فمثلا هناك من يقترح ويرضى بالحلول في المدى القصير وهنا تكون الحلول في المزيد من العون الاجنبي وتأجيل دفع ثمن الديون وتفضيلات التجارة... الخ أما وجهة النظر الأخرى فإنها ترى أن الحل يكون في التغير الهيكلي الذي يحدث في المدى الطويل، مثل التغيرات الأساسية في القواعد التي تحكم في السوق وخفض الترابط الاقتصادي بين الشمال والجنوب بما في ذلك الاقلال من الاعتماد على العون الاجنبي والتجارة الخارجية(١٥).

ويرى كتاب آخرون أن الدعوة الى الحوار بين الشمال والجنوب ما هو إلا رغبة في زيادة نفوذ بعض البلدان في العالم الثالث، مثل البلدان المصدرة للنفط ولرغبة في تزعم هذه المجموعة الدولية، أي أن السبب هو سبب سياسي مثل ما هو سبب إقتصادى، فبلدان العالم الثالث تريد زيادة نفوذها السياسي، وفي نفس الوقت تريد الحصول على فرص إقتصادية جديدة عن طريق تسهيل وصولها لاسواق البلدان الصناعية لزيادة صادراتها كما

تريد تأمين وصولها لاسواق رأس المال وحصولها على التقنية الحديثة.

أما البعض الاخر من البلدان النامية، والذي يطلق عليه أحياناً «العالم الرابع» هذه المجموعة من البلدان غالباً ما تفضل إعادة توزيع الدخل بإستخدام الطريقة التقليدية والتي تكمن في العون الاجنبى.

إن الحوار بين الشمال والجنوب لم يأت بحلول جديدة حتى الان وذلك لاسباب متعددة، منها مثلا عدم إقتناع كثير من البلدان الصناعية بجدوى هذا الحوار إذ أنه لكي يقبل الطرفين التفاوض على شئ ما لابد أن يعود على الطرفين مقابل أو عائد. ولكن العائد والمقابل هنا هو تدفق من جهة واحدة وفي إتجاه واحد حسب رأي بعض الكتاب وبالتالي فإن الكثيرين من المهتمين بموضوع النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا يرون أن هناك سبب تستند إليه البلدان النامية في مطالبتها بأعادة توزيع الدخل اللهم إلا السبب الاخلاقي (Moral grounds). السبب الاخر هو المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها البلدان الصناعية خلال فترة السبعينات، مثل البطالة والتضخم والانكماش الاقتصادي.

بالتالي فإن هذه المشاكل شغلت بال البلدان الصناعية ووجه اليها كل الانتباه، أما مطالب البلدان النامية، فإنها في هذه الاحوال أقل أهمية ولا تؤخذ بجدية.

بالرغم من الاختلاف في وجهات النظر حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد وما يمكن أن يقدمه للبلدان النامية، إلا أن كثيراً من الكتاب يرون وجوب التدخل في الامور الاقتصادية التي تعرقل النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وهذا بالطبع إعتراف من قبل هؤلاء الكتاب بأن نظام السوق لا يحقق التوزيع المطلوب للثروة بين شعوب العالم وذلك نتيجة لكثير من المؤثرات.

وعليه، يقترح بعض إقتصاديو البلدان الصناعية ضرورة التدخل في بعض الأمور مثل التأثير في معدلات التبادل وعدم السماح برفع الاسعار. التأثير في هيكل الرسوم الجمركية لمساعدة البلدان النامية، تعاون الحكومات مع الشركات الدولية لمنع الرشوة والاحتكار ولتحقيق المنافسة بالاضافة إلى برامج المساعدات الخارجية المباشرة وغير المباشرة... أنظ.

الخاتمة:

لقد شعرت البلدان النامية بالضرر الكبير نتيجة لوجود النظام الاقتصادي الدولي الحالي والذي يسمح في كثير من الاحوال بنقل الثروة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية عن طريق الشركات العالمية متعددة الجنسية واحتكارها لبعض الاسواق. كذلك المشاكل الناتجة عن تحويل المشاكل الداخلية في البلدان الصناعية الى البلدان النامية في حالة التضخم وما ينتج عنها من مشاكل متعلقة بالمدفوعات الدولية وحالات الانكماش، وما ينتج عنها من إنخفاض في الصرف الاجنبي المتوفر للبلدان النامية...أنظ.

كل هذه المشاكل الظاهرة في البلدان النامية ،أدت الى إقتناع كثير من البلدان الصناعية وكثير من الكتاب الى الاعتراف بضرورة إعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي القائم ومحاولة التدخل وهذا بالطبع إعتراف بأن نظام السوق لا يحقق التوازن الدولي ولا يحقق التساوي في توزيع الثروة بين الشعوب. بالطبع أن هذا الاعتراف بقصور نظام السوق ليس بجديد ولكنه إعتراف قائم من بداية الثلاثينات عند ظهور الازمة الاقتصادية الكبرى في البلدان الرأسمالية.

إن الاعتراف بعدم جدوى النظام القائم في تحقيق العدالة وفي زيادة رفاهية البلدان النامية، يقودنا الى البحث لايجاد النظام البديل الذي يحقق العدالة في توزيع الثروة.

العدالة في توزيع الثروة لا تعني بالضرورة أن يزيد غني البلدان الفقيرة على حساب البلدان الغنية، ولكنها تعني وقف إستغلال البلدان النامية عن طريق التأثير في أسعار السلع المتبادلة، وعن طريق التغير في قيمة العملات الصعبة وعن طريق الاحتكارات الدولية... أنظ. كل هذه العوامل المتحيزة للبلدان الصناعية يجب الغاؤها وتجنبها.

إن بعض الكتاب يظهر البلدان النامية بمظهر المتسول الذي لا حق له في تحديد ما يطلبه وعليه الرضا بأي شئ يعطى له. ولكن البلدان النامية هي غير متسولة وإنما تطالب بتصحيح بعض الأوضاع التي القت بها بين الفقر والمرض والجهل.

إن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يجب أن يتخلص من كل نقاط الضعف الموجودة في النظام

الحالي وخاصة المتعلقة بالنظام النقدي الدولي ومعدلات التبادل والتقنية الحديثة.

كما رأينا فإن النظام النقدي الدولي تعرض لكثير من الاهتزازات وبه الكثير من العيوب، ويحاول صندوق النقد الدولي تجنب هذه العيوب والبعد عن هذه الاهتزازات عن طريق المساعدة في إستقرار العملات الدولية وتخفيض الاعتماد على هذه العملات عن طريق زيادة عرض حقوق السحب الخاصة، وبالتالي يجب البحث في هذا المجال حتى يمكن الوصول إلى نظام نقدي دولي سليم ومستقر يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال من البلدان الغنية بالاموال إلى البلدان الفقيرة لها.

كذلك يجب التأثير في أسعار السلع حتى تكون معدلات التبادل عاملا حيادياً ولا تؤدي إلى تأخر النمو في بلدان معينة وترفع من معدلات النمو في بلدان أخرى.

إن إنتقال التقنية الحديثة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية شئ ضروري ويتمشى مع مبدأ حرية التجارة الدولية ويؤدي إلى زيادة كفاءة البلدان النامية في إستغلال مواردها الطبيعية.

إن إيجاد نظام إقتصادي دولي جديد يحقق للبلدان الداخلة في التبادل زيادة النمو الاقتصادي شئ ليس بالأمر اليسير بالنظر إلى إختلاف وتعارض المصالح في البلدان، ولكنه أمر مهم وضروري نظراً لارتباط البلدان اقتصاديا بعضها مع بعض.

الهوامش

١ــ أنظر مثلا إلى:
Higgins, B., Economic Development
Hagen, E.E., The Economics of Development

ج٢ــ أنظر على سبيل المثال:
Bhagwati, J.N. Editor, The International Economic Order: The North-South Debate.
Khadija Haq, Editor, Dialogue for a New Order.
Behrman, J.N., Transnational Corporation in the New International Economic Order, **JIBS**, Spring-Summer 81.
Amuzegar, H.A., Requiem for the North-South Conference, **Foreign Affairs**, Oct., 1977.

٣ــ أنظر إلى:
Blang, M., Economic Theory in Retrospect, 1972.
O'Brien, D.P., The Classical Economists, 1978.

٤ــ أنظر إلى:
Stolper, W.F., "The Multiplier if Imports are for Investment", in Trade, Growth and the Balance of Payments, Edited by Baldwin, R.E. and others 65.

٥ــ مصدر هذه الارقام هو:
U.N. Yearbook of International Trade Statistics.
وذلك بعد أن قمت بتحويلها من (SDR's) إلى دولارات أمريكية.

٦ــ الاحتياطيات الدولية مكونة من أرصدة الذهب/العملات الأجنبية/مراكز البلدان في صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة.

٧ــ المصدر:
International Monetary Fund, International Financial Statistics.

٨ــ المصدر:
U.N. Yearbook of National Accounts Statistics.

٩ــ انظر مثلا الى كتب Hagen, Higgins السابق ذكرهما.

١٠ــ IMF, International Financial Statistics-

١١ــ انظر الى: Grubel, H.G., The International Monetary System, 1974.

١٢ــ انظر الى: The Atlantic Council, The International Monetary System.

١٣ــ العملات الصعبة هى: الدولار الامريكى/المارك الالمانى/الجنيه الاسترلينى/الين اليابانى/والفرنك السويسرى.

١٤ــ انظر على سبيل المثال الى المؤتمر الذى عقد بباريس حول الحوار بين الشمال الغنى والجنوب الفقير الذى عقد فى منتصف السبعينات، انظر كذلك الى المؤتمر الذى عقد فى (MIT) فى نفس الفترة تقريبا.

١٥ــ انظر الى المقالة: Mahbub-ul-Haq, North-South Dialogue - Is there a Future, in Khadija Haq's book.

الاشتراكيـــة

د. فرحات صالح شرنبه *

مفهوم الاشتراكية:

لا يوجد مفهوم دقيق ومحدد لكلمة الاشتراكية وذلك لتعدد إستخدامات وإستعمالات هذه الكلمة في الأدب الاقتصادي، فقد أستخدمت هذه الكلمة للتعبير عن كثير من المعاني المختلفة. فقد أطلقها البعض على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بتحسين أوضاع العمال. وقد عبر عنها آخرون بأنها وضع جميع أدوات الانتاج تحت الرقابة الكاملة والتامة للمجتمع. وقد أطلقت على بعض الأنظمة الاقتصادية التي يوجد بها نظام ضريبي تصاعدي. وقد أطلقت في بعض الأحيان على مجرد الحركات الانقلابية. فمن الصعب إيجاد مفهوم محدد ودقيق لهذا التعبير وذلك لاختلاف مدلوله بإختلاف وجهات نظر الباحثين في هذا المجال وباختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاصرها هؤلاء البحاث. إلا أنه يمكن القول، بأن جميع الأفكار الاشتراكية التي عرفها العالم كانت نتاجا للمعاناة الانسانية من جور وظلم الأنظمة القائمة والاحساس بضرورة إستبدالها بنظم غيرها، أكثر تحقيقاً للعدالة الاجتماعية وإنصافاً للانسان. وقد بدأت الكتابات الاشتراكية بكتابات الاشتراكيين الخياليين مثل سان سيمون، وشارل فورييه، وروبرت أوين، ولويس بلان وغيرهم. ومع مرور الزمن، كثر الجدل والنقاش حول مبادئ هذا المذهب وتشعبت الفلسفة التي يقوم عليها وأختلفت طريقة التنفيذ. أي أن الأفكار الاشتراكية ليست حديثة، وإنما قديمة جداً ولكنها تطورت وأختلفت من فترة زمنية الى فترة زمنية أخرى، ومن محيط إجتماعي الى محيط إجتماعي آخر... وقد عرف العالم وعرفت البشرية أفكاراً إشتراكية كثيرة ومختلفة بعضها لم يخرج عن الاطار النظري والبعض الاخر وجد طريقه الى التطبيق ولكن بدرجات متفاوته. بعض هذه الأفكار ركز على حل جزء فقط من المشكلة الاقتصادية كالتوزيع، أو الملكية، والبعض الاخر حاول وضع نظام إقتصادي متكامل. وسيهتم هذا البحث بإعطاء فكرة موجزة عن بعض الاشتراكيات التي عرفها العالم نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي الاشتراكي.

١ ــ الاشتراكية الفابية:

ومن أشهر من نادى بهذا النوع من الاشتراكية وليم كلارك ووليم موريس وسيدنى ويب وجراهام والاس. وقد برز هذا الفكر الى الوجود وأنتشر حينما زادت الازمة الاقتصادية في بريطانيا في الفترة ما بين ١٨٨٣م الى ١٨٨٩م. ومن الملاحظ على هذا الفكر، أنه يتبنى مبدأ التدرج في تحقيق الاشتراكية، أي أن الاشتراكية طبقا لمؤيدي هذا الفكر يمكن تحقيقها عن طريق الاقناع ونشر المعرفة. وبذلك فإنهم لا يعترفون بجدوى إستخدام القوة في تحقيق الاشتراكية ولا يؤمن بمبدأ المصادرة أو التأميم، بل يؤمنون بمبدأ التعويض في حالة تأميم أية ملكية. ولذلك نشر زعماء هذا الفكر المقالات الفابية المشهورة عام ١٨٨٦م والتي توضح عرضاً موجزاً للفكر الاشتراكي كما يتصوره الفابيون، والتي تتلخص في أن التغيير يجب أن يكون بطريقة ديمقراطية يقبلها الشعب وتدريجيا دون إحداث إضطرابات أو قلاقل وألا يتعارض مع مبادئ الاخلاق ويجب أن يكون سليما من الناحية الدستورية. كما يرى زعماء هذا الفكر بأن الديمقراطية يمكن أن تتحقق في المجتمع إذا ما تحقق الآتي:

١ــ تحديد حد أدنى عام للأجور.
٢ــ الرقابة الديمقراطية على الصناعة
٣ــ ثورة في أساليب التمويل.
٤ــ إنفاق فائض الثروة والدخل في تحقيق الصالح العام.

وقد إزدهرت الفابية في بريطانيا ولاقت تأييدا كبيرا

---

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد (كلية الاقتصاد ــ جامعة قاريونس)

من حزب العمال بإعتبارها حركة سياسية تنادي بالاشتراكية، الى أن إنتهت عام ١٩٢٥م. ولكنها رجعت مرة أخرى عام ١٩٤١م على يد بعض الاقتصاديين من جامعة اكسفورد. ومن أبرز ما حققته الفابية تبديد سحر الماركسية ومحاولاتها القضاء على آثار الفقر عن طريق الدعوة الى نظام التأمينات الاجتماعية.

ولتحقيق المبادئ السالفة دعا مؤيدو هذا الفكر الى ضرورة الاهتمام باليد العاملة وما يتطلبه ذلك من تحديد ساعات العمل وعناية صحية وتعليم وتوفير مساكن ومحاربة البطالة... الخ من الاجراءات التي تستهدف تحسين أموال العاملين. كما أكدوا على ضرورة تأكيد حق الانتخاب. كما طالبوا بالغاء مجلس اللوردات وتأميم السكك الحديدية والملاحة وشركات إستخراج المعادن، ورفع معدلات الضرائب وخاصة ضريبة التركات.

ويلاحظ على هذا الفكر بأنه لا ينتمي الى مدرسة معينة، وإنما يتبنى أي فكرة يعتقد بأنها تحقق الصالح العام ومصالح المجتمع، ولهذا نرى أن هذا الفكر قد اعتمد كثير من الافكار من الكثير من المفكرين والاقتصاديين الذين لا ينتمون الى هذه الفلسفة ومنهم على سبيل المثال جيفنز وماركس.

٢ ــ الاشتراكية التعاونية:

لقد أتت الاشتراكية التعاونية من الاشتراكية التجمعية والتي أطلق عليها أسم الاشتراكية الطوبوية لانها اشتراكية خيالية. وقد إختلفت الاشتراكية التعاونية عن الاشتراكية الخيالية في أنها طبقت عملياً في بعض البلدان وعلى سبيل المثال في إنجلترا طبقت في المجال الاستهلاكي وفي فرنسا في المجال الانتاجي وفي الولايات المتحدة الامريكية في مجال البناء. وقد لقيت بعض هذه التعاونيات نجاحاً كبيراً. ويهدف هذا النوع من الاشتراكية الى تحقيق الاشتراكية عن طريق نشر الفكر التعاوني وإنتشار الجمعيات التعاونية. ويعتقد أنصار هذا الفكر بأنه خير بديل للنظام الرأسمالي. إذ يعتبرونه نظام وسط بين نظام الحرية الاقتصادية المطلقة وبين الشيوعية التي تقوم على أسس إجبارية تعسفية. كما أنه لا يمجد الجماعة لدرجة الطغيان على الفرد، ولا يؤمن بالفردية لدرجة نسيان المصلحة الجماعية. وقد حقق هذا النظام كما ذكرنا بعض النجاحات وقام جنباً الى جنب مع المشروع الخاص. إلا أن فشل هذا النظام في الواقع كان أكبر من نجاحه. ويعتقد أنصار هذا المذهب بأن فشله يرجع بالدرجة الأولى لعدم تفهم رسالة التعاون ومبادئه الأساسية بسبب عدم توفر الوعي الكافي لانجاحه وعدم توفر الجو المناسب من علم وثقافة.

٣ ــ الاشتراكية النقابية:

ظهر هذا النوع من الاشتراكية في أوروبا وخاصة في بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وتقوم هذه الفلسفة على تكوين الاتحادات والنقابات العمالية والسيطرة على الموارد الاقتصادية عن طريق هذه النقابات والاتحادات وإستعمالها وتشغيلها بدلا من المشروع الخاص وذلك بالتعاون مع الدولة. أي أن الرقابة الكاملة على الانتاج مكفولة للدولة في ظل هذا النوع من الاشتراكية. فالدولة وحدها تحدد الهدف وتحدد الخطوات الواجب إتباعها لتحقيق أهدافها المنشودة ،أما دور النقابات فهو تنفيذ ما يوكل لها من الدولة. أي أن الاشتراكية النقابية في الواقع إتحادات إقتصادية. ويعاب على هذا النوع من الاشتراكية أن خطأ العمال في تنظيم الانتاج وادارته أو إساءة إستخدام عناصر الانتاج لا يعنيهم وحدهم وأنما يضر بالمجتمع ككل. كما يعاب عليها أن هذه النقابات والاتحادات قد تكون وسيلة لقيام الاحتكارات الانتاجية وما يترتب عليها من أضرار قد تلحق بأفراد المجتمع.

٤ ــ الاشتراكية العلمية (الماركسية... الشيوعية)

تسمى بالاشتراكية العلمية تميزا لها عن الاشتراكيات السابقةالتي يطلق عليها «الاشتراكيات الخيالية»... وتسمى بالاشتراكية العلمية أيضا نظراً لانها بنيت على التحليل العلمي والدراسات العلمية التي قام بها ماركس، والتي أتخذت جذورها من التحليل الماركسي للتطور المادي للتاريخ، والذي أوضح فيه ماركس بان التطورات التاريخية محكومة بالتطور المادي «أو بالنواحي الاقتصادية». وقد تعرض ماركس في ذلك التحليل الى النظام الرأسمالي، حيث أوضح ماركس بأن هذا النظام سيقوض نفسه بنفسه بما يحمل في طياته من بذور فنائه

والمتمثلة في التناقضات الموجودة في ذلك النظام. وقد أوضح ماركس بأن التناقضات الموجودة في النظام الرأسمالي كفيلة بإنهائه وتحويله في النهاية الى الاشتراكية. ومن التناقضات التي أستطاع ماركس إفرازها من النظام الرأسمالي ما يلي:

١ــ الاستغلال كمبدأ متواجد في النظام الرأسمالي والمتمثل فيما أسماه ماركس بفائض القيمة. ويعني ماركس بفائض القيمة (الفرق بين قيمة السلع والخدمات التى يقوم العامل بإنتاجها وبين ما يحصل عليه هذا العامل من أجر في مقابل هذه السلع والخدمات). أي أن صاحب العمل في النظام الرأسمالي يقوم بتأجير العامل للقيام بعملية إنتاجية ويدفع لهذا العامل في المقابل أجرا يكفي لبقاء هذا العامل على قيد الحياة ويسمى بحد الكفاف. ومن ناحية أخرى يقوم صاحب العمل ببيع هذه السلع والخدمات التي قام العامل بإنتاجها بقيمة تساوي ما بذل فيها من ساعات عمل وجهد وهي أكثر بكثير مما قد إستلمه العامل في مقابل إنتاج هذه السلع والخدمات. أي أن هذا الفرق أو ما أسماه ماركس بفائض القيمة يذهب الى جيوب أصحاب الأعمال ويمثل صورة من صور الاستغلال.

٢ــ تركز رؤوس الأموال لدى أصحاب الأعمال:

إن فائض القيمة وما ينتج عنه من تركز لرؤوس الأموال في أيدي أصحاب الأعمال يؤدي في النهاية الى تقسيم المجتمع الى طبقتين، طبقة الرأسماليين والطبقة العاملة. فالطبقة الرأسمالية تمتلك كل الموارد الأقتصادية وطبقة العمال لا تملك شيئاً سوى جهدها العضلي أو الذهني. إن هذا التقسيم سيؤدي الى وجود صراع بين هاتين الطبقتين وأن هذا الصراع في النهاية حسب رأي ماركس سيؤدي الى إفناء الطبقة الرأسمالية وسيطرة طبقة العمال أو ما أسماه ماركس بطبقة البروليتاريا، ومن ثم يقول ماركس إن المجتمع في النهاية سيصبح لا طبقي حيث سيتكون من طبقة واحدة وهي طبقة العمال.

المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الاشتراكية العلمية... الماركسية:

من أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الاشتراكية العلمية أو الماركسية ما يلي:

١ــ الغاء الملكية الخاصة وإستبدالها بملكية عامة أو ملكية الدولة.

٢ــ سيطرة الدولة على جميع الموارد الاقتصادية ووسائل الانتاج.

٣ــ الأعتماد على التخطيط وليس على جهاز الثمن وبذلك يكون هناك جهاز مركزي للتخطيط.

٤ــ مبدأ التوزيع حسب هذه النظرية يقوم على المبدأ (من كل حسب طاقته لكل حسب حاجته). بمعنى أن كل شخص يجب أن يقوم بالعمل والانتاج حسب قدرته ويستلم من الانتاج حسب حاجته. إلا أن هذا المذهب لا نراه مطبقاً في الحياة العملية في البلدان التي أرادت أن تطبق الاشتراكية الماركسية وإنما الذي يطبق فعلا هو أن كل إنسان يقوم بالاشتراك في العملية الانتاجية حسب قدرته ولا يستلم في مقابل ذلك حسب حاجته وإنما يستلم ما تراه الدولة يكفي لحاجته أي بمعنى أن حتى حاجة الأنسان تحدد من قبل الدولة أو الجهاز المركزي.

٥ ــ إشتراكية الدولة:

تقوم هذه الفلسفة الاشتراكية على تأميم جميع وسائل الانتاج ووضعها تحت سيطرة الدولة وتصرفها. حيث أن الدولة لدى أصحاب هذا الرأي هي أساس التنظيم الاجتماعي ومن ثم يجب أن تسيطر على جميع الموارد الاقتصادية وتتولى تسيير دفة النشاط الاقتصادي. وأن هذا الانتقال في الملكية من الأفراد الى الدولة سيؤدي الى الغاء الاستغلال سواء بالنسبة للعمال في العمليات الانتاجية أو بالنسبة للمستهلكين في عمليات التسويق والبيع. إلا أنه يجب ملاحظة بأن بعض أنصار هذا المذهب وعلى رأسهم كوتسكى، يرون أن التأميم يجب أن يشمل النشاطات والمشروعات الانتاجية الكبيرة فقط، وذلك لأن الملكيات والمشروعات الصغيرة لا توجد ضرورة لتأميمها، حيث بالامكان توجيهها من قبل الدولة نحو تحقيق المصلحة دون مشقة أو عناء.

٦ ــ الاشتراكية الدينية:

إن كل الديانات السماوية أكدت حق الانسان في الحياة الكريمة بكل حرية وديمقراطية في ظل عدالة ومساواة وتكافؤ للفرص. ولذلك نجدها نادت بوجوب تحقيق مجتمع سعيد وحر، وفي سبيل ذلك أتت بمجموعة من المبادئ الأخلاقية التي من شأنها تحقيق المجتمع الانساني الذي تنشده كل البشرية ومن هذه

المبادئ:

١ــ تحقيق العدالة الاجتماعية.
٢ــ محاربة الاستغلال.
٣ــ العمل على أن تكون الأجور والأسعار عند المستوى العادل.
٤ــ إجتناب المضاربة والاقراض بفائدة.

فالدين الاسلامي، على سبيل المثال جاء من أجل تخليص الانسان من الظلم والاستعباد والاستغلال حتى يستطيع أن ينعم بحياة سعيدة، ومن أجل ذلك نجده قد أوضح في القرآن الكريم بعض المبادئ الاقتصادية الاشتراكية مثل:

١ــ إشتراكية الانتاج والتوزيع.
٢ــ نظام الملكية المحدودة.
٣ــ تقديس العمل والحث عليه.
٤ــ محاربة الطغيان المادي.

ويقصد بالملكية المحدودة أنها ملكية لا تطلق الحرية لصاحبها، كي لا يسئ إستخدامها أو التصرف فيها حتى توجه الموارد الاقتصادية لخدمة صالح الجماعة. وقد حذر الأسلام من الافراط في التملك حيث تعتبر الأموال هبة من الله للانسان وأن الانسان مسئول عنها طالما هي في يده وتحت تصرفه وتعتبر غلا في عنقة. وقد وضع الاسلام عدة قواعد وضوابط لتنظيم الملكية. أما فيما يخص الانتاج والتوزيع فقد حث الاسلام على إشتراك جميع المسلمين في جميع الطيبات والخيرات. فلم يبح الأسلام لصاحب المال أن يتمتع دون سواه، بل حثه على أن يتقاسم هذه الطيبات مع ذوي القربى والمساكين. وحث على المساواة والعدالة في التوزيع وخاصة في الضروريات. وبالنسبة للعمل فقد كرمه الأسلام وحث عليه في عدة آيات وذلك حتى يستطيع الانسان أن يعيش حراً سعيداً ينال لقمة عيشه بجهده وعرقه وليس بمنة أو صدقة من أحد، وحتى يكون المجتمع مجتمعاً إنتاجياً وليس مجتمعاً إستهلاكياً إتكالياً يعيش على إنتاج الغير.

ونظراً لما يحدثه تكدس الثروات والأموال في يد مجموعة معينة متمثلة في تقسيم المجتمع الى طبقات وما ينتج عنه من إستغلال طبقة لطبقة أخرى وما يترتب على ذلك من صراعات وإضطرابات فقد أقام الأسلام العقبات والحواجز أمام الثراء الفاحش، فقد حرم الربا وحرم وسائل الغنى العارض ونهى عن الاسراف وغيرها من الضوابط.

٧ ــ الاشتراكية في النظرية العالمية الثالثة (الفصل الثاني من الكتاب الأخضر)

لقد ظهرت النظرية العالمية الثالثة بعد دراسة دقيقة ومفصلة لكل الأنظمة الأقتصادية التي سبقتها، وبعد أن بات واضحا أن هذه الانظمة قد فشلت أو إستحال عليها حل المشكل الاقتصادي وبلوغ الهدف المنشود وهو سعادة الانسان، أما لعدم تطبيق بعض المبادئ، أو لعدم التوصل الى المعالجة الحقيقية للمشكلة الاقتصادية. فلو نظرنا الى الانظمة الاقتصادية السابقة الرأسمالية أو الاشتراكية أو الشيوعية لوجدنا فشل هذه الانظمة واضح وصريح، ولوجدنا تعاسة الانسان داخل هذه الانظمة واضحة وجلية. فالنظام الرأسمالي يهدف كغيره من الانظمة الى محاولة إسعاد البشرية، فهل إستطاع تحقيق هذا الهدف؟ في الواقع أن هذا النظام حقق هذا الهدف جزئيا فقط، حيث إستطاع أن يحقق السعادة لجزء من المجتمع فقط وهو الجزء الذي يكون الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وتسيطر على معظم الموارد الاقتصادية، هذا إذا سلمنا بأن السعادة تتمثل في توفر الحاجات المادية فقط، أما غالبية المجتمع تحت النظام الرأسمالي فانها مازالت تعاني من الفقر ومن المرض بالاضافة الى ما يتهددها من البطالة.

وإذا نظرنا الى النظام الشيوعي أو التطبيق العملي للشيوعية كما هو في الاتحاد السوفيتي لوجدنا أن هذا النظام أيضا قد حقق السعادة المادية لجزء من المجتمع فقط والمتمثل في الطبقة الحاكمة أو الحزب الشيوعي الحاكم، أما بقية أفراد المجتمع فهم لا زالو يعانون الفقر والحاجة وإنخفاض مستوى الدخول بالرغم من عدم ظهور البطالة بصورة واضحة وإنما مقنعة وذلك لالتزام الدولة بتشغيل كل من له القدرة على الشغل.

لقد جاءت النظرية العالمية الثالثة بهدف تحقيق حرية الانسان وسعادته. فقد أوضحت هذه النظرية بان الانسان لا يمكن أن يكون سعيدا إلا إذا كان حرا، أي أن سعادة الانسان تتطلب تحريره من كل القيود ومساعدته على التخلص من كل القوانين والقواعد التي

من شأنها عرقلة مسيرته نحو الحرية، وفي سبيل هذا الهدف وضعت النظرية العالمية الثالثة، نظاما متكاملا أوضحت فيه جميع المبادئ والأسس الرئيسية التي تنظم النشاط الانساني بما يحقق للانسان حريته وبالتالي سعادته. سواء كان ذلك في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. فبالنسبة للمجال الاقتصادي تبنت النظرية العالمية الثالثة الاشتراكية كحل للمشكل الاقتصادي، إلا أن هذا النظام الاشتراكي الجديد يختلف إختلافا جوهريا عن كل الحلول الاشتراكية السابقة عنها كما هو موضح في الفصل الثاني من الكتاب الاخضر(١).

لقد جاء هذا النظام الاقتصادي الجديد كنتيجة حتمية لقصور الانظمة الاقتصادية السابقة في إيجاد حل جذري ونهائي للمشكلة الاقتصادية بالرغم من التغيرات والتطورات التي حدثت في هذه الانظمة كمحاولة لحل بعض المشاكل الاقتصادية التي برزت وتبرز من حين لآخر. فقد استعرض الفصل الثاني من الكتاب الاخضر جميع المحاولات السابقة من قبل جميع الانظمة الاقتصادية، لمعالجة المشكلات الاقتصادية، سواء المتعلقة منها بالعلاقة بين العمال وأصحاب العمل، أو المتعلقة بالملكية، أو غيرها من المشكلات الاقتصادية. فقد تعرض لجميع التغيرات والتطورات التي حدثت على نظام الاجرة وعلاقة العمال بأصحاب العمل، مثل تحديد ساعات العمل وتحسين ظروف العمل والاعتراف بحد أدنى للاجور ومشاركة العمال في الارباح والادارة والقوانين المتعلقة بالضمان الاجتماعي والتأمينات ضد البطالة وغيرها، وحق تكوين النقابات العمالية وحق الاضرابات وغيرها من التطورات والتحسينات وأوضح الفصل الثاني من الكتاب الاخضر بأن هذه التطورات والتغيرات لاشك أنها حققت مكاسب كثيرة للعمال حيث حققت لهم حقوقا كانت تعتبر صعبة المنال في الماضي. إلا أنه أكد أنها ليست حلولا جذرية على الاطلاق حيث كانت مجرد حلول إصلاحية ومسكنات مؤقتة لا أكثر، لقد كانت أقرب الى الاحسان منها الى الاعتراف بحق العاملين. إن كل التحسينات والتطورات التى حدثت على نظام الاجرة لم تتعد تحت أحسن الظروف كونها جزءا من حق العاملين في العملية الانتاجية. إن العمال الذين استؤجروا للقيام بعملية إنتاج لصالح الغير الذي استأجرهم لم يستلموا ما أنتجوه وإنما إستلموا في المقابل أجرة. وهذا يعني أن العلاقة بين العمال والانتاج ليست علاقة مباشرة وإنما هي علاقة غير مباشرة وهذا يعني خروج عن القواعد الطبيعية. فالقاعدة الطبيعية والسليمة هنا هي أن العلاقة بين المنتج والانتاج يجب أن تكون مباشرة بمعنى أن «الذي ينتج هو الذي يستهلك» ولا يجب أن يتنازل على إنتاجه لاحد أو جهة أخرى مقابل أجرة. كما أوضح أن نقل نظام الملكية من يد الى يد أو من جهة الى جهة لم تستطيع حل مشكلة العاملين في الانتاج الذي قاموا بانتاجه والدليل على ذلك أن المنتجين تحت كل الانظمة الاقتصادية السابقة لا يزالون يستلمون اجرة مقابل الاشتراك في العملية الانتاجية بالرغم من إختلاف أشكال الملكية وتبدل أوضاعها من نظام لآخر، والحل السليم والنهائي هنا هو، أن يصبح المشاركون في عملية إنتاجية شركاء في الانتاج لا أجراء.

كما نوه الفصل الثاني من الكتاب الاخضر بالتطورات التي حدثت على الملكية سواء المتعلقة منها بتحديد هذه الملكية أو تحريم الملكية الخاصة تماما وإحلال الملكية العامة بدلا منها إلا أنه أوضح بان معظم هذه التغيرات والتطورات ركزت على الملكية من زاوية ملكية الرقبة وليس من زاوية الانتفاع والاستخدام، وكيفية ربط هذه الملكية بالانتاج والحاجات.

إن الحل النهائي، طبقا للاشتراكية الموضحة في الفصل الثاني من الكتاب الاخضر، يكمن في الرجوع الى القواعد الطبيعية التي حددت العلاقة قبل ظهور الطبقات وأشكال الحكومات والتشريعات الوضعية. إن القواعد الطبيعية إستطاعت أن تنتج إشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الانتاج، وحققت إستهلاكا متساويا تقريبا لانتاج الطبيعة بين الافراد، أما عمليات التفاوت في الاستهلاك وعمليات التوزيع غير المتساوي وعمليات إستغلال إنسان لانسان آخر فهي ظواهر خارجة عن القواعد الطبيعية وبداية فساد وإنحراف حياة الجماعة البشرية وبداية ظهور مجتمع الاستغلال، مجتمع الطبقات، مجتمع الاضطرابات

(١) العقيد معمر القذافي «الكتاب الأخضر، الفصل الثاني، حل المشكل الاقتصادي، الاشتراكية».

والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

المعالم الأساسية للاشتراكية طبقاً للنظرية العالمية الثالثة

إن النظام الاشتراكي الجديد الموضح في الفصل الثاني من الكتاب الاخضر، يرتكز على معالم رئيسية ومبادئ أساسية لتنظيم النشاط الاقتصادي بطريقة تكفل حل المشكلة الاقتصادية حلا جذريا ونهائيا تمشيا مع القواعد الطبيعية ومع مبادئ العدالة والمساواة وتحقيقا لحرية الانسان وسعادته، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

١ــ هدف النشاط الاقتصادي،الانتاج وليس الربح:

إن النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي يجب أن يكون من أجل الانتاج وزيادته لاشباع الحاجات وليس من أجل السعي وراء الربح أو الحصول على إدخار زائد عن إشباع الحاجات. وذلك لان الموارد الاقتصادية محدوده ونادره، ولا تكفي لاشباع الحاجات الانسانية، ومن هنا يجب حسن إستغلالها في نشاطات إقتصادية منتجة ومفيدة وعدم تبذيرها وإتلافها في نشاطات غير منتجة أو غير مفيدة حيث سيؤدي ذلك الى زيادة حدة المشكلة الاقتصادية وزيادة ندرة الموارد النسبية. كما انه لا يجوز الاستحواذ على كمية من هذه الموارد أكثر من اللازم لاشباع حاجات الفرد، وذلك لان هذا سيؤدي الى حرمان إنسان اخر من إشباع حاجاته، إن الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان اخر من ثروة المجتمع. ولكن هذا بالطبع لا يعني أن الادخار غير مسموح به في المجتمع الاشتراكي بل على العكس فإن الادخار مسموح به طالما إن هذا الادخار من حاجات الانسان الذي قام به ومن إنتاجه الذاتي دون إستغلال أو سرقة مجهود إنسان اخر وليس على حساب حاجات إنسان اخر.

٢ــ تحرير حاجات الانسان:

المبدأ الثاني للاشتراكية الجديدة، هو تحرير حاجات الانسان من أية سيطرة خارجية مهما كان مصدر هذه السيطرة، وفي هذا الخصوص يقول الفصل الثاني من الكتاب الاخضر «ان حرية الانسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجاته فالحاجة قد تؤدي الى إستعباد إنسان لانسان اخر، وان الاستغلال سببه الحاجة، فالحاجة مشكل حقيقي والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الانسان». وطالما قلنا إن هدف النظام الاقتصادي هو سعادة الانسان وان السعادة لا تتوفر إلا إذا توفرت الحرية، وان الانسان لا يمكن أن يكون حراً إلا إذا تحررت جميع حاجاته من السيطرة الخارجية، بغض النظر عن مصدر هذه السيطرة، سواء كان فرد أو طائفة أو حزب، ومن هذا المنطلق نجد الفصل الثاني من الكتاب الاخضر ينادي بضرورة تحرير حاجات الانسان من سيطرة أي جهة أخرى حتى ولو كانت هذه الجهة هي المجتمع نفسة. ويوضح لنا الفصل الثاني من الكتاب الاخضر بأن الطريقة السليمة لتحرير حاجات الانسان هو أن تكون هذه الحاجات مملوكة ملكية خاصة ومقدسة للفرد نفسه لا يتحكم فيها ولا تتبع لاي جهة مهما كانت. لان الانسان ما لم يملك حاجاته فإنه لا يملك التصرف بالطريقة التي يرضاها، وبالتالي فإن حريته ستكون ناقصة، ومن ثم فإنه سوف لايكون سعيدا. وقد ضرب الفصل الثاني من الكتاب الاخضر بعض الامثلة على الحاجات التي يجب أن تكون مملوكة ملكية خاصة ومقدسة ومنها المسكن والمركوب والمعاش... ألخ والجدير بالذكر أن النظام الاشتراكي لم يقتصر على تحرير حاجات الانسان المادية فقط بل والمعنوية أيضا والمقولة الاساسية هنا هي «في الحاجة تكمن الحرية» أي أنه لا يمكن أن تكون هناك حرية كاملة إلا إذا تحررت جميع حاجات الانسان من أي سيطرة خارجية.

٣ــ شركاء لا أجراء:

إن المبدأ الثالث للنظام الاشتراكي الجديد، هو الغاء نظام الاجرة وإستبداله بنظام الشركاء، وذلك لما ينطوى عليه نظام الاجرة من ظلم وإستعباد. فنظام الاجرة كما هو مطبق في جميع أنحاء العالم وكما هو معروف لدينا جميعا، يتضمن في طياته إستغلال أصحاب الاعمال للعاملين والمتمثل في حصول العاملين على أجرة مقابل الاشتراك في العمليات الانتاجية، بدلا من أن يكونوا

شركاء في الانتاج. فالاجرة التي يتقاضاها العامل نظير الاشتراك في عملية إنتاجية أقل بكثير من قيمة الانتاج الذي قام بانتاجه وبذلك فإن العامل لا يتقاضى إلا جزءا فقط من قيمة إنتاجه، أما الباقي فيذهب الى صاحب العمل، إما في صورة ربح أو ريع أو فائدة. بالاضافة الى ذلك نجد نظام الاجرة يتضمن العبودية، عبودية صاحب العمل للعمال الذين إستأجرهم للقيام بالعملية الانتاجية، فالعمال تحت نظام الاجرة دائما يشعرون بأنهم مدينون لصاحب العمل بتأمين قوتهم وقوت أولادهم، ومن ثم فإنهم لا يستطيعون معارضته أو عدم تطبيق أوامره وفي هذا إنتقاض لحريتهم وكرامتهم، بالرغم من أن الاموال التي فتح بها المجال الانتاجي في معظم الاحيان أموالا عامة تم اقتراضها من المصارف وليست أموالا خاصة بصاحب العمل. أضف الى ما يخلقه نظام الاجرة من عدم مساواة بين العمال وأصحاب الاعمال وما ينتج عنه من خضوع وخنوع من جانب العمال لاصحاب الاعمال. وفي هذا الصدد يقول الفصل الثانى من الكتاب الاخضر «ان الاجراء مهما تحسنت أجورهم هو نوع من العبيد، إن الاجير هو شبه العبد للسيد الذي إستأجره، بل هو عبد مؤقت وعبوديته قائمة بقيام عمله مقابل أجره من صاحب العمل بغض النظر عن حيثية صاحب العمل من حيث هو فرد أو حكومة». وكما نعرف جميعا بأنه قد حدثت تطورات وتغيرات على نظام الاجرة من تحديد حد أدنى للاجور وتحسين ظروف العمل وظهور النقابات العمالية وقوانين الضمان الاجتماعي وغيرها من التحسينات، إلا أن كل هذه التغيرات والتطورات لم تستطع أن تحرر العمال من عبودية وإستغلال نظام الاجرة. إن الطريق السوي والخلاص النهائي للاجراء يتمثل في الغاء هذا النظام وإجتنائه من جذوره وإستبداله بنظام الشركاء، حيث يصبح المنتجون في أي منشأة شركاء في إنتاجها. وأن تدار تلك المنشأة بواسطة لجنة شعبية يتم إختيارها من قبل المؤتمر الانتاجي المكون من جميع المنتجين بها. أي أن المبدأ الذي يجب أن يطبق هو «شركاء لا أجراء». حيث في ظله تنتقى العلاقة الظالمة الموجودة الان، علاقة العمال بأصحاب العمل إذ الجميع شركاء في الانتاج لا سيد ولا مسود، لا عمال ولا أصحاب أعمال، ويتحرر المنتجون تماما من نظام الاجرة وما ينطوي عليه من إستغلال أو عبودية، وتختفي كل المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الاحتكارات وما ينطوي عليها من زيادة في الاسعار وتخفيض في الانتاج وتتقلص ظاهرة البطالة والاضطرابات التي من شأنها عرقلة العملية الانتاجية وبالتالي إنخفاض مستوى الانتاج حيث أن الكل أصبحوا شركاء في الانتاج وبذلك أصبح من مصلحة كل منتج أن يزداد الانتاج حتى تزداد حصته وبالتالي يستطيع إشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته.

٤ــ المساواة بين عناصر الانتاج:

إن كل إنتاج مهما كان نوعه أو مهما كان بسيطا يتطلب عملية إنتاجية للحصول عليه، وإن كل عملية إنتاجية تتطلب توافر عنصرين على الأقل من عناصر الانتاج. ولقد أوضح الفصل الثاني من الكتاب الاخضر بأن عناصر الانتاج مهما تعددت وتنوعت، لا تخرج عن ثلاث عناصر أساسية وهي: مواد إنتاج ووسيلة إنتاج ومنتج. كما أوضح بأن هذه العناصر متساوية من حيث أهميتها للعملية الانتاجية بدليل لو سحب إحداها من العملية الانتاجية لكان من المستحيل إقامة العملية الانتاجية، وبالتالي الحصول على إنتاج. وإنطلاقا من تساوي هذه العناصر من حيث أهميتها للعملية الانتاجية فإنه يجب أن تكون متساوية من الناحية التوزيعية للانتاج. حيث أن طغيان أحد العناصر على عنصر اخر، أو حصول إحداها على نصيب أكبر من أنصبة العنصرين الاخرين، هو في الواقع تصادم مع القاعدة الطبيعية للمساواة، ولذلك فان حصص عناصر الانتاج يجب أن تكون متساوية. فإذا تمت عملية إنتاجية على سبيل المثال بتظافر جهود عنصرين من عناصر الانتاج فإن حصيلة تلك العملية الانتاجية يجب أن يقسم بين العنصرين بالتساوي بحيث يستلم كل عنصر نصف الانتاج، وإذا تمت العملية الانتاجية بتظافر جهود ثلاثة عناصر، فإن كل عنصر من هذه العناصر يجب أن يستلم ثلث الانتاج وهكذا. إلا أنه يجب الملاحظة هنا بأن المساواة هي بين عناصر الانتاج وليس بين الوحدات المكونة للعنصر الانتاجي الواحد.

٥ــ القضاء على جميع عوامل الاستغلال:

إن قيام المجتمع الاشتراكي الجديد الذي يهدف الى تحرير الانسان وبالتالي سعادته يتطلب بالضرورة القضاء على جميع عوامل ومظاهر الاستغلال التي من شأنها الانتقاص من حرية الانسان والتقليل من سعادته. إن القضاء على الاستغلال يتطلب القضاء على جميع العوامل والمرتكزات التى يرتكز عليها والتى من اهمها الاجرة والايجار والاتجار... الخ. وقد أوضح الفصل الثاني من الكتاب الاخضر، الطرق السليمة والحلول الناجعة للقضاء على الاستغلال. فبالنسبة للاجرة فإن حلها ينطوي في الغاء هذا النظام وإستبداله بنظام الشركاء وبذلك يتخلص العمال من نظام الاجرة وما ينطوى عليه من عبودية وإستغلال. أما بالنسبة لنظام الايجار فقد أوضح الفصل الثاني بأن السبب الرئيسي في وجود هذا النظام هو إطلاق العنان للملكية الخاصة بدون قيود وترك الحرية للانسان بأن يمتلك أكثر من حاجاته مما يؤدي الى وجود أناس آخرين لم يتمكنوا من الحصول على حاجاتهم، الأمر الذي يضطرهم الى تأجيرها من الاخرين، ولا يخفى على احد منا ما ينطوى عليه نظام الايجار من عبودية وإستغلال، حيث لا يستطيع الشخص التصرف في الشئ المستأجر بكل حرية، بل هو في الواقع مهدد في كل لحظة بأن تملى عليه شروط سواء المتعلقة منها بالايجار أو بطريقة الاستعمال. أي أن نظام الايجار يؤدي الى أن بعض الافراد يتحكمون في حاجات أفراد اخرين وبذلك فانه لكي يتحرر الانسان ويصبح سعيدا، يجب أن تكون كل حاجاته محررة من أي سيطرة خارجية. وفي هذا الخصوص يقترح الفصل الثاني من الكتاب الاخضر بأن الطريقة السليمة، والحل النهائي لتحرير هذه الحاجات والتخلص من نظام الايجار، هو تملك الانسان لحاجاته الضرورية ملكية خاصة ومقدسة، وألا تكون مؤجرة من أحد.

أما بالنسبة للتجارة «أو الاتجار» وخاصة التجارة الخاصة فهي من مرتكزات الاستغلال الهامة، فهي عمل غير منتج من جهة، بحيث أنها لا تضيف الى السلعة أية إضافة ومن جهة أخرى فهي ظاهرة إستغلالية وذلك بما تتضمنه من مغالاة في الاسعار وزيادة الارباح وغش وخداع في المعاملات، ولذلك يجب القضاء عليها وإستبدالها بأسواق ومؤسسات شعبية تقوم بجميع عمليات التسويق وتوفير السلع للجماهير بأسعار التكلفة دون أية أرباح ودون أي إستغلال.

٦ــ وجوب تنظيم الملكية:

إن المبدأ السادس للاشتراكية الجديدة، هو وجوب تنظيم الملكية. لقد تنبه النظام الاشتراكي الجديد لاهمية الملكية والدور الفعال الذي تلعبه في تحريك النشاط الاقتصادي وتأثيرها عليه. إن نجاح أي نظام إقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على نجاحه في حل مشكلة الملكية وكيفية تقنينها وتنظيمها. إن معظم المشكلات الاقتصادية إن لم تكن كلها (من إستغلال وإستعباد وظلم وتقسيم المجتمعات الى طبقات غنية أو فقيرة، طبقات معدمة وأخرى مترفة... ألخ) نابعة في الواقع من عدم وجود حل جذري لمشكلة الملكية. وبعد إستعراض واف لجميع المحاولات السابقة لحل هذه المشكلة، جاء النظام الاشتراكي الجديد بالحل التالي لمشكلة الملكية.

١ــ إن حاجات الانسان الضرورية مثل السكن والمركوب والمعاش... ألخ يجب أن تكون مملوكة ملكية خاصة ومقدسة بحيث لا يجوز المساس بها أو التحكم فيها من أي فرد أو جهة أخرى حتى ولو كان المجتمع نفسه.

٢ــ ملكية خاصة لوسائل الانتاج في حدود إشباع الحاجات وفي حدود القدرة والجهد الخاص لاستعمالها دون إستخدام الغير.

٣ــ ملكية إشتراكية يكون المنتجون فيها شركاء في إنتاجها تقوم محل الملكية الخاصة التي تقوم على إنتاج الاجراء.

٤ــ لقد أفرز النظام الاشتراكي الجديد أهمية خاصة لعنصر الارض نظراً لاهمية هذا العنصر في النشاط الاقتصادي ونظراً لطبيعة هذا العنصر المتمثلة في أنه من صنع الله سبحانه وتعالى ولا يستطيع أي إنسان الادعاء بأنه قد شارك أو ساهم في إنتاجه أو إيجاده وبذلك أوضح النظام الاقتصادي الجديد بأن ملكية هذا العنصر لا تؤول لاحد. وهذا الايضاح وارد في مقولة (الارض ليست ملكا لاحد). ولكن لكل إنسان الحق في إستعمالها والانتفاع بها في حدود مقدرته وجهده وفي

شدود إشباع حاجاته دون إستخدام الغير.

أوجه الاختلاف بين إشتراكية الفصل الثاني من الكتاب الاخضر والاشتراكيات الأخرى:

أن النظام الاشتراكي الجديد الموضح في الفصل الثاني من الكتاب الاخضر يختلف عن الانظمة الاشتراكية الاخرى في عدة نواحي منها:

١ــ أن هذه الاشتراكية الجديدة قائمة على أساس علمي وتحليل علمي لكل التطورات التي حدثت على النشاط الاقتصادي في العالم وتحليل علمي لكل النتائج التي توصلت اليها كافة الانظمة الاقتصادية السابقة في محاولاتها لحل المشكل الاقتصادي.

٢ــ إن هذه الاشتراكية الجديدة تقوم على أساس واطار علمي يضع كل الضوابط والقواعد والقوانين الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي مرتكزة في ذلك على القوانين والقواعد الطبيعية. وانها قابلة للتطبيق وليست كبعض الاشتراكيات الاخرى التي تقوم على مجرد أفكار خيالية لا تقوم على أساس علمي أو غير قابلة للتطبيق.

٣ــ ان هذه الاشتراكية الجديدة لم تنتقد أي فكر أو أي قانون أو أي علاقة إقتصادية إلا على أسس التحليل العلمي وبعد التأكد من النتائج العملية ومع إيجاد البديل. بمعنى أن النظرية الاشتراكية الجديدة لم تنتقد الافكار السابقة وتقف. بل أنها لم تنتقد أية فكرة أو أية قاعدة، إلا وأتت بالحل البديل.

٤ــ إن هذه الاشتراكية الجديدة إستطاعت أن تربط بين الحرية والنشاط الاقتصادي. بمعنى أنها لم تنظر الى النشاط الاقتصادي بمعزل عن النشاطات الانسانية الاخرى وذلك إيمانا منها بأن الحرية لا تتجزأ.. أي بمعنى اخر أن وجود الحرية في النشاط الاقتصادي وعدم وجودها في النشاطات الاخرى أو العكس لا يعني أن الحرية متواجدة. إن الحرية يجب أن تكون متكاملة في كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٥ــ إن هذه الاشتراكية الجديدة تعمل على سعادة الانسان والبشرية بأجمعها وليس لاسعاد فئة أو طبقة أو حزب، وبذلك وضعت في يد الشعب كله سلطة إتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بكيفية إستخدام وإدارة الموارد الاقتصادية لانتاج السلع والخدمات وذلك عن طريق المؤتمرات الشعبية والمؤتمرات الانتاجية واللجان الشعبية.

٦ــ إن هذه الاشتراكية الجديدة لم تهمل كغيرها من النظريات جانب الحوافز بل على العكس إستطاعت أن تصل بحوافز الانتاج الى قمتها النهائية. حيث أن أكبر حافز على الانتاج هو أن يتحصل الانسان على ما أنتجه وهذا ما أقرته النظرية عندما أعلنت أن المنتجين في أي عملية إنتاجية يجب أن يكونوا شركاء في إنتاجها وألا يكونوا اجراء. وبذلك فإن هذه النظرية سوف لن تكون معرضة لانخفاض الانتاج أو قلة الانتاج نظرا لغياب الحوافز كما هو في النظرية الماركسية لان ما أوجدته من حوافز أرقى من أي حافز أوجدته النظريات السابقة. فالمنتج في ظل هذه النظرية بالاضافة الى أنه شريك في الادارة وفي إتخاذ القرارات الخاصة بالانتاج والتوزيع... الخ فهو شريك في الانتاج يتحصل على حصته من الانتاج كاملة لا منقوصة ولا يتلقى في مقابل ذلك أجرة ليس لها علاقة مباشرة بالانتاج كما في الانظمة السابقة.

٧ــ ان هذه الاشتراكية تختلف في نظرتها الى الملكية الخاصة عن النظريات الأخرى. ويتمثل هذا الاختلاف في عدم إطلاق الحرية الكاملة للملكية الخاصة كما هو موجود في النظام الرأسمالي. ففي النظام الرأسمالي كما نعرف جميعا، الفرد حر في أن يمتلك ما يشاء وأن يتصرف في هذه الملكية كما يريد. ولا تلغي هذه النظرية الملكية الخاصة كما هو موجود في ظل الماركسية. أي أن النظرية الجديدة تنظر الى الملكية الخاصة نظرة معتدلة، فلا تطلق لها الحرية الكاملة ولا تلغيها. والسبب في ذلك هو أن وجهتي النظر السابقتين تسببتا في تفاقم المشاكل الاقتصادية بدلا من إيجاد الحل لها. فإطلاق الحرية الكاملة للملكية الخاصة تحت النظام الرأسمالي أدى الى تكدس الثروة ورؤوس الاموال في يد فئة قليلة من المجتمع وحرمان الغالبية العظمى من المجتمع من التمتع بهذه الثروة مما تسبب في خلق كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها زيادة شقاء الانسان وتعاسته بدلا من إسعاده. كما أن إلغاء الملكية الخاصة تحت نظام الماركسية، قد أدى الى إنعدام الحوافز على الانتاج، مما أدى الى إنخفاض مستوى الانتاج ،بالتالي إنخفاض مستوى المعيشة وعدم إستطاعة الانسان إشباع حاجاته. من هذا المنطلق أبقت الاشتراكية الجديدة على الملكية الخاصة لما لها من مزايا وتحفيز وتشجيع للفرد على الانتاج

ولكنها أبقت عليها بضوابط وبشروط وليست مطلقة كما هو الحال تحت النظام الرأسمالي، ومن بين هذه الضوابط والشروط ما يلي:

١ــ أن تستخدم هذه الملكية بالجهد الخاص وليس بإستخدام الغير، أي أن الشخص يستطيع أن يملك ملكية خاصة ما يستطيع إستخدامه وإستغلاله بمجهوده الخاص ومجهود أسرته دون إستخدام الغير.

٢ــ يجب أن تكون هذه الملكية في حدود إشباع الحاجات، أي أن الشخص يستطيع أن يتملك ما يشبع له حاجاته وذلك لان ما يفيض عن إشباع حاجاته يجب أن يترك لشخص آخر حتى يستطيع به إشباع حاجاته.

أي أن الملكية الخاصة والمقدسة والتي يجب ألا تمس من قبل أي فرد أو جهة أخرى يجب أن تكون في حدود الجهد الخاص وفي حدود إشباع الحاجات.

المراجع العربية

١ــ الدكتور جمال الدين محمد سعيد والدكتور منيسى أسعد عبد الملك «إقتصاديات المالية العامة» «مطبعة لجنة البيان العربي» ١٩٦٣م.

٢ــ الدكتور إسماعيل محمد هاشم «المدخل إلى أسس علم الاقتصاد» دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٥م.

٣ــ العقيد معمر القذافي «الكتاب الاخضر، الفصل الثاني، حل المشكل الاقتصادي ــ الاشتراكية» المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان الجماهيرية ١٩٧٩م.

٤ــ الدكتور أبو القاسم الطبولي، الدكتور علي عطية عبد السلام والدكتور فرحات شرنن «أساسيات الأقتصاد» المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان الجماهيرية ١٩٨٠م.

٥ــ عبد السميع المصري «مقومات الاقتصاد الاسلامي» مكتبة وهبه ١٩٧٥م.

المراجع الاجنبية

1. Wayne A. Leeman "Centralized and Decentralized Economic Systems, The Soviet-Type Economy, Market Socialism, and Capitalism" Rand McNally College Publishing Company, Chicago, 1977.
2. Irving Hame, Editor "Essential Works of Socialism" National General Company, New York, 1970.
3. Joseph A. Schumpetu "Capitalism, Socialism, and Democracy" Harper Colophon Books, New York, 1975.
4. John Rawls "A Theory of Justice", Oxford University Press, London, 1973.

تحديد الاهداف في الخطة الاقتصادية ومشاكل تنفيذها في البلدان النامية

د. علي الاسدي *

مقـدمـــة:

يحتل التخطيط الاقتصادي يوما بعد يوم أهمية بارزة في السياسات الاقتصادية لعدد كبير من دول العالم وخاصة تلك التي تسعى لتعجيل نموها الاقتصادي.. ولقد زادت الدول من إهتمامها بالتخطيط الاقتصادى ليس فقط كوسيلة هامة في سياستها الاقتصادية، بل أصبح إضافة لذلك مركز إهتمامها كعلم قائم بذاته، له نظرياته وتطبيقاته المختلفة، وقد أوجد هذا الاهتمام تعبيرا له بالمباشرة بتدريسه كمادة أساسية في المعاهد والجامعات وحتى في المدارس الاعدادية.

وتعتبر تطبيقات التخطيط المختلفة في بلدان العالم بصرف النظر عن تباين نظمها السياسية مكتبة لا يستهان بها أفادت وتفيد الكثير من بلدان العالم الاخرى في إغناء تجاربها وخبراتها في مجال التخطيط لنموها الاقتصادي والاجتماعي.. ولقد ساعدت بالفعل الممارسات الناجحة للتخطيط بلدانا كثيرة على الاسراع في إرساء قواعد الصناعة الوطنية وتنمية العنصر البشري والقضاء على بعض نقاط الاختناق في النشاط الخدمي، هذا إضافة إلى تحديث الزراعة والخدمات بفروعها المختلفة.

ويجدر بنا ان نشير هنا، بأن مدار مناقشاتنا في هذه الصفحات، هو التخطيط الاقتصادي وأهميته للبلدان الضعيفة النمو والمتخلفة اقتصاديا.. حيث أن هذه الدول شديدة الحاجة الى تنمية شاملة لكافة الفروع الاقتصادية، وبالضرورة لابد أن تخضع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية فيها لفعل التخطيط، وأن يكون التخطيط أحد الانشطة الهامة لمواطنيها، وجزء عضويا في سياستها الاقتصادية.. وليس غريبا أن نلاحظ أن عددا كبيرا من البلدان العازمة على النمو وفي مقدمتها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، تعير التخطيط الاقتصادي الشامل أهمية إستثنائية ويزداد يوما بعد يوم إنحياز الدولة للتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي عبر إجراءات يقصد بها تغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم.. ولا يخفى أن البلدان التي تأخذ بالتخطيط الاقتصادي كوسيلة فعالة في سياستها الاقتصادية، تجابه صعوبات شتى، سواء في مرحلة إعداد الخطة الاقتصادية، أو أبان مراحل تنفيذها... إن لكل بلد ظروفه كما أن لكل خطة إقتصادية ظروفها أيضا، ومن هنا لابد من التمييز بين الصعوبات التي تنشأ بفعل التطور، وتلك الناشئة بسبب التقصير وعدم فاعلية أجهزة التخطيط والمتابعة في كل بلد.

١ــ تحديد أهداف الخطة الاقتصادية

تثير التجارب في مجال التخطيط الاقتصادي الى أن طول الفترة التي تنفذ خلالها أهداف الخطة، له اهمية بالغة في توفير الامكانات لتحقيق تلك الاهداف.

اذ كلما طالت الفترة الزمنية المخططة، تزايدت معها القدرات المادية والبشرية لتنفيذ الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية المهمة، تزايدت في الوقت نفسه الاهمية المرتبطة باختيار الاهداف الانمائية الطويلة الامد.

تتحدد الاهداف الرئيسية للخطة الخمسية في الغالب إعتمادا على التوجهات السياسية الصادرة من السلطة السياسية، أو من يمثلها في أعلى المستويات.

وفي فترة التحضير للخطة، لابد من عقد الاجتماعات والمؤتمرات، لمناقشة الاهداف التي تتضمنها التوجيهات السياسية(١)... قد يكون أحد الاهداف الرئيسية رفع المستوى المعاشي للشعب على أساس التنمية الناشطة والمناسبة للانتاج الوطني. ويمكن أن يتم ذلك عبر تحسين كفاءة الانتاج بالتقدم العلمي والفني، والنمو في إنتاجية العمل، وادخال التحسينات بكل السبل على نوعية

---

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة قاريونس

العمل فى مختلف المستويات في الدولة.

واذا ما أستقر الرأي على أن يكون رفع المستوى المعاشي هدفا رئيسيا للخطة كأن ساندته إضافة الى السلطة السياسية خلاصة المناقشات على المستوى الشعبي والوظيفي المتخصص فان البحث عن الوسائل الضرورية لتنفيذه سيكون نقطة الانطلاق في الجهود الانمائية خلال الفترة المحددة القادمة، وهكذا بالنسبة لكل الاهداف الرئيسية الاخرى. وحالما تحدد الاهداف الرئيسية للخطة، يباشر بعدها في المحاولات الجادة لترتيبها وفقا لاهميتها للبلد، على أن هذا الترتيب هو تقريبي من حيث الدقة، فمن الواضح أنه توجد بعض الاهداف القومية التي لها أهمية متعادلة عند التنفيذ. والأهداف الرئيسية التي تتصدر الاهداف في الخطط الاقتصادية في البلدان التي لها أهمية متعادلة عند التنفيذ، والأهداف الرئيسية التي تسند الى التخطيط الاقتصادي يمكن حصرها في الاتي(٢):

١ــ بلوغ الحد الاقصى من إشباع الحاجات المادية للشعب
٢ــ إشباع متطلباته الثقافية
٣ــ تثبيت وتنمية نظام العلاقات الاجتماعية
٤ــ ضمان الظروف اللازمة لعمل النظام الاقتصادي كله في الدولة
٥ــ خلق الامكانات الاقتصادية المقبلة
٦ــ تعزيز الطاقة الدفاعية للبلاد
٧ــ حماية البيئة
٨ــ تقديم المساعدة الاقتصادية والثقافية الى البلدان الاخرى ولابد من الاشارة هنا الى حقيقة وهي أن إشباع الحاجات المادية للشعب، وتعزيز طاقته الدفاعية تعتبر أهدافا ذات أهمية استراتيجية بالغة، وهي لذلك لا تخضع للترتيب، فهي دائما تحتل المقدمة في الاولويات.

إن الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تشتمل عليها كل خطة إقتصادية، إنما تصنف بالضرورة الى رئيسية وفرعية. كما أن الرئيسية منها تنقسم بدورها الى أهداف متفرعة، فمثلا إن الحد الاقصى من اشباع الحاجات المادية للشعب، يمكن ان يحلل الى الاهداف المتفرعة، مثل إشباع حاجات الشعب، من صنف أو بعض أصناف المواد الغذائية، ومن بعض أصناف الملابس والسكن والنقل والخدمات الصحية وغيرها، وكل صنف أو مجموعة من المجموعات التي تنقسم اليها الاهداف الرئيسية يمكن ان تنقسم الى مجموعات متفرعة ثالثة من الاهداف وهكذا.

وبذلك توضع الاهداف على هيئة شجرة تعبر عن التسلسل الهرمي والاعتماد المتبادل، وعلى هذا النحو يبين ان مهمة رفع مستويات المعيشة، يمكن أن تعالج بشكل شجرة محدد قمتها الهدف الرئيسي وتمثل أغصانها الدنيا الاهداف المتفرعة، كما وتبين الموارد الضرورية لبلوغ هذه الاهداف، الجزء الأسفل من الشجرة.

في المرحلة الاولى من إعداد الخطة، لابد أن تبحث بجدية وعمق حصتي الاستثمار والاستهلاك فى الدخل القومي للبلد، كأساس لتحديد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة المقبلة، وان مهمة وضع العلاقة المثلى بين الاستثمار والاستهلاك تثير مسألة القيمة النسبية التي تقدر وتخصص لاهداف المرحلة الحاضرة والمستقبلية، فاذا زيدت حصة التراكم الرأسمالى في الدخل القومي ترتب على ذلك التسارع في معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل، على أنه من الناحية الاخرى، اذا خفضت حصة الاستهلاك تخفيضا كبيرا، فان ذلك سوف يفضي الى تقليل إنتاجية العمل ومعدلات النمو الاقتصادي، وهنا تزداد أهمية إيجاد العلاقة الافضل بين الاستهلاك والتراكم في الدخل القومي.

إن البحث عن العلاقة الافضل، بين الاستهلاك والتراكم لهي من أهم المشاكل التي تثار عند إعداد الخطة الاقتصادية، ذلك أن القرار الذي يتخذه المخطط في هذا الشأن، لابد ان يعكس تفضيلات المجتمع ككل.

وفي البلاد محدودة النمو، يمكن البدء بمعدل تراكم يتراوح ما بين ٧,٥٪ من الدخل القومي، على ان تعمل البلاد على رفعة بالتدريج، حتى يصل الى مستوى ١٠، ١٥، ٢٠، بل ٢٥٪. ان العلاقة بين الاستهلاك والتراكم لا يمكن أن تكون تحكمية، بل ان أية علاقة تم تحديدها في أي فترة زمنية معينة، لابد أن تتم من خلال دراسة للوضع الاقتصادي والاجتماعي في تلك الفترة الزمنية، ودراسة الصور المثلى لتلك العلاقة.(٣)

وتشتمل المرحلة الاولى من إعداد الخطة أيضا على دراسة تحديد تركيب الطلب، خلال الفترة المخططة القادمة، فالقواعد الاستهلاكية الصحيحة الموضوعة للسلع والخدمات المعينة والمؤشرات التي تبين توفر أصنافا معينة من الانتاج عند بدء الفترة المخططة، والى أي حد تفضل أصناف بعض السلع والخدمات على البعض الاخر. كل هذه تعتبر موضوعات نافعة جدا في هذا المجال.

إن تقديرات تركيب الطلب، لا يمكن القيام بها بدون ان تجري بحوث إجتماعية وبدون الانتفاع على نحو واسع من البيانات الاحصائية عن موازنات العائلة وما الى ذلك، كما أن لهذا الموضوع علاقة عضوية بالسياسة الاقتصادية.

وهكذا يتضح أنه لابد من تسوية عدد واسع من المسائل المتشابكة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عند تحديد الاهداف لكل فترة زمنية مخططة قادمة.

٢ــ أساليب تحديد أهداف الخطة الاقتصادية

تعتبر الخطة، بصرف النظر عن بعدها الزمني أو الجغرافي، الاداة التي من خلالها وبواسطتها يمكن التوصل الى الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة. والمعترف بها في الوقت الحاضر وجود ثلاثة أصناف من الخطط، او بعبارة أخرى، ثلاثة أبعاد للخطة الاقتصادية وهي:

١ــ الخطة القصيرة المدى ــ وتغطي في الغالب فترة العام الواحد، الا أنها أحيانا تشمل ما بين ١ ــ٣ أعوام.

٢ــ الخطة المتوسطة المدى ــ وتغطي فترة زمنية تتراوح غالبا، ما بين ٥ ــ ٧ أعوام، الا ان المتعارف والشائع هو الخطط الخمسية.

٣ ــ الخطة الطويلة المدى ــ وتغطي فترة زمنية تتراوح مابين ٧ ــ ٢٠ عاما وقد تمتد حتى (٥٠) عاما.

من خلال التجارب التخطيطية، وعبر فترة طويلة من تنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية المخططة، برزت عدة مهام أقتصادية وأجتماعية لم يكن بالوسع إنجازها خلال الخطة القصيرة او المتوسطة المدى.

ولهذا السبب عوملت وتعامل في التطبيق العملي الخطة المتوسطة المدى، بإعتبارها أهدافا مرحلية لتحقيق الاهداف البعيدة المدى في الخطة الطويلة المدى(٤).

ومن هنا يمكن معالجة قضايا معقدة مثل التقدم العلمي والفني واجراء التحولات الاجتماعية والتركيب السكاني والعلاقة بين الريف والمدينة التي يتعذر إنجازها عبر الخطط المتوسطة المدى. وأن معالجة مثل هذه القضايا وإنجازها يتم عبر التنسيق المستمر بين الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى.

وفي غضون إعداد خطة اقتصادية يستفاد من مجموعة الاساليب الفنية للتخطيط الاقتصادي. ويعتمد إتباع أي أسلوب منها على الشوط الذي قطعه البلد في تقدمه الاقتصادي وما أحرزه من تجربة وتقدم في مجال التخطيط الاقتصادي والاحصاء والبحث العلمي.

تشيرنا التجربة السوفيتية الى ثلاث أساليب فنية لاعداد الخطة الاقتصادية وهي:(٥)

١ــ أسلوب التصورات القطاعية، التي تكون نقطة البداية فيه أهداف بعض الاصناف الرئيسية من المنتجات.

٢ــ أسلوب التخطيط المتعدد البدائل على أساس مجموعة من النماذج، وتستند في الغالب على جداول المستخدم ــ المنتج للعلاقات بين القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، التجارة) وتكون نقطة البداية لاعداد خطة إعتمادا على هذا الاسلوب هي الوصول الى هدف الاستهلاك النهائي للمجتمع.

٣ــ أسلوب التخطيط الامثل ــ ونقطة البداية فيه هنا هي الكمية المتاحة المحدودة من الموارد، في حين أن الامثلية هي بلوغ الحد الاعظم من مستوى الرخاء، أو الحد الادنى من مستخدمات العمل الاجتماعي مطابقا لتركيب الطلب.

إن الاسلوب الأول قد استخدم في التخطيط الفعلي في الاعوام الاخيرة، عندما أتيح إستعمال الحاسبات الالكترونية.

أما الاسلوب الثاني فيعتبر ملائما لاعداد الخطة من خلال تحديد الاهداف بطريقة التجربة والخطأ.

أما الاسلوب الثالث، فمازال في مرحلة البحث على أنه يطبق على سبيل التجربة على المستوى الاقليمي.

أما في البلدان النامية فيستفاد من طائفتين من الاساليب الفنية لتحديد أهدافه الاقتصادية وهي:(٦)

١ــ اسلوب التنقيب التدريجي

٢ــ اسلوب الحلقات الموصلة

عند إعداد أهداف الخطة الاقتصادية وفق اسلوب التنقيب التدريجي تكون نقطة البداية بعدد من الكميات الاقتصادية الجمعية المستخلصة من التوجيهات السياسية، فمثلا يمكن أن تكون البداية المقدار الذي يجب أن يبلغه الدخل القومي والتراكم والاستهلاك الجماعي. وفي هذه الحالة يظهر الاستهلاك الشخصي كصافي ما يتبقى من الدخل القومي.

ومراعاة المحتوى المنشود في التوجيهات السياسية والممكن إقتصاديا للاستهلاك الجماعي والشخصي والاستثمارات الاساسية، يمكن حساب مقدار الموارد الجارية (التي تأتي من فروع الاقتصاد المختلفة) التي

يجب أن تكون متاحة عند نهاية فترة الخطة. ومراعاة السياسة العليا للدولة في مجال الاستيراد والتصدير، يمكن لهيئة التخطيط المركزية تقدير الكميات التي يتعين الحصول عليها من المنتجات الاساسية، مع مراعاة إمكانيات البلد، وطبيعة القطاعات التي يتطلب تنميتها بالاولوية على غيرها.

أما اسلوب الحلقات الموصلة، فتكون نقطة البداية فيه بعض الاهداف المحددة للفروع الاساسية التي لها دور مؤثر جدا في التطور الحالي واللاحق لاقتصاد البلد، كصناعة إستخراج النفط الخام والحديد والصلب والصناعات الهندسية.. وغير ذلك. حيث يبدأ العمل في تحضير الخطة بأن يحدد على ضوء الامكانيات الفنية (فترة الانشاء، عدد المهندسين، الموارد الطبيعية) أعلى أهداف لهذه الفروع، مع مراعاة مقتضيات الاستهلاك النهائي وإمكانيات التسويق الداخلية والخارجية، ثم يجرى إعداد مشروع أولي لخطة الفروع الاساسية، ويستخلص من ذلك المشروع ما يلزم إجراءه في فروع الاقتصاد القومي كلها. وذلك بمراعاة العلاقات بين القاطاعات والسياسة المقررة للدخول والاسعار، وكذلك التطور المحتمل للطلب على الاستهلاك النهائي الذي يترتب على تلك السياسة.

إن كلا الاسلوبين يفضيان في النهاية الى نتائج متقاربة. ومع أن أنصار الاسلوب الثاني (الحلقات الموصلة) يعتقدون أن بإستخدامه يكون للاولويات المحددة في التوجيهات السياسية فرصة أكبر لان تراعى مما لو إستخدم اسلوب التنقيب التدريجي.

ومن الناحية العلمية يمكن الاستعانة بالاسلوبين في آن واحد. وعند تحديد الاهداف بهما أو باحدهما لابد من إخضاع الأهداف لاختبارات الاتساق. واختبارات الاتساق هذه تعتبر شرطا ضروريا لانجاز مشروع الخطة الاولى لضمان توازنها الداخلي. ويستخدم لتحقيق التوازن الداخلي في الخطة وسائل عديدة، مثل ميزانية النقد الاجنبي والمحلي والقوى العاملة، والموازين السلعية والجداول الاستطلاعية للعلاقات بين القطاعات وغيرها.

إن المشروع الاولي للخطة الذي يتضمن الاهداف المحددة وفق أي من الاساليب الفنية أعلاه، قد يخضع للتعديل الضروري نتيجة المناقشة الشعبية، أو لاي سبب آخر، في هذه الحالة سيتعرض التوازن الداخلي للخلل، مما يتطلب إعادة إختبارات الاتساق لاعادة التوازن الداخلي للخطة من جديد.

٣ــ بعض صعوبات التخطيط الاقتصادي في البلدان النامية.

إن الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في مجال إعداد وتنفيذ الخطط الاقتصادية عديدة ومعقدة. فبعضها يعود سببه الى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، والبعض الآخر مصدرها أسباب طارئة ومزمنة تخرج عن سلطة ومسئولية جهاز التخطيط والتنفيذ والمتابعة، كالتغيرات في أسعار السلع والخدمات في الاسواق الخارجية والتغيرات في مصادر واتجاهات التكنولوجيا والعمالة الاجنبية وغير ذلك، إضافة الى العوامل الطبيعية التي تعتبر المؤثر الوحيد على الانتاج النباتي والحيواني في هذه البلدان، والذي يشكل موردا تصديريا حاسما للتنمية، وممولا رئيسيا لخططها الاقتصادية.

كما وتوجد مجموعة أخرى من الصعوبات، ذات الطابع الفني والاداري، ذات مساس بإعداد وتنفيذ وتقييم الخطط الاقتصادية، وهذه الصعوبات تستدعي الانتباه لانها من النوع الذي يمكن السيطرة عليه، وبالتالي تخفيف أو إزالة اثاره وهي :

١ــ عدم استيعاب العاملون في الوحدات الانتاجية لمضمون وأهمية الخطة والتخطيط الاقتصادي، ويعبر عن ذلك بلاأبالية تجاه مؤشرات الخطة والفترات الزمنية التي يلزم تنفيذ الاهداف خلالها.

٢ــ سوء توزيع العمل في أجهزة التخطيط والادارة التنفيذية، وغياب التنظيم المحكم والادارة الحازمة، مما يشيع اللاأبالية والقدرية تجاه مستقبل الخطة وأهدافها. وإنعكاس ذلك واضح في التردد والتباطئ في تنفيذ الاجراءات العقابية الرادعة تجاه المقصرين في أداء عملهم، وكذلك التراخي في مكافئة المتقدمين ذوي الشعور العالي بالمسئولية.

٣ــ عدم استكمال أجهزة التخطيط والاجهزة المساعدة لها. كأجهزة الاحصاء وأجهزة المتابعة والتقييم، وأجهزة البحث العلمي، مما يحرم عملية التخطيط من وسائل هامة ضرورية لضمان الدقة في المعلومات ومراقبة تنفيذ الاهداف وتقييم الاداء ومن ثم تطوير نظام التخطيط ذاته.

٤ــ ضآلة دور القطاع الشعبي أداة الخطة المباشرة في تنفيذ الاهداف أمام دور أعظم للقطاع الخاص الوطني والاجنبي. وضآلة القطاع الشعبي اما أن تكون متأتية

من ضيق قاعدته، وإما بسبب تدني كفاءته الاقتصادية.

إن وجود هذا الوضع (وهو شائع في دول عديدة) يعني تناقض واضح بين نشاطين، ذلك أن القطاع الشعبي يمكن الزامه بمؤشرات الخطة، وبالتالي يمكن تنفيذ أهداف الخطة لانه أداة مباشرة بيد الدولة، بينما لا يمكن الزام القطاع الخاص بمؤشرات الخطة، لان تأثير الدولة عليه غير مباشر.

ان بعض البلدان النامية تسعى لزيادة كفاءة القطاع الشعبي في نفس الوقت زيادة التأثير غير المباشر على القطاع الخاص لدفعه أكثر من خلال سياسة الحوافز، لان يلعب دورا فعالا في تنفيذ أهداف الخطة والالتزام بمؤثراتها الاقتصادية والاجتماعية.

٥ــ ان أحد مصادر الاعاقة الهامه في تنفيذ الخطط في البلدان النامية، هي الاجهزة التخطيطية ذاتها، فقد حدث ويحدث في كثير من البلدان، أن الخطط التي تعد لم تراعي الظروف الواقعية الاقتصادية والاجتماعية، فقد ضمنت الكثير من الخطط الاقتصادية أهدافا إقتصادية وإجتماعية غاية في الطموح، إعتمدت على المبالغة الزائدة في قدرات البلد المادية والبشرية(٧). وكانت النتيجة تعثر تلك الخطط وتبديد الكثير من الموارد الاقتصادية.

٦ــ إن ما يميز النشاط التخطيطي في الكثير من البلدان النامية، هو القصور الواضح في توفير إمكانات وضمانات التنفيذ. حيث أن مرحلة تنفيذ الخطة هي أهم مراحل التخطيط الاقتصادي، والتنفيذ وحده هو الذي يشكل في النهاية مادة الحكم على التخطيط الاقتصادى كوسيلة فعالة في سياسة الدولة الاقتصادية ام لا، ولذا يتطلب اعارة الاهتمام المتزايد والمستمر لمرحلة تنفيذ الخطة ومن هنا يتطلب زيادة دور أجهزة التخطيط في مراقبة تنفيذ الخطة، عبر إصلاح نظام الادارة في جهاز التخطيط ليتلائم مع متطلبات الاقتصاد المخطط، ومن الجانب الثاني يجب رفع الوعي التخطيطي في كافة مستويات الادارة والانتاج، وهذا عنصر هام جدا لتقريب المواطن ونشاطه الوظيفي من العملية التخطيطية.

ولاجل ضمان تنفيذ أهداف الخطة يتطلب إقامة جهاز مركزي للمتابعة، تكون له السلطة للملاحظة الشمولية على ما يجري بشأن تنفيذ الخطة ، وتكون مهمته إصدار الاشعارات الى جهاز التخطيط المركزي والسلطات التنفيذية في الدولة عن مواقع الخلل والاعاقة، ويقترح ما يراه مناسبا لتخفيف أو إزالة أثارها، بهدف التعجيل في تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية الجارية.

ملاحظات ختامية:

إن الترابط بين التخطيط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية لدولة عازمة على النمو، لا يمكن أن يكون إلا عضوياً، وهذا الترابط العضوي لا يحقق هدفه بدون إنحياز كامل من حكومة البلد النامي الى إجراء تحولات جذرية في الاقتصاد والمجتمع، ووجود هيمنة من جانبها على أهم وسائل الانتاج في المجتمع.. ومن هنا تبرز ضرورة قيام قطاع شعبي قادر على قيادة عملية النمو بإعتباره أداه مباشره لجهاز الدولة التنظيمي... وبفضل ذلك يمكن قيادة نشاط القطاع الخاص ان وجد باتباع طرق التنسيق المبكر النشاط ووفق مبدأ التكامل الاقتصادي للفعاليات المختلفة لفروع القطاعات الاقتصادية في الدولة.

ولابد من الاشارة هنا الى أن التخطيط الاقتصادي الذي يهمنا هنا، هو ذلك الذي يسعى لأن يشمل كل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وكافة قطاعات وفروع الاقتصاد، سواء كانت إنتاجية سلعية وإنتاجية خدمية أو غير إنتاجية بصورة مباشرة، كالتعليم والصحة والادارة والضمان الاجتماعي والأمن الداخلي والخارجي.

إن التخطيط الاقتصادي في السنوات الأخيرة تطور بشكل ملموس، بل أصبح علماً قائماً بذاته له نظرياته وتطبيقاته المختلفة، التي تعتبر مكتبة ضخمة لتجارب وخبرات علمية للشعوب في فترات زمنية متباينة.

ويفترض في القرار التخطيطي بناء على هذا أن يستند على أسس نظرية، وعلى ممارسات ناجحة وحسابات دقيقة.. فقد مضى الوقت الذي كان ينظر فيه للتخطيط على أنه قرارات إدارية يصدرها موظف مسؤول في جهاز حكومي.. كما أنه ليس عملية حسابية سهلة يجري تنفيذها بمعزل عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إن التخطيط في واقعه قرارات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وتنظيمية مترابطة عضويا، ومن هنا تبرز خطورة التخطيط وأهميته بإعتباره تعبير عن إرادة وفلسفة فكرية، وهو يربطنا بالواقع الحالي كما يربطنا بالمستقبل أيضا.. إن الاقتصاد القومي وقطاعاته المختلفة وهيكل الانتاج الخاص بها هي التي تكون المادة التي يقع عليها فعل التخطيط، ومن هنا يأتي تحديد العلاقة

العضوية بين نظرية التخطيط وبين الاقتصاديات القطاعية المختلفة وما يحكمها من قوانين وظروف مميزة ومحددة، ونظرية التخطيط الاقتصادي القومي والقوانين الاقتصادية تعتبر بمثابة القاعدة والاساس لجميع الابحاث النظرية العلمية التي تتعرض لموضوع النمو المخطط لاقتصاديات القطاعات المختلفة والعلاقات المتبادلة فيما بينها.. ويصبح من الضروري لاغراض التخطيط العلمي القيام بإجراء تحاليل نوعية لحركة المتغيرات المطلقة والنسبية لاغراض التخطيط العلمي، وتعيين درجة ثباتها في علاقاتها مع بعضها البعض.. وعلى سبيل المثال، فإن النمو السنوي للطاقات الانتاجية لمادة النفط الخام في ليبيا مثلا، يعتبر أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على النمو في قطاع التشييد والصناعات الانشائية والبناء.

ولكن يجب التحفظ مع ذلك عند إجراء التنبؤات عن مستقبل المعاملات المتبادلة المتداخلة بين المتغيرات لاحتمالات التغير السريع والبطئ خلال فترتين تخطيطيتين.. ومن الممكن، بل ومن الضروري إستخدام جميع الطرق الاحصائية في الارتباط والانحدار في عمليات التخطيط، كأدوات تحليل للتعبير عن الاثار المركبة لمجموعة من العوامل على العمليات الاقتصادية المحددة.. كما أن التخطيط الاقتصادي يجري على أساس تحليل وحسابات التغيرات الكمية للانتاج القومي وتحديد التناسبات الكمية المتبادلة التأثير بين عناصره المختلفة.. وهذه الناحية الكمية تجعل من الممكن والضروري إجراء إستخدام كامل للاساليب الرياضية في التخطيط وذلك لانها تفتح افاقا لرفع المستوى العلمي للتخطيط نفسه إلا أنه في خضم إستخدام النماذج الرياضية تظهر مشكلة مطابقة تلك النماذج للواقع الحقيقي. وهنا يبدو أكثر وضوحاً بأن التخطيط ونظرياته، لا يقوم على الاستخدام المجرد للاساليب الرياضية وفي إعداد نماذج العمليات الاقتصادية، بل أن تستخدم الأساليب الرياضية هذه في تحديد صحة النتائج والتغييرات المستخلصة من النماذج الموضوعة للعمليات الاقتصادية.

وبشكل عام يمكن القول أن عمليات التحليل الاقتصادي والتنبؤ لاختيار أهداف محددة للتطور الاقتصادي والاجتماعي للفترة المخطط لها، يضمن الحصول على المعلومات الاولية الضرورية لحسابات الخطة المفصلة.. وعلى هذا توضع خطة التنمية القومية إعتماداً على الامكانيات الموضوعية لتحقيق الأهداف المحددة مع حساب نتائج التنبؤات الخاصة بنمو الموارد المادية والبشرية، وكذلك نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي.

المراجـع:

١ــ شارل بتلهيم ــ التخطيط والتنمية ــ دار المعارف ــ القاهرة ١٩٦٦ ص ١٩٧

٢ــ ميسر قاسم ــ التخطيط الاقتصادي ــ وزارة التخطيط ــ بغداد ١٩٧٥ ص ٢٥

٣ــ عمرو محيي الدين ــ التنمية والتخطيط الاقتصادي ــ دار النهضة ــ بيروت ١٩٧٢ ص ٣٧٢

4. Sècomski K. — Polityke Spoleczna — Gospodarcza P W E Warszqwa 1978, p. 80.

٥ــ مجموعة الاقتصاديين السوفييت ــ التخطيط الاقتصادي الاشتراكي ــ ترجمة معدة للنشر محمد عزيز ــ بنغازي ــ ١٩٨١ ص ٤٥

٦ــ كاظم حبيب ــ محاضرات في التخطيط والبرمجة الاقتصادية ــ جامعة الجزائر ــ الجزائر ١٩٨١ ص ٦١ وشارل بتلهيم ــ مصدر سابق ص ٢٠٧، ٢١٥

٧ــ كريمة كريم ــ التخطيط المالي والعيني للاقتصاد القومي ــ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٨ ص ٤٨

8. Bako W., Gora S., Knyziak Z., Porwit K., Planowaniq Gospodarki Narodawej, P W E Warszqwe 1978, p. 19.

إتجاهات جديدة في الميزانية العامة

د. محمد مفتاح بيت المال *

مقدمة:

تعتبر الميزانية العامة الأداة الرئيسية للتخطيط المالي في أي دولة من دول العالم حيث أنها تعبر بالارقام عن الخطط الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للدولة. وعن طريق الميزانية العامة تستطيع الدولة الرقابة والتحكم في حجم ونوع الايرادات والنفقات العامة.

وتخدم الميزانية العامة ثلاث وظائف أساسية هي وظيفة الرقابة المالية ووظيفة الرقابة الادارية، ووظيفة التخطيط.(١)

تهدف الرقابة المالية الى التأكد من أن الاموال العامة قد أنفقت في الغرض الذي خصصت من أجله وأنه لا يوجد تجاوزات فى الصرف من المبالغ المعتمدة. وتهدف الرقابة الادارية الى تحقيق أكبر قدر من الكفاءة عند القيام بالنشاطات العامة المختلفة عن طريق الاستخدام السليم للموارد الاقتصادية المتاحة. أما الغرض الرئيسي من وظيفة التخطيط فهو العمل على الربط بين الاهداف والموارد المتاحة من أجل الوصول الى النتائج المرغوبة. وبمعنى اخر فهي تهتم بتحديد أنواع وحدود النشاطات المختلفة التي تسعى الوظيفة الادارية للقيام بها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.(٢)

ويعتبر نظام الميزانية الذي يقوم بخدمة الوظائف الرئيسية الثلاث السابق ذكرها نظاما ناجحا. ولكن نجدأن الميزانية العامة التقليدية والتي تطبقها معظم الدول النامية، تركز على وظيفة الرقابة المالية للميزانية فقط. وبالرغم من أن الرقابة الصحيحة على موارد الدولة ونفقاتها تعتبر من الاشياء الهامة والضرورية إلا أن التخطيط لكيفية تخصيص الموارد الاقتصادية بين مختلف الانشطة وكذلك التأكد من الاستخدام السليم لهذه الموارد يعتبر من الاشياء الضرورية أيضا.

وكنتيجة لهذا القصور فى الميزانية العامة التقليدية، حدثت عدة تطورات فى نظام الميزانية العامة فى الدول المتقدمة ــ وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ــ كان لكل منها اثره على اتجاهات الميزانية العامة. والهدف الرئيسى من هذا المقال هو التعرض لهذه الاتجاهات الجديدة عن طريق دراسة مراحل تطور الميزانية العامة في الدول المتقدمة.

مراحل تطور الميزانية العامة:

لقد حدث أول تغيير أساسي في نظام الميزانية بالولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٢١م، عندما صدر قانون الميزانية والمحاسبة في تلك السنة(٣). وبعد الحرب العالمية الثانية، وفى سنة ١٩٥٠ حدث التغيير الثانى فى نظام الميزانية عندما بدأت الحكومة الامريكية في تطبيق نظام جديد للميزانية أطلق عليه «ميزانية الأداء Performance Budget» يهدف الى زيادة الاهتمام بالوظيفة الادارية للميزانية عن طريق كفاءة الاداء.

ولقد بدأت المرحلة الثالثة والاخيرة من مراحل تطور الميزانية العامة في الولايات المتحدة الامريكية في سنة ١٩٦١م عندما بدأ تطبيق نظام جديد للميزانية أطلق عليه «ميزانية التخطيط والبرمجة Planning-Programming-Budgeting System'' (PPBS)'' والذي يسعى لخدمة أهداف التخطيط بالاضافة الى عدم إغفال هدف الميزانية في تحقيق الرقابة المالية ورفع كفاءة الاداء.

أما في بريطانيا فكان التركيز على إتجاهين، التخطيط طويل الاجل long-range planning ومراجعة وتحليل البرامج Programme Analysis and Review

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة قاريونس، بنغازي، ماجستير في المحاسبة من جامعة تكساس، الولايات المتحدة الامريكية، دكتوراة الفلسفة في المحاسبة من جامعة آستون، برمنجهام، إنجلترا.

(PAR) ولم تقم أي محاولة شاملة لتطبيق ميزانية التخطيط والبرمجة في كافة الادارات الحكومية كما حدث في الولايات المتحدة الامريكية.(٤)

وسنتعرض فى هذه الدراسة الى المحاولات الرئيسية التي قامت من أجل تحسين وتطوير الميزانية العامة. وسيكون التركيز على نظام ميزانية التخطيط والبرمجة PPBS باعتبارها أكثر هذه المحاولات أهمية وكذلك نظرا لما أثاره هذا النظام من جدل حول مدى فاعليته من الناحية العملية كما سيتضح من النقاش فيما بعد.

١ــ ميزانية الأداء

Performance Budgeting

يهتم نظام الميزانية التقليدي، كما سبق أن أوضحنا بالرقابة المالية على نفقات وإيرادات الدولة ويغفل أهمية الوظيفة الادارية لرفع كفاءة الأداء وكذلك أهمية التخطيط في إستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة. ولمعالجة بعض هذه النواقص ظهرت فكرة ميزانية الأداء في الولايات المتحدة الامريكية في سنة ١٩٥٠. وتهدف ميزانية الاداء الى الاهتمام بوظيفة الرقابة الادارية للميزانية حيث أنها تهتم بكيفية إستخدام الموارد الاقتصادية الاستخدام السليم الذي يؤدي الى رفع كفاءة الأداء وذلك بتحديد عناصر التكاليف المختلفة ووضع مستويات الأداء النمطي لكل نشاط من الانشطة لكي يتم على أساسها تقييم الأداء الفعلي.

ويتطلب إستخدام ميزانية الأداء إعادة تبويب الميزانية على أساس الوظائف والانشطة الرئيسية والانشطة الفرعية بدلا من التقسيم التقليدي للميزانية الذي يتم على أساس التنظيم الاداري. كذلك يحتاج تطبيق هذا النوع من الميزانية الى ضرورة وجود نظام محاسبي سليم وملائم لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة. لذلك نجد أن فكرة ميزانية الأداء تكون صعبة التطبيق في معظم الدول النامية نظراً لان النظم المحاسبية والمالية في هذه الدول تحتوي على الكثير من العيوب لعل أهمها النقص الواضح في العنصر البشري المؤهل في هذا المجال والاستمرار في إتباع الاساليب والاجراءات المالية والمحاسبية التقليدية غير المرنة والتي تحد من فعالية أي محاولة لتحسين وتطوير أسلوب الميزانية العامة. وهذا ما حدث بالفعل في دولة الفلبين التى حاولت تطبيق نظام ميزانية الأداء في الادارات الحكومية في أواخر الخمسينات حيث كانت النتائج غير مرضية، وقد أعتبر عدم التحضير المناسب لادخال مثل هذا النوع وعدم أخذ الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحسبان من الاسباب الرئيسية في عدم نجاح تجربة الفلبين في هذا المجال(٥).

٢ــ ميزانية التخطيط والبرمجة

Planning-Programming-Budgeting System

من الحقائق المسلم بها أن الموارد الاقتصادية محدوده وأن حاجات ورغبات الانسان غير محدوده ومتجددة. من هذا المنطلق نجد أن مهمة متخذي القرارات المتعلقة بإستخدام وتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة هي مهمة شاقة وهامة في نفس الوقت حيث أن الهدف الاساسي هو العمل على إستخدام هذه الموارد بكفاءة وبفاعلية أكبر لاشباع أكبر قدر ممكن من حاجات الانسان. وميزانية التخطيط والبرمجة هي عبارة عن نظام إداري يهدف الى توفير المعلومات والبيانات الضرورية لمتخذي القرارات لمساعدتهم على إتخاذ القرارات المناسبة والتي تسعى الى تحقيق هذا الهدف الاساسي.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد لميزانية التخطيط والبرمجة بسبب إختلاف التعريفات التي قدمها الكُتّاب، الّا أن أغلب هذه التعريفات تحتوي على ثلاث جوانب رئيسية هي الجوانب الهيكلية والجوانب التحليلية والجوانب المتعلقة بالمعلومات(٦).

أ ــ الجوانب الهيكلية

Structural Aspects

تتضمن الجوانب الهيكلية لميزانية التخطيط والبرمجة مرحلتين رئيسيتين، هما مرحلة تحديد الاهداف ومرحلة وضع البرامج المختلفة بناءاً على هذه الاهداف على أساس طويل المدى.

وتحديد أهداف أي وحدة إدارية يتم على أساس الغرض من وجودها والغايات التي تسعى لتحقيقها لاشباع حاجيات الافراد، وذلك على ضوء إمكانياتها المتاحة. ويراعى في هذه الاهداف أن تكون واضحة وخالية من الغموض وأن يتم ترتيبها على حسب أهميتها. كذلك يجب تقسيم هذه الاهداف الى أهداف رئيسية وأخرى فرعية وأن تخضع للمراجعة والتقييم الدوري على

ضوء الظروف الجديدة.

وتعتبر مرحلة تحديد أهداف الوحدة الادارية من أهم مراحل ميزانية التخطيط والبرمجة، إلا أنها ليست بالمهمة السهلة ذلك لان أهداف وغايات إدارات الخدمة العامة تتميز بالتعقيد وغير متوفرة بسهولة، وتحتاج الى إستخلاصها من مجموعة القوانين واللوائح والمذكرات المنشئة والمنظمة للوحدة الادارية، بالاضافة الى مراعاة القوانين واللوائح المتعددة الاخرى والتي لها علاقة بالوحدة الادارية. وهذا في الحقيقة هو ما أثبتته تجربة تطبيق النظام الجديد في الولايات المتحدة الامريكية حيث كانت صعوبة تحديد وتعريف أهداف الادارات الحكومية من المشاكل الرئيسية التي واجهت المسؤلين هناك عند تطبيق نظام ميزانية التخطيط والبرمجة(٧).

وتأتي مرحلة تصميم ووضع البرامج بعد عملية تحديد وتعريف الاهداف العامة والفرعية لمختلف الادارات والوحدات. وتصمم هذه البرامج على أساس الربط بين الانشطة والاهداف، وذلك بأن يتم تبويب كل مجموعة متجانسة من الانشطة لتحقيق هدف رئيسي واحد. ولتحقيق الغرض من التبويب الجديد للميزانية فإنها تقسم الى وظائف Functions وبرامج Programmes وأنشطة Activities. والمقصود بالوظائف هو التقسيم الرئيسي للاهداف العامة المراد تحقيقها، مثل التعليم والصحة والامن، وتوضع البرامج المختلفة لكل وظيفة من هذه الوظائف الرئيسية بناء على أهدافها الرئيسية. فمثلا تقسم وظيفة التعليم الى عدة برامج منها برنامج التعليم الابتدائي وبرنامج التعليم الثانوي وبرنامج التعليم الجامعي وبرنامج البحث العلمي... وهكذا. ويحتوي كل برنامج من هذه البرامج على مجموعة من الانشطة المتجانسة لتحقيق أهداف البرنامج. فمثلا برنامج التعليم الثانوي يمكن أن يقسم الى أنشطة خاصة بالتدريس وأخرى بالمكتبات وثالثة بالتدريب العملي.. وهكذا.

وكمثال على كيفية تصميم البرامج، فإن مكتب الميزانية الامريكي قد طلب من المصالح الحكومية، عند تطبيق نظام ميزانية التخطيط والبرمجة، الالتزام بالتقسيم التالي:(٨)

١ــ فئات البرامج

Program Categories

وهي مجموعة من برامج (أو نشاطات أو عمليات) الوحده الادارية والتي تشترك في تحقيق نفس الهدف أو المهمة أو التي تعمل من أجل تحقيق أغراض متشابهة.

٢ــ الفئات الفرعية للبرامج

Program Sub-Categories

وهي تلك التفريعات الموجودة ضمن كل فئة من فئات البرامج وتشتمل على برامج (أو نشاطات أو عمليات) ذات أهداف محددة تساهم في تحقيق الاهداف العامة الموجودة داخل إطار فئات البرامج.

٣ــ عناصر البرامج

Program Elements

وهي عادة تقسيمات داخل إطار التفريعات الفئوية وتحتوي على منتجات محددة (السلع والخدمات) والتي تساعد على تحقيق أهداف الوحدة الادارية.

والجدير بالملاحظة أنه لا يوجد تصميم نمطي واحد للبرامج يناسب كل الوحدات الادارية لان لكل مصلحة ظروفها وإمكانياتها البشرية والمادية التي تساهم في تحديد نوعية وحجم البرامج، وبصفة عامة نستطيع القول أن نجاح تصميم البرامج، يعتمد الى حد كبير على مدى مرونتها وقابليتها للتعديل لمواجهة أية تطورات أو تغييرات قد تحدث في المستقبل.

ب ــ الجوانب التحليلية

Analytical Aspects

والمقصود بهذه الجوانب هو تحديد وفحص البدائل المختلفة لتحقيق هدف معين على أساس التكاليف والمنافع بطريقة علمية سليمة. ويمكن تلخيص خطوات تحليل البرامج على هذا الاساس فيما يلي:(٩)

١ــ التحديد والقياس المنتظم لحاجات المجتمع مع تقييم نظام تخصيص الموارد الحالي.

٢ــ تحديد كل الطرق البديلة التي يمكن إستخدامها لتحقيق الاهداف المرغوبة.

٣ــ تقييم مقارن (كمي ونوعي) لمجمل التكاليف والمنافع الاجتماعية والاقتصادية لهذه البدائل.

وتتطلب مرحلة التحليل هذه إستعمال إسلوب تحليلي أو أكثر للاختيار بين البدائل المختلفة. ويوجد في العادة اسلوبان يمكن إستعمالهما للوصول الى أقل البدائل تكلفة وأكثر منفعة. الأول يطلق عليه «تحليل التكلفة والمنفعة Cost-Benefit Analysis » والثاني

«تحليل التكلفة والفاعلية Cost-Effectiveness Analysis » ولتطبيق اسلوب تحليل التكلفة والمنفعة يجب معرفة:(١٠)

١ــ أنواع التكاليف والمنافع المختلفة التي يجب أن تتضمنها مرحلة التحليل.

٢ــ الأسس والمعايير التي يتم بموجبها تقييم وقياس هذه التكاليف والمنافع.

٣ــ معدل الخصم المستعمل لتحديد القيمة الحالية للتكاليف والمنافع المستقبلية.

٤ــ القيود القانونية والادارية والمالية المختلفة.

وبعد الوصول الى مجموع التكاليف والمنافع لكل بديل من البدائل تحدد نسبة المنافع الى التكاليف ويتم إختيار البديل الذي يحصل على أعلى نسبة.

ويمكن تقسيم التكاليف والمنافع الى تكاليف ومنافع داخلية Internal Costs and Benefits وتكاليف ومنافع خارجية External Costs and Benefits والنوع الاول هو ما تتكبده الوحدة الادارية من تكاليف وما تحصل عليه من منافع. أما التكاليف والمنافع الخاصة بالاطراف الخارجية فهو ما يقع تحت النوع الثاني. والجدول الاتي يبين أمثلة للتكاليف والمنافع الداخلية والخارجية لاحد برامج النقل:(١١)

الامثله	لها قيمه سوقيه		ليس لها قيمه سوقيه	
	المنافع	التكاليف	المنافع	التكاليف
داخليه	الوفر فى تكاليف التشغيل من خلال تحسين الطريق	تكاليف الانشاء	انخفاض تكاليف الحوادث نتيجة لانشاء الطريق الجديد	خسائر الوقت الضائع للسائقين نتيجة للازدحام
خارجية	ارتفاع قيمة الاراضى المجاوره	انخفاض منسوب المياه نتيجة لتحويلات النهر	النمو عن طريق إغراء اقامة مشروعات جديده	تلوث الهواء والضوضاء

ويتضح من الجدول السابق أن كل المزايا والعيوب لاي برنامج من وجهة نظر المجتمع، يجب أن تؤخذ في الحسبان ونجد أن بعض هذه المزايا والعيوب (أو المنافع والتكاليف) قد يكون لها قيمة سوقية أي أن يمكن قياسها في صورة نقدية والبعض الاخر من الصعب جدا قياسها. لهذا السبب نجد أن تطبيق أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة قد يصادف بعض المشاكل والصعوبات عند قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية Social Costs and Benefits لاحد البرامج. فمثلا في المثال السابق نجد أنه من الصعوبة بمكان قياس المنافع المترتبة على الانخفاض في تكاليف الحوادث نتيجة لانشاء الطريق الجديد أو قياس تكلفة الضوضاء الناتجة عن وجود هذا الطريق وحيث أن مثل هذه التكاليف والمنافع الاجتماعية تكّون جزءا هاما من التكاليف والمنافع لاغلب المشروعات العامة فإن تحديدها ومحاولة قياسها في صورة نقدية يعتبر من أهم وأصعب مراحل ميزانية التخطيط والبرمجة. وكمحاولة للتغلب على صعوبة قياس الكثير من المزايا في صورة نقدية فإن اسلوب تحليل المنفعة والفاعلية أصبح كثير الاستعمال للاختيار بين البدائل المختلفة. وهذا الاسلوب يقيس الاعمال المنجزه output على شكل وحدات غير الوحدات النقدية مثل عدد الخريجين، وعدد العائلات التي حصلت على مسكن... الخ(١٢).

ويجب ملاحظة أن مثل هذه الاساليب المستخدمة في التحليل هي عبارة عن وسيلة للمساعدة والاسترشاد بها من قبل متخذي القرارات، ولا تغني أبدا عن التقدير الشخصي من قبل هؤلاء للوصول الى القرار الافضل.

جـ ــ الجوانب المتعلقة بالمعلومات
Information Aspects

إن وجود نظام سليم ومتكامل للمعلومات يعتبر أحد العناصر الاساسية والضرورية لتطبيق نظام ميزانية

التخطيط والبرمجة فتوفير المعلومات والبيانات الملائمة مطلوب لتحقيق غرضين رئيسين. الغرض الاول يتعلق بتوفير البيانات الضرورية لمرحلة تصميم البرامج والتحليل لتحديد الاهداف الرئيسية والفرعية. وتحديد البدائل الممكنة لتحقيق هذه الاهداف والمفاضلة بينها لاختيار أقلها تكلفة واكثرها منفعة. والغرض الثاني هو إمداد المسئولين بالبيانات والمعلومات اللازمة لقياس وتحليل النتائج المترتبة عن تنفيذ البرامج والمشروعات المختلفة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف المرسومة.

ولا شك أن وجود نظام محاسبي دقيق وملائم في الوحدات الادارية يعتبر من الاشياء الضرورية والهامة لامداد متخذي القرارات بالبيانات والمعلومات التي يحتاجونها لتحقيق أفضل إستخدام للموارد الاقتصادية المتاحة. وبصفة خاصة يعتبر وجود نظام محاسبة للتكاليف من العناصر الضرورية لتطبيق ميزانية التخطيط والبرمجة وذلك لتحديد عناصر التكاليف المختلفة للبرامج المقترحة وإعداد المستويات النمطية للبرامج المختارة ومقارنتها بالعمل المنجز لتقييم مستوى الأداء(١٣) وعليه يمكننا القول أن النظم المحاسبية التقليدية المستعملة في الوحدات الادارية في معظم الدول النامية يعتبر من الاسباب الرئيسية في صعوبة تطوير وتحسين نظم الميزانية العامة في تلك الدول(١٤).

تقييم تجربة ميزانية التخطيط والبرمجة

لقد كانت تجربة وزارة الدفاع الامريكية مع ميزانية التخطيط والبرمجة أول محاولة لتطبيق هذا النظام الجديد بهدف الوصول الى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدوده. ولقد صادف تطبيق هذه التجربة نجاح كبير، مما شجع الادارة الامريكية في ذلك الوقت الى إتخاذ قرار في سنة ١٩٦٥م بتطبيق نظام ميزانية التخطيط والبرمجة في كافة الادارات الفيدرالية لتحسين وتطوير نظام الميزانية. وقامت كذلك الكثير من الحكومات المحلية على مستوى الولايات والمدن بتبني هذا النظام الجديد. وحاولت أيضا عدد من الدول الاخرى الاستفادة من التجربة الامريكية في هذا المجال. وللاسف لم يصادف النظام الجديد النجاح المتوقع له في الادارات الحكومية المدنية مما أدى الى قرار الادارة الامريكية في سنة ١٩٧١م بالتوقف عن تطبيق ميزانية التخطيط والبرمجة في كافة الادارات الفيدرالية. ويمكن تلخيص الاسباب التي أدت الى عدم نجاح هذه التجربة في الادارات المدنية فيما يلي:

١ــ خصائص نظام الحكومة الامريكي من حيث وجود حكومة فيدرالية وحكومات محلية متعددة مما أدى الى وجود إختلاف كبير في القوانين والاجراءات المتبعة والذي ساعد الى حد كبير على عدم فعالية النظام الجديد. كذلك اصرار الكونجرس على ضرورة الاستمرار في تقديم الميزانية بالطريقة التقليدية وعدم الموافقة على التخطيط طويل المدى للنفقات العامة والذي يعتبر أحد الاركان الاساسية لنظام ميزانية التخطيط والبرمجة(١٥).

٢ــ كان للطريقة التي أتبعت في إدخال النظام الجديد الى الادارات المدنية الاثر الكبير في عدم نجاح المحاولة حيث أعتبرت هذه الادارات أن هذا النظام الجديد هو نظام دخيل ومفروض عليها من قبل مكتب الميزانية ولم تؤخذ ظروف وقدرات ومشاكل الادارات المدنية في الحسبان وكذلك لم تؤخذ آراء الاشخاص المسئولين في تلك الادارات(١٦). ولا يخفى مدى أهمية إقتناع وحماس المسئولين في أي إدارة بأي نظام أو أسلوب جديد يراد تطبيقه في إداراتهم.

٣ــ صعوبة تطبيق الاساليب التحليلية ــ مثل أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة ــ لتقييم وإختيار البرامج العامة نظرا لصعوبة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية كما سبق أن أوضحنا. هذا بالاضافة إلى النقص الواضح الذي تعاني منه الادارات المدنية في العناصر الفنية المؤهلة في هذا المجال(١٧).

ولكن بالرغم من عدم تحقيق النتائج التي كانت متوقعة من تطبيق نظام ميزانية التخطيط والبرمجة إلا أن هناك بعض المنافع التى تحققت. ويمكن القول أن هذا النظام الجديد قد ساعد على(١٨):

١ــ تشجيع الادارات على القيام بتحديد الاهداف العامة والفرعية لكافة النشاطات.

٢ــ تشجيع الادارات على محاولة إيجاد مقاييس كمية لقياس العمل المنجز output.

٣ــ تشجيع الادارات على إيجاد نظام سليم ومتكامل للمعلومات لتحديد التكاليف والمنافع لمختلف البرامج.

٣ــ الادارة بواسطة الأهداف
Management By Objectives (MBO)

نتيجة للصعوبات التي قابل تطبيق ميزانية التخطيط والبرمجة بدأت الادارات الامريكية المختلفة محاولة إيجاد أنظمة أخرى بديلة أقل صعوبة من هذا النظام. ويمكن أعتبار الادارة بواسطة الاهداف MBO من الانظمة التي صادفت بعض النجاح عند تطبيقها في بعض الادارات وخاصة في وزارة الصحة والتعليم الامريكية(١٩).

ويتكون نظام الادارة بواسطة الاهداف MBO من ثلاثة مراحل رئيسية هي: وضع الأهداف، قياس مدى التقدم في تحقيق هذه الأهداف، ثم تقييم النتائج(٢٠).

وتعتبر مرحلة تحديد ووضع الأهداف من أهم وأصعب المراحل نظرا لصعوبة تحديد أهداف الادارات الحكومية كما سبق وأن أوضحنا. وفي هذه المرحلة يتم أيضا إتخاذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد المتاحة والتي تكفل تحقيق الاهداف المنشودة. وفي المرحلة الثانية يتم قياس مدى التقدم في إحراز الأهداف الموضوعة عن طريق التقارير الدورية والتي تعتبر جزءا أساسيا من نظام الادارة بواسطة الأهداف وعن طريق هذه التقارير يتم إكتشاف أي أخطاء أو مشاكل قد تصادف عملية التنفيذ ومن ثم يمكن معالجتها بالسرعة المطلوبة.

وتهدف المرحلة الثالثة من نظام الادارة بواسطة الأهداف الى تقييم النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف الموضوعية وعن طريق التقرير السنوى يتم إستعراض كافة النتائج ومدى النجاح والفشل في تحقيق أهداف الوحدة الادارية مع إبراز الأسباب الكامنة وراء أي تقصير أو عجز حتى يمكن تلافيه في المستقبل. وتعتبر المعلومات المتوفرة في هذه المرحلة وفي المرحلة الثانية من العوامل المهمة في نجاح وإنجاز المرحلة الاولى والمتعلقة بتحديد ووضع الأهداف.

وفيما يتعلق بالمقارنة بين الادارة بواسطة الأهداف وميزانية التخطيط والبرمجة فان يمكن القول أن الادارة بواسطة الاهداف ليست نظاماً إدارياً متكاملاً وإنما هي عبارة عن أداة تشتمل على العناصر الاساسية للتخطيط والتنسيق وتقييم الاداء تستخدم لمساعدة الادارة في تحقيق اغراض التخطيط قصير المدى سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام(٢١). وكذلك نستطيع القول أن هذا النوع يهتم بالكفاءة مثل نظام ميزانية الاداء ولا يهتم بفعالية البرامج والذى يعتبر الهدف الاساسي لميزانية التخطيط والبرمجة(٢٢).

٤ــ ميزانية قاعدة الصفر
Zero-Base Budgeting

وهذا النوع من الميزانيات يعتبر أحد الاتجاهات الحديثة أيضا، والتي ظهرت لكي تساهم في إصلاح وتحسين نظام الميزانية العامة عقب النجاح المحدود والصعوبات التي قابلت نظام ميزانية التخطيط والبرمجة.

من المعلوم أن طريقة إعداد الميزانية التقليدي لاي وحدة إدارية يعتمد على مصروفات السنة السابقة لهذه الوحدة كنقطة إنطلاق لتحديد مقدار مصروفات السنة الجديدة. أي أن النقاش والتبرير يكون مركزا على الجزء الذي يزيد على ميزانية السنة السابقة فقط. أما ميزانية قاعدة الصفر فانها تتطلب من المسئولين تبرير كل الميزانية وليس الجزء الذي يزيد عن السنة السابقة أي أن نقطة الانطلاق تكون من الصفر. من هذا يتبين لنا مدى العبئ الكبير الذي يقع على عاتق المسئولين بالوحدة الادارية في سبيل الحصول على كل ما يرغبون في الحصول عليه إذا ما طلب منهم إتباع ميزانية قاعدة الصفر.

وكانت أول محاولة لتطبيق هذا النظام في وزارة الزراعة الامريكية في سنة ١٩٦٢م ولم تحقق هذه المحاولة النجاح الذي كان متوقعا وشعر المسئولين في ذلك الوقت بان هذا النجاح المحدود لا يبرر العبئ الكبير الذي يتطلبه تطبيق ميزانية قاعدة الصفر(٢٣). وفي القطاع الخاص تعتبر شركة Texas Instruments أول من قام بمحاولة تبني ميزانية قاعدة الصفر وذلك في سنة ١٩٧٢م. وقد أدى نجاح تجربة هذا النظام الجديد في الشركة الى دراسة مدى إمكانية تطبيقه بنجاح في الادارات العامة. وقد تم بالفعل تطبيق نظام ميزانية قاعدة الصفر لأول مرة في ولاية جورجيا الامريكية في السنة المالية ١٩٧٢/١٩٧٣م.

ويمكن القول أن نظام ميزانية قاعدة الصفر يتضمن خطوتين رئيسيتين الأولى هي تحضير ووضع ما يسمى «مجموعة القرارات» Decision Packages والتي تعني تحليل ووصف لكافة النشاطات الحالية والمقترحة

للوحدة الادارية على ضوء الامكانيات المتاحة. والخطوة الثانية تتعلق بترتيب هذه المجموعة من القرارات على حسب أهميتها وذلك بإستخدام أسلوب أو أكثر من أساليب التقييم مثل أسلوب تحليل المنفعة والتكلفة(٢٤).

ونظام ميزانية قاعدة الصفر له إمكانيات هائلة من حيث مساهمته في إصلاح وتحسين وضع الميزانية العامة كما أثبتت التجربة في أكثر من مكان. والتطبيق السليم لهذا النظام يحقق بلا شكل عدة مزايا لعل أهمها أن الميزانية ستكون معدة على أساس تخطيط مالي شامل، وأن المعلومات ستكون أفضل من الناحيتين الكمية والنوعية ويعمل هذا النظام — وهذا هو الاهم — على تشجيع العاملين بالوحدة على مختلف المستويات على المشاركة في كافة مراحل الميزانية. ولعل أكبر صعوبة تواجه المسئولين عند تطبيق ميزانية قاعدة الصفر هو المجهود الكبير المطلوب منهم لكي يقوموا بدراسة وفحص ومناقشة ثم تبرير الميزانية بالكامل ومن الصفر. ويمكن القول أن هذه الصعوبة كانت السبب الرئيسي في تردد الكثير من الادارات في تبني هذا النوع من الميزانيات.

خاتمة:

لقد كان الهدف الرئيسى من هذا المقال هو إستعراض الاتجاهات الجديدة في الميزانية العامة والتي ظهرت كنتيجة لاحتواء نظام الميزانية التقليدي على الكثير من العيوب التي تقلل من أهمية الميزانية العامة كأداة للتخطيط المالي في الدولة.

ولقد حاولت بعض الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية معالجة هذا القصور بادخال عدة تطورات جديدة في هذا المجال أبرزها نظام ميزانية التخطيط والبرمجة PPBS ونظام ميزانية قاعدة الصفر Zero-Base Budgeting.

وبالرغم من فشل تطبيق نظام ميزانية التخطيط والبرمجة في كثير من الادارات، إلا أنه يمكننا القول أن هذا النوع من الميزانيات له إمكانيات هائلة في تحسين وتطوير الميزانية العامة كما أثبتت بعض التجارب الناجحة لهذا النظام وخاصة في وزارة الدفاع الامريكية. ويعتقد بعض الباحثين(٢٥) أن التفاؤل الكبير الذي صحب بداية ظهور هذا النظام وما كان يتوقع له من نجاح كبير هو أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في فشل نظام ميزانية التخطيط والبرمجة في الحكومة الفيدرالية الامريكية.

ولا شك أن تجارب الدول المتقدمة في هذا المضمار تعتبر من الاشياء الهامة والضرورية للدول النامية لكي تستعين بها في تقييم أنظمة الميزانية بها والتي هي بحاجة ماسة الى التطوير والتحسين حتى تواكب التطور الاقتصادى والاجتماعى بها. ولكي نضمن فعالية أي نظام جديد لتطوير الميزانية العامة هناك عدة متطلبات ضرورية يجب أن تسبق إدخال النظام الجديد أهمها:

١— ضرورة تحسين وتطوير النظام المحاسبي في الاجهزة الادارية باعتباره المصدر الرئيسي للمعلومات والبيانات اللازمة لكافة مراحل الميزانية.

٢— يجب الاعتماد على التخطيط طويل المدى للنفقات العامة وبحيث يشمل كافة القطاعات.

٣— يجب تبويب الميزانية التبويب الحديث أي تقسيمها الى وظائف وبرامج وانشطة بدلا من التقسيم التقليدي الذي يتم على أساس التنظيم الاداري.

٤— ضرورة العمل على إيجاد نوع من التنسيق والترابط بين مرحلتي التخطيط والميزانية بحيث يكون إعداد الميزانية السنوية التفصيلية على أساس الخطط طويلة الأجل.

٥— يجب توفير العناصر البشرية المؤهلة في الاجهزة الادارية المختلفة لكي تواكب متطلبات تطوير الميزانية وخاصة فيما يتعلق بالقدرة على إستخدام الاساليب العلمية الحديثة في تحليل وتقييم البرامج المختلفة.

الهوامش

1. Charles L. Schultze, *The Politics and Economics of Public Spending*, Washington D.C., The Brookings Institution, 1968, pp. 5-6.
2. *Ibid*, p. 5.
3. *Ibid*, p. 6.
4. ٤— التجربة البريطانية فى هذا المجال ستناقش فى مقال آخر للكاتب بإذن الله.

16. Allen Schick, "A Death in the Bureaucracy: The Demise of Federal PPB", *Public Administration Review*, Vol. 33., No. 2 (March/April 1973), p. 147.
17. *Ibid.*, p. 149.
18. F.C. Mosher, *New Aggregated System for Planning, Programming, Budgeting,* Fifteenth International Congress of Administrative Science, 1971, as quoted by D. Novick, *Current Practice in Program Budgeting (PPBS),* London: Heinemann, 1973, p. 52.
19. R.H. Brady, "MBO Goes to Work in the Public Sector", *Harvard Business Review*, Vol. 50, No. 2 (March/April 1973), p. 65.
20. *Ibid.*, p. 67.
21. F.P. Sherwood and W.J. Page, "MBO and Public Management", *Public Administration Review*, Vol. 36, No. 1, (January/February 1976), p. 5.
22. *Ibid.*, p. 6.
23. A. Wildavsky and A. Hamman, "Comprehensive Versus Incremental Budgeting in the Department of Agriculture, in F.J. Lyden and E.G. Miller, (eds.), *Planning, Programming, BUdgeting: A System Approach to Management,* Chicago: Markham Publishing Company, April 1968, p. 154.
24. Peter A. Pyhrr, *Zero-Base Budgeting: A Practical Management Tool for Evaluating Expenses,* New York: John Wiley and Sons, Inc., 1973, p. 5.
25. ٢٥ــ انظر مثلاً:
William C. Letzkus, "Zero-Base Budgeting and Planning-Programming-Budgeting: What are the Conceptual Differences?", *The Government Accountants Journal,* Vol. XXIX, No. 4 (Winter 1980-81), p. 53.

5. M.B. Parson, "Performance Budgeting in the Philippines", *Public Administration Review,* Vol. 17, No. 3 (Summer 57), p. 177.
6. George Steiner, "Problems in Implementing Program Budgeting", in D. Novick, (ed)., *Program Budgeting - Program Analysis and the Federal Budget*, 2nd ed., Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1967, p. 308.
7. K.E. Rose, *Programme Budgeting - With Particular Reference to the United States of America*, London, IMTA, September, 1969, p. 21.
8. U.S. Bureau of the Budget, *Bulletin No. 66-3*, October 12, 65.
9. Institute of Municipal Treasurers and Accountants, Programme Budgeting: The Approach, London: IMTA, September 1971, p. 17.
10. A.R. Prest, and R. Turvey, "Cost-Benefit Analysis: A Survey", *The Economic Journal*, Vol. LXXV (December 1965), p. 686.
11. H. Georgi, *Cost-Benefit Analysis and Public Investment in* Transport, London: Butterworths, 1973, p. 23.
12. H.A. Hovey, *The Planning-Programming-Budgeting Approach to Government Decision-Making*, New York: Praeger, 1968, p. 55.
13. A.J.H. Enthoven, *Accountancy and Economic Development Policy*, London: North-Holland Publishing Company, 1973, p. 62.
14. Albert Waterston, *Development Planning: Lessons of Experience,* Baltimore, Md: John Hopkins Press, 1965, p. 216.
15. J. Garrett, *The Management of Government,* Harmond-Sworth, Middlesex, England: Penguin Books, 1972, pp. 134-135.

دراسة وتحليل
نظم المعلومات المحاسبية

د. يونس حسن الشريف *

مقدمة

يلاحظ الانسان وجود الكثير من الانظمة في حياتنا فهناك نظام للعب كرة القدم وثان للمرور وثالث لقيادة الطائرات.. وبالمثل فان هناك أنظمة للمنشأة الاقتصادية منها نظام الانتاج والنظام الاداري والنظام التسويقي والنظام المحاسبي.

ولقد تعددت الاراء حول تعريف المحاسبة وبيان طبيعتها، فالمحاسبة فن لتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والاحداث المالية بوحدة نقدية ثم تفسير النتائج المترتبة على ذلك(١).. كما عرفت المحاسبة بانها عبارة عن خدمة وظيفتها إعطاء معلومات كمية عن منشآت إقتصادية وتكون هذه المعلومات ذات طبيعة مالية بالدرجة الاولى وتستخدم للمساعدة في إتخاذ قرارات إقتصادية(٢). ولعل أشمل تعريف للمحاسبة أنها عبارة عن عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات في إتخاذ القرارات السليمة(٣).

وطبقا لهذه التعاريف يمكن القول بأن المحاسبة هي لغة المنشآت الاقتصادية فكل ظواهر العالم لابد أن توصف وتشرح عن طريق لغة معينة. ويوضح نموذج ١ الظواهر الخاصة بالمحاسبة حيث تبدأ بعمليتي تحديد وقياس العمليات والاحداث المالية لبيان أثر تلك العمليات على قيم أصول وخصوم المنشأة الاقتصادية. ويقوم المحاسب بعد عمليتي التحديد والقياس بجمع المعلومات وتوصيلها في شكل تقارير مالية الى الطوائف المختلفة التي تستخدم المعلومات المحاسبية. كما يوضح النموذج عدة علاقات أخرى متداخلة حيث يلاحظ أن ما تقدمه المحاسبة من معلومات يؤثر بالتبعية على قرارات مستخدمي تلك المعلومات. وفي نفس الوقت تؤثر إحتياجات تلك الطوائف على نوعية وطريقة المعلومات التي تقدمها المحاسبة. كما تؤثر القرارات التي يتم إتخاذها من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية على العمليات والاحداث المالية التي تقوم بها المنشأة.

وحتى تحقق المحاسبة الاهداف التي سبق ذكرها لابد من وجود نظام معين يطلق عليه «النظام المحاسبي» Accounting System. ويعرف النظام المحاسبي بأنه مجموعة متكاملة من الاجراءات الموضوعة لتسجيل العمليات التي تتعلق بمجال أو أكثر من مجالات النشاط الذي تزاوله المنشأة، وتحقيق الرقابة على تلك العمليات(٤). كما تم تعريف النظام المحاسبي بأنه الوسيلة التي تستخدمها إدارة المنشأة لتجميع وتحليل البيانات اللازمة لاعداد التقارير التي تحدد نتائج العمليات التي تقع تحت إشرافها ومسئوليتها. ويتكون النظام من مجموعة المستندات والدفاتر المحاسبية والاجراءات والتقارير والوسائل الالية التي تستخدم لتحقيق هذا الغرض(٥).. كما أن العنصر البشري لابد أن يكون من بين العناصر التي يتكون منها النظام المحاسبي حيث أورد أحد الكتاب في هذا المجال أن النظام المحاسبي هو مجموعة من الموارد من بينها الافراد والالات تسخر لتحويل البيانات الاقتصادية الى معلومات مفيدة لمتخذي القرارات(٦).

ولقد تطورت النظم المحاسبية التقليدية تبعا لتطور إحتياجات المنشآت الاقتصادية وتوسع حجم نشاطها من نظم يدوية الى نظم آلية واخيرا الى نظم الكترونية. وأصبح ما يعرف بالنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية Integrated Accounting Information System.

في وقتنا الحاضر يضم مجموعة من النظم والاجراءات المحاسبية الفرعية وهي نظام للمحاسبة المالية ونظام

---

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة/كلية الاقتصاد والتجارة/جامعة قاريونس — بنغازي.

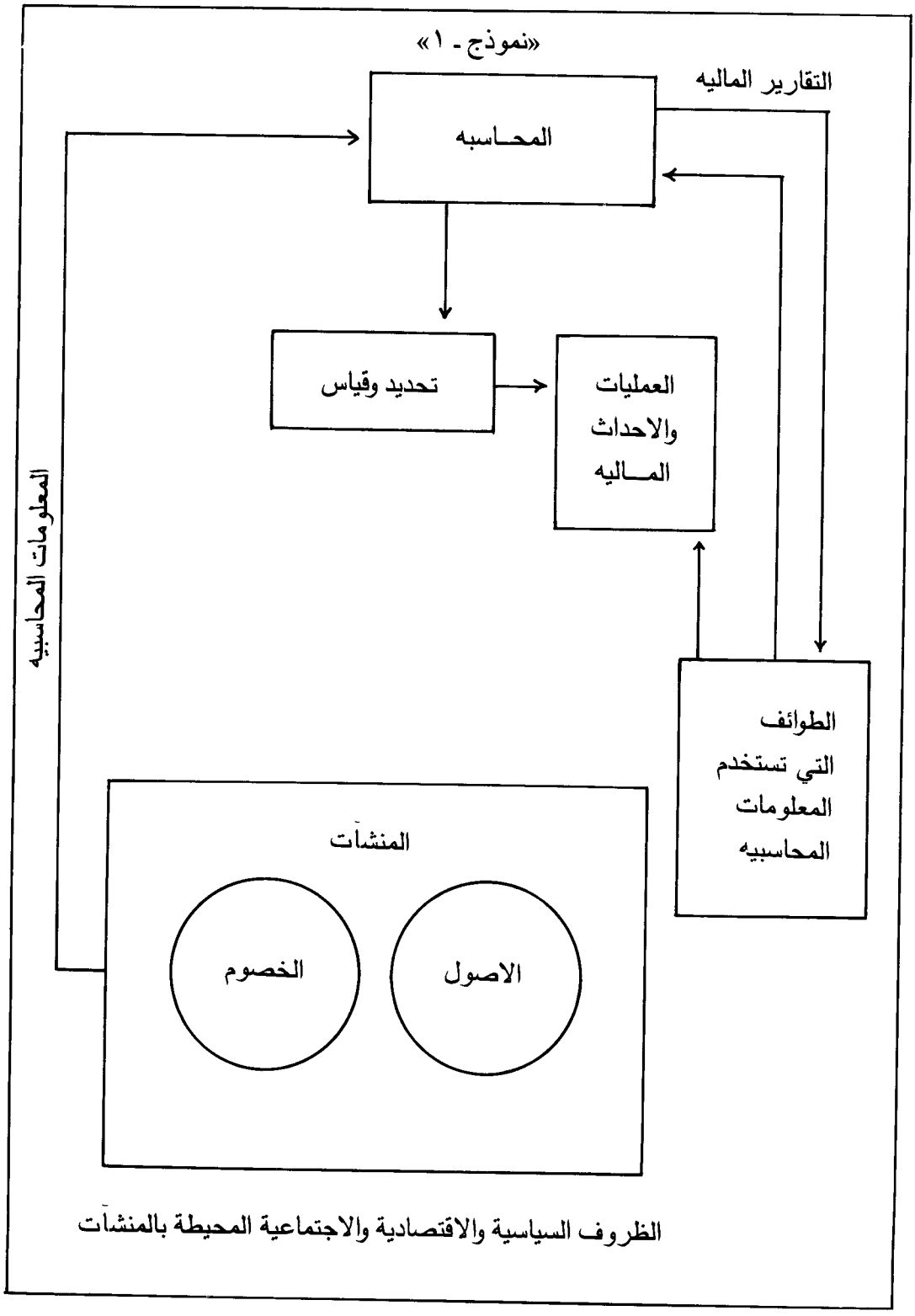
«نموذج - ١»
التقارير الماليه
المحـاسبه
تحديد وقياس
العمليات
والاحداث
المـاليه
المعلومات المحاسبيه
الطوائف
التي تستخدم
المعلومات
المحاسبيه
المنشآت
الخصوم
الاصول
الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمنشآت

لمحاسبة المسئولية ونظام للموازنات التقديرية(٧).

وبازدياد إستخدام العقول الالكترونية تطورت النظم المحاسبية وأصبحت تعرف «بنظم المعلومات الادارية» Management Information Systems (MIS) أو «نظم المعلومات الكلية» Total Information Systems

وطبقا لهذا المفهوم ينظر الى مجموع أنظمة المنشأة كنظام واحد يتكون من أنظمة فرعية وهي نظام الانتاج والنظام الاداري والنظام التسويقي والنظام المحاسبي. ويتم تخزين كل نوع من المعلومات الكترونيا مرة واحدة بحيث يمكن إستخدام تلك المعلومات من قبل الانظمة الفرعية المختلفة. فالمعلومات المتعلقة بالمخزون السلعي مثلا يتم تخزينها الكترونيا في مكان واحد بنظام المعلومات الادارية (MIS) وتستخدم في إعداد القوائم المالية وغيرها من الامور ضمن نطاق نظام المعلومات المحاسبية. وبعد ذلك يتم تخزينها في مكانها لتستعمل مرة أخرى ضمن نطاق نظامي التسويق والانتاج كلما دعت الحاجة لذلك. وبهذا المفهوم يصبح نظام المعلومات الادارية أشمل من النظم المحاسبية التقليدية حيث يتم بموجبه تجميع وإعداد كمية ضخمة من المعلومات(٨).

من هذا الاستعراض لتطور مفهوم نظم المعلومات المحاسبية تتضح أهمية حاجة المنشآت الى إعادة النظر في نظمها المحاسبية من حين لاخر للتأكد من أنها تحقق الاهداف التي أنشأت من أجلها. وتستخدم المنشآت خبراء النظم Systems Analysts إما بتوظيفهم داخليا بالمنشأة أو الحصول عليهم من مكاتب وهيئات إستشارية متخصصة في هذا المجال. ويمكن تقسيم العمل في مجال نظم المعلومات المحاسبية سواء كانت نظم محاسبية تقليدية أو نظم معلومات إدارية الى الخطوات أو المراحل المتتابعة التالية:

١ــ دراسة وتحليل نظام المعلومات المحاسبية الحالي Systems Analysis

٢ــ تصميم أجزاء من النظام أو نظام جديد بأكمله إذا لزم الامر Systems Design

٣ــ تنفيذ النظام الجديد ومتابعته Systems Implementation

ولما كانت مهمة دراسة وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ومتابعة تنفيذها من المهام الصعبة التي تقابل الكثير من المنشآت فإن هذا البحث يهدف الى توضيح بعض الاعتبارات الهامة المتعلقة بكيفية دراسة وتحليل نظم المعلومات المحاسبية ويأمل الكاتب أن يتناول عمليتي تصميم، وتنفيذ النظم ومتابعتها في دراسات قادمة.

إطـار دراســة وتحـليــل النظــم

عندما يكون خبير النظم بصدد القيام بتصميم نظام للمعلومات المحاسبية في مشروع قائم لابد أن تكون نقطة البداية في عمله هي دراسة وتحليل النظام المحاسبي الحالي... ويجري تقييم شامل لمكونات وإجراءات هذا النظام في سبيل البحث عن طرق أحسن لتحقيق أهداف المشروع(٩). ويمكن تقسيم عملية دراسة وتحليل النظم الى المراحل التالية:

أولا:

مرحلة الاعداد للدراسة والتحليل.. وتشمل تحديد أسباب ونطاق الدراسة وإعداد مخطط للقيام بها.

ثانيا:

مرحلة تحديد مصادر الحقائق اللازمة للدراسة والتحليل.. وتشمل دراسة النظام المحاسبي الحالي وتجميع الحقائق من المصادر الداخلية والمصادر الخارجية.

ثالثا:

مرحلة إعداد وتوصيل نتائج الدراسة والتحليل.. وتشمل دراسة جدوى نتائج الدراسة وتحديد الاقتراح النهائي الذي يضمن لتقرير إتمام الدراسة.

ويبين (نموذج ــ ٢) خريطة تدفق لخطوات دراسة وتحليل نظم المعلومات المحاسبية(١٠).

مرحلة الاعداد للدراسة والتحليل

يقوم خبير النظم في هذه المرحلة بتحديد وفهم أسباب التحليل ومجاله لكي يصل الى وضع خطة متكاملة للقيام بعمله. وفيما يلي شرح مختصر لكل من هذه الاجراءات:

«نموذج - ٢»

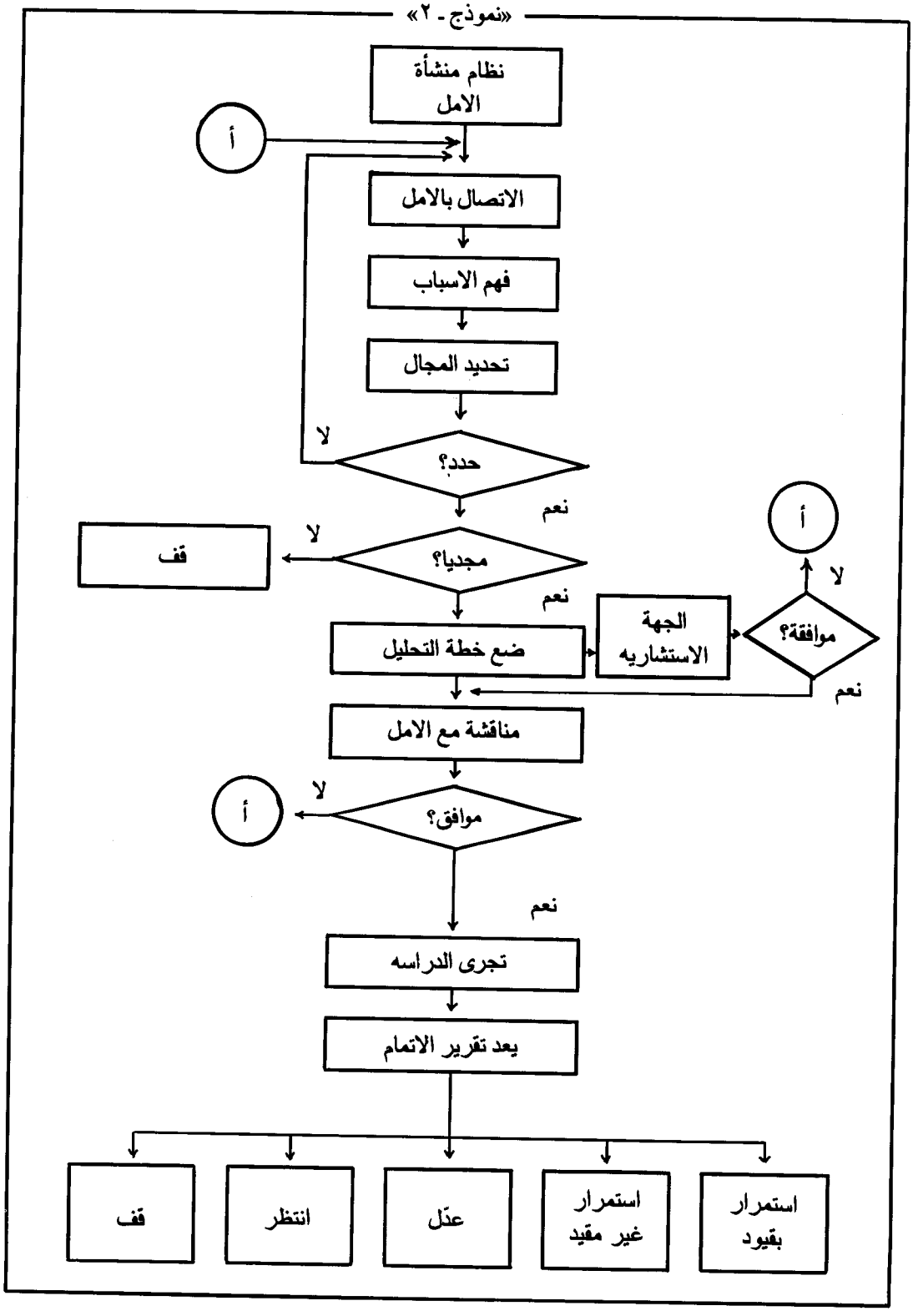
نظام منشأة الامل
أ
الاتصال بالامل
فهم الاسباب
تحديد المجال
لا
حدد؟
نعم
أ
لا
قف
لا
مجديا؟
نعم
الجهة الاستشاريه
موافقة؟
لا
نعم
ضع خطة التحليل
مناقشة مع الامل
أ
لا
موافق؟
نعم
تجرى الدراسه
يعد تقرير الاتمام
قف
انتظر
عدّل
استمرار غير مقيد
استمرار بقيود

اولا:

أسباب تحليل النظم:

Reasons for Systems Analysis

إن الخطوة الأولى التي يجب أن يقوم بها أي محلل للنظم المحاسبية هي معرفة الهدف من القيام بعملية التحليل للنظام المطلوب دراسته. ويمكن معرفة الاسباب الرئيسية عن طريق إجراء مقابلات شخصية مع إداري المنشأة، الذين طلبوا أو إعتمدوا القرار الخاص بالقيام بمثل هذه الدراسة. ويمكن عمليا تلخيص الاسباب التي قد تؤدي الى طلب دراسة وتحليل نظم المعلومات المحاسبية بالمنشآت القائمة الى ما يلي:

١ــ ان هناك مشكلة تحتاج الى حل (Problem Solving) كأن يكون النظام لا يسير عمليا بصورة مرضية أو أن بعض الاقسام لا تحصل على حاجتها من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. وفي هذه الحالة يطلب من خبير النظم أن يقوم بتصحيح الاخطاء الموجودة في النظام أو تطوير ذلك النظام لكي يحقق الاهداف المنشودة.

٢ــ من الاسباب التي قد تستدعي طلب تحليل النظام المحاسبي بمنشأة معينة المتطلبات الجديدة New Requirements التي يفرضها قانون جديدة أو طريقة محاسبية أو إدارية حديثة. ويقوم خبير النظم في هذه الحالة بتحديد الاضافات والتعديلات المناسبة التي تساعد مثل هذه المنشآت على الوفاء بالمتطلبات الجديدة.

٣ــ كما قد يكون السبب لتحليل النظام هو الرغبة في إدخال وإستعمال فكرة أو إسلوب أو آلة جديدة نتيجة للتطور التكنولوجي المحيط بالمنشأة.

(Implementing New Idea/Technology)

٤ــ وأخيرا قد يكون سبب تحليل النظام هو رغبة المنشأة في تطوير نظامها المحاسبي بصورة شاملة Broad Systems Improvements بحيث يؤدي ذلك التطوير الى إيجاد طرق أحسن لخدمة عملاء المنشأة وللحصول على التقارير المحاسبية المطلوبة في الوقت المناسب وبأقل التكاليف.

وفي كثير من الاحيان قد لا يستطيع القائمون بادارة المنشأة تحديد الاسباب التي سبق ذكرها بشئ من الدقة، ولكنه على المحلل أن يصل من مقابلاته الشخصية التي يجريها في المنشأة الى تحديد واضح لاهداف ورغبات طالبي التحليل. فقد يكون هناك بجانب الاهداف العامة للتحليل رغبات محددة كتلك التي تخص تقليص تكاليف التحليل وجوده المعلومات المطلوبة والوقت اللازم لاتمام عملية التحليل. ويجب على المحلل أن يقوم بأخذ مثل هذه الرغبات بعين الاعتبار لانها قد تحدد مجال أو نطاق دراسته وتحليله للنظام المحاسبي الحالي.

ثانيا:

تحديد مجال أو نطاق تحليل النظم

Scope of Systems Analysis:

إن دراسة وتحليل النظم المحاسبية تختلف من منشأة لاخرى ومن مأمورية الى أخرى حسب الاسباب التي أدت الى طلب القيام بهذا التحليل. لهذا يجب على خبير النظم تحديد مجال أو نطاق العمل الذي سيقوم به بدقة وبفهم متبادل مع إدارة المنشأة طالبة الدراسة. فقد يكون مجال العمل مجال محدود كأعادة النظر في أسلوب الرقابة على المخزون السلعي أو صرف وإستلام النقدية... الخ، أو قد يكون نطاق العمل واسعا بحيث يشمل دراسة وتحليل نظام المعلومات المحاسبية باكمله.

ثالثا:

إعداد خطة التحليل:

Preparation of a proposal for Analysis

بعد إنتهاء خبير النظم من المقابلات الشخصية المبدئية مع أفراد المنشأة طالبة الدراسة وبعد إقتناعه بضرورة القيام بالدراسة المطلوبة، عليه أن يقوم بإثبات نتيجة إتصالاته في خطة مكتوبة يطلق عليها «خطة القيام بعملية التحليل». وتقدم هذه الخطة في شكلها النهائي الى كل من إدارة المنشأة طالبة التحليل وادارة الشركة الاستشارية التي يتبعها خبير النظم في حالة الاستعانة بخدمات شركات إستشارية من خارج المنشأة.

ومن الامور الهامة التي يجب أن تشملها هذه الخطة ما يلي:

١ــ تحديد دقيق للاسباب التي أدت الى طلب الدراسة والتحليل للنظام المحاسبي.

٢ــ تحديد نطاق الدراسة والتحليل.

٣ــ تحديد نوعية البيانات التي سيتم جمعها عند القيام بالدراسة والتحليل.
٤ــ تحديد المصادر التي تجمع منها تلك البيانات.
٥ــ تحديد القيود أو المعوقات التي قد تؤثر في الدراسة.
٦ــ التنبؤ بأية مشاكل قد تحدث أثناء الدراسة والتحليل.
٧ــ برنامج عمل مبدئي لانجاز الدراسة والتحليل.

ومما يجدر ملاحظتة أن خطة القيام بعملية التحليل تحقق هدفين هامين هما:

١ــ تعتبر الخطة مصدر تعتمد عليه ادارة المنشأة طالبة التحليل في التأكد من أن خبير النظم قد فهم بدرجة محددة العمل المطلوب منه القيام به.
٢ــ تساعد الخطة خبير النظم أو إدارة الشركة الاستشارية التي يتبعها في تحديد طريقة العمل التي سيتم إتباعها وتحديد الموارد المالية اللازمة لاتمام الدراسة.

مرحلة تحديد مصادر الحقائق اللازمة للدراسة والتحليل

يقوم خبير النظم في هذه المرحلة بتحديد المصادر التى يحصل منها على البيانات اللازمة للقيام بالعمل المطلوب منه. ورغم أن هناك عدة مصادر للحصول على البيانات اللازمة للدراسة إلا أن حجم النظام المطلوب دراسته، والوقت المتاح للدراسة، والتكاليف من بين العوامل التي تحدد نوعية وعدد المصادر التي تستخدم في جمع البيانات الخاصة بدراسة وتحليل نظام معين. وعموما يمكن لخبير النظم أن يلجأ الى ثلاثة مصادر لجمع هذه البيانات وهي النظام المحاسبي الحالي، والمصادر الداخلية الاخرى في المنشأة، والمصادر المختلفة من خارج المنشأة.

أولا:
دراسة النظام الحالي
Studying the Existing System

في كثير من الاحيان لايقوم خبراء النظم بعملية تصميم نظم معلومات محاسبية لمنشآت جديدة وإنما يجدون أنفسهم بصدد دراسة ومعالجة نظم قائمة. ولا شك أن عملية تعديل نظام قائم أو إستبداله بنظام جديد مهمة صعبة إذا ما قورنت بعملية تصميم نظام محاسبي جديد لمنشأة حديثة. ففي حالة وجود نظام قائم بالمنشأة يجب على المصمم أن يقوم بعملية دراسة وتحليل لكل جزء من أجزاء واجراءات النظام القديم حتى يتمكن من تحديد أماكن الضعف والمشاكل في هذا النظام. وفي هذه الحالة تفيد دراسة النظام الحالي في معرفة الامور الهامة التالية:

١ــ تحديد ما إذا كان النظام يحتاج الى تعديل بسيط او تعديل رئيسي أو إستبداله بالمرة بنظام اخر.
٢ــ تنمية أفكار جديدة تساعد خبير النظم عند تصميم النظام الجديد.
٣ــ تحديد الموارد والامكانيات الادارية والبشرية والالية المتاحة للمنشأة والتي سيصمم على أساسها النظام المحاسبى الجديد.
٤ــ تساعد المعلومات الخاصة بالنظام القائم في عملية الاستبدال للاجراءات المحاسبية عند وضع النظام المحاسبي الجديد موضع التنفيذ.
٥ــ إدخال تعديلات على النظام المحاسبي القائم بمنشأة ما أو إستبداله بنظام جديد قد يجلب قلق ومعارضة موظفي المنشأة إذ أن الافراد لا يرغبون في التغيير بطبيعتهم حتى ولو كان هذا التغيير في صالحهم وصالح المنشأة. وان معرفة خبير النظم بدقائق وتفصيلات النظام القديم تساعده في إقناع موظفي المنشأة بقبول النظام المحاسبي الجديد وكسب ثقتهم.

وبصفة عامة يمكن القول بأن دراسة وتحليل النظام الحالي يجب أن تشمل ما يلي:

١ــ عند بداية دراسة النظام الحالي يجب على المحلل أن يحصل على خريطة تنظيمية للمنشأة تبين العلاقات بين الاقسام والادارات المختلفة وخاصة ضمن نطاق الادارة المالية.
٢ــ على خبير النظم كخطوة ثانية أن يحصل على بيان بالدفاتر المحاسبية المستعملة بالمنشأة وأن يتعرف على الكيفية التي تتم بها الدورة المحاسبية إبتداءا من إثبات العمليات في دفاتر القيد الاولى الى أن يتم إعداد القوائم والتقارير المالية.
٣ــ بعد ذلك على خبير النظم أن يقوم بتجميع وتقييم نماذج القوائم والتقارير المالية وتقارير الاداء وأية تقارير هامة أخرى.

٤ــ كما يقوم الخبير بعد ذلك بدراسة لدليل الحسابات التي تستخدمه المنشأة إن وجد.

٥ــ ثم يقوم خبير النظم بعد ذلك بالحصول على صور لكل المستندات المستخدمة في النظام ويقوم بالتعرف على الغرض من كل مستند وطريقة إعداده ومصدر البيانات التي يحتوي عليها.

٦ــ بعد ذلك يقوم الخبير بإعداد الدورات المستندية المختلفة التي تبين الاجراءات الخاصة بتدفق المستندات بين الاقسام المختلفة بالمنشأة. وبدراسة وتقييم الاجراءات التي تبينها الدورات المستندية المختلفة يمكن التعرف على نقاط الضعف في النظام المحاسبي الذي تستخدمه المنشأة.

٧ــ وفي النهاية لابد أن يقوم خبير النظام بدراسة وتقييم الامكانيات الالية والبشرية المتعلقة بالنظام المحاسبي الحالي.

ثانيا:

المصادر الداخلية: Internal Sources

يعتبر الافراد العاملين بجميع المستويات الادارية في المنشأة طالبة الدراسة من المصادر المهمة التي يستخدمها خبير النظم لجمع الحقائق اللازمة لاتمام عمله.

فلا يمكن تحديد كمية ونوعية المعلومات المحاسبية اللازمة للمستويات الادارية المختلفة في المنشأة بدون مساعدة العاملين الذين يستخدمون هذه المعلومات في إتخاذ قراراتهم. ولذلك فإن مقابلة خبير النظم لهؤلاء العاملين والتحدث معهم يتيح أمامه الفرصة لمعرفة مدى توفير النظام المحاسبي الحالي للمعلومات المتوقع توفيرها.

كما تعتبر مستندات وأوراق المنشأة الأخرى من بين المصادر الداخلية الهامة لجمع الحقائق اللازمة لدراسة وتحليل النظام المحاسبي. فأوراق ومستندات المنشأة طالبة الدراسة تحتوي على الكثير من الامور الهامة التي توضح كيفية تنظيم المنشأة وإنجاز الاعمال اليومية حاليا وكيفية تنفيذ الخطط المستقبلة. ولكنه يجب أن تستعمل هذه الحقائق بشئ من الحذر فقد يتضح من حين لاخر أن الخطط والاجراءات قد تم تغييرها وأن المنشأة تسير في طريق آخر يختلف عن الطريق الذي رسمته هذه الاوراق والمستندات.

ثالثا:

المصادر الخارجية: External Sources

بالاضافة الى البيانات والحقائق التي يحصل عليها خبير النظم من المصدرين السابقين قد يلجأ الى مراجعة ودراسة النظم المحاسبية الخاصة بمنشآت مماثلة. ومما لا شك فيه أن هذا العمل سيساعد خبير النظم في الوصول الى أفكار جديدة، وسيمكنه من إجراء مقارنات بين أجزاء من النظامين أو بين طريقتين أو أسلوبين من الاساليب والطرق المحاسبية المتبعة في المنشأتين. كما توفر كتب النظم المحاسبية والمجلات والمؤتمرات العلمية المتخصصة لمحللي النظم الكثير من الطرق والافكار المفيدة في هذا المجال.

ومما يجدر الاشارة اليه قبل الانتهاء من دراسة مصادر جمع الحقائق التي يستخدمها محللي النظم أن هؤلاء المحللين قد يستخدمون العديد من الادوات والاساليب العلمية للقيام باجراءات دراسة وتحليل نظم المعلومات المحاسبية. ومن بين هذه الادوات والاساليب على سبيل المثال لا الحصر صحيفة الاستبيان والمقابلات الشخصيه وخرائط تدفق البيانات والتقييم الشخصي للمستندات والادوات الرياضية والاحصائية المختلفة(١١).

مرحلة إعداد وتوصيل نتائج الدراسة والتحليل

يجب على محلل النظام أن يكون على إتصال مستمر خلال جميع مراحل عمله مع إدارة المنشأة طالبة الدراسة وجميع العاملين بها حتى يتمكن في النهاية من تحديد نتائج التحليل بشئ من الدقة وتوصيلها لهؤلاء الافراد. ويبدأ هذا الاتصال كما أوضحنا سابقا قبل وأثناء إعداد خطة القيام بالدراسة والتحليل. كما يستمر هذا الاتصال بعد ذلك لمناقشة ما يتم إحرازه من تقدم في الدراسة مقارنة مع ما هو موضوع في تلك الخطة.

وتلخص مرحلة إعداد وتوصيل نتائج الدراسة والتحليل بإعداد مايسمى بـ «تقرير الاتمام» The Completion Report. ومن بين الامور الهامة التي يقوم بها خبير النظم والتي يحتويها هذا التقرير دراسة

جدوى الاقتراحات المقدمة لحل المشاكل القائمة بالمنشأة طالبة الدراسة The Feasibility Aspect ثم محاولة الوصول الى نتائج نهائية محدده فيما يتعلق بتلك الاقتراحات Final Results of Analysis.(١٢)

اولا:

دراسة الجدوى: The Feasibility Study

أن خبير النظم يسأل نفسه أثناء كل مرحلة من مراحل الدراسة السابقة ما إذا كان عمله مجديا أم لا. فقد يرى عند الانتهاء من مرحلة معينة أن يستمر في عمله أو يقف عند هذا الحد. كما أنه قد تجري دراسات لمنشأة معينة لغرض محدد واحد وهو إثبات ما إذا كان إجراءا محاسبيا أو طريقة محاسبية واحدة مجدية أم يجب تركها جانبا والبحث عن إجراء أو طريقة بديلة. وما يهمنا في مسألة الجدوى في هذا المجال هو تحديد ما إذا كان ممكنا أو مجديا إتباع الاقتراحات التي تنتج عن دراسة وتحليل النظام المحاسبي للمنشأة طالبة الدراسة. وتشمل مسألة الجدوى النظر في أربعة أمور هامة وهي:

١ــ الجدوى الفنية: Technical Feasibility

وتعني مسألة الجدوى الفنية دراسة مدى إمكانية الحصول على الادوات والالات والاجهزة المقترح إستخدامها بسهولة ودون تأخير. فقد يكون المطلوب هو أدوات كتابية وسجلات وآلات حاسبة غير معقده إذا كانت إقتراحات الدراسة والتحليل متعلقة بنظام محاسبي يدوي. وقد يكون المطلوب هو الحصول على آلات محاسبية من نوع معين عندما يكون خبير النظم بصدد دراسة نظام يستخدم الوسائل الالية المحاسبية. أما عندما تتعلق الدراسة بنظام الكتروني (كومبيوتر) فإن الامر يكون إكثر تعقيدا. فيتطلب الامر دراسة كل الاعتبارات الفنية المتعلقة بالآلات الالكترونية Hardware التي تمثل وحدات الادخال Input Units ووحدة العمل المركزية Central Processing Unit ووحدات إنتاج المعلومات Output Units . كما يستلزم الامر دراسة الجدوى الفنية الخاصة بمستلزمات النظام الالكتروني وملحقاته Software والتي من أهمها البرامج Computer Programs.

٢ــ الجدوى العملية: Operational Feasibility

يقصد بمسألة الجدوى العملية معرفة ما إذا كان النظام المحاسبي في ضوء الاجراءات المقترحة سيتمشى مع النظام الادارى وسيتلاءم وقدرات الافراد العاملين بالمنشأة. وإذا إشتملت الاقتراحات الجديدة على تغييرات معينة فعلى محلل النظام أن يحددها بدقة وأن يحدد درجة إحتمال إجراء تلك التغييرات بنجاح في المنشأة. وبإختصار يمكن القول بأن مسألة الجدوى العملية هي مشكلة تتعلق بالعنصر البشري فبدون مراعاة جميع الامور الخاصة بالعاملين في المنشأة لا يمكن لاي نظام محاسبي مقترح أن يحقق النجاح المطلوب. وبالتالي فإنه لا يمكن قبول إقتراحات محلل النظام إذا إشتملت تلك الاقتراحات على تغييرات عملية لا يمكن تحقيقها كاستحالة الحصول على الافراد اللازمين أو إستحالة تدريبهم أو نقلهم من مكان الى اخر وغير ذلك من الامور المتعلقة بهم.

٣ ــ جدوى الوقتية: Time Feasibility

يقصد بذلك أنه على محلل النظام أن يقدر الوقت اللازم للقيام بعمله وأن يحدد الوقت الذي توضع فيه إقتراحاته موضع التنفيذ. فلابد أن يكون الوقت مناسبا لاجراء التغييرات المقترحة الناتجة عن الدراسة والتحليل لانه سيترتب على تلك التغييرات التزامات جديدة بالنسبة للموارد المادية والبشرية التي تحتاجها المنشأة طالبة الدراسة.

٤ــ الجدوى الاقتصادية: Economical Feasibility

يقصد بمسألة الجدوى الاقتصادية أن يحدد محلل النظام ما إذا كانت المنافع المقدر الحصول عليها من تطبيق إقتراحاته تبرر الوقت والمال والموارد الاخرى اللازمة لتطبيق تلك الاقتراحات. وغالبا مايتم الوصول الى تقرير مسألة الجدوى الاقتصادية لاقتراحات محلل النظام المحاسبي لمنشأة معين عن طريق إستعمال الاداة المعروفة باسم «تحليل التكاليف والمنافع».

ومما يجب التأكيد عليه في هذا المقام، أن إقتراحات محلل النظام لابد أن تكون مجدية من وجهة نظر جميع دراسات الجدوى الاربعة السابقة قبل قبولها. فمثلا إذا كانت تلك الاقتراحات مجدية من وجهة النظر الفنية والوقتية والعملية وغير مجدية من وجهة النظر الاقتصادية

فإنه لا يمكن قبولها من قبل المنشأة بأي حال من الاحوال.

ثانيا:

النتائج النهائية للتحليل:
The Final Results of Systems Analysis

إن تحليل أي نظام للمعلومات المحاسبية وتطبيق دراسات الجدوى السابقة ستؤدي في النهاية الى إختيار أحد خمسة بدائل نوردها فيما يلي:

١ــ وقف الدراسة والتحليل للنظام عند حد معين Stop Alternative

نظرا لان النتائج عند هذا الحد لا يمكن قبولها من وجهة نظر دراسات الجدوى الاربعة السابقة.

٢ــ الانتظار لاتمام الدراسة في فترات لاحقة Wait Alternative بسبب نقص الامكانيات المادية للمنشأة أو إزدياد التكاليف حاليا واحتمال تحسن هذه الظروف في المستقبل القريب.

٣ــ إقتراح تعديل أو ضم بعض الاجراءات الى بعضها Modify في النظام الحالي.

٤ــ إن يستمر خبير النظم في عمله على أن يكون هذا الاستمرار مقيدا بشرط Conditional Proceed . ويقصد بذلك أن ينتقل الخبير الى مرحلة تصميم النظام الجديد حسب مقترحاته أثناء التحليل على أن يخضع النظام المصمم بأكمله لدراسات الجدوى الاربعة السابقة قبل تنفيذه.

٥ــ أن يستمر خبير النظم في عمله بدون أية قيود Unconditional Proceed . ويعني هذا البديل أن يقوم الخبير بالبدء في مرحلة التصميم للنظام المحاسبي ثم ينتقل الى مرحلة تنفيذ هذا النظام ومتابعته دون أي شرط. ويلاحظ عمليا إتباع مثل هذا البديل في الحالات التي تفرض فيها أحكام قضائية أو تشريعات قانونية على منشأة معينة تصميم نظام محاسبي جديد أو إتباع إجراءات محاسبية بديلة.

ثالثا:

تقرير الاتمام The Completion Report

يقوم محلل النظام المحاسبي عند الانتهاء من عمله بإعداد تقرير شامل، يحدد فيه بكل دقة النتائج التي توصل اليها. ويجب أن يحتوي هذا التقرير على ما يلي:

١ــ مقدمة توضح أسباب ومجال الدراسة والتحليل بشكل نهائي.

٢ــ وصف للنظام المحاسبي القائم وإجراءاته أو وصف ذلك الجزء من النظام الذي تشمله الدراسة وتحديد المشاكل التي تقابل المنشأة عند تطبيقها لهذا النظام.

٣ــ الصعوبات التي قابلت محلل النظام أثناء القيام بعمله.

٤ــ بيان المشاكل التي تعذر حلها أثناء الدراسة والمشاكل التي ينتظر حدوثها مستقبلا عند تصميم النظام أو عند تنفيذه ومتابعته.

٥ــ توضيح الافتراضات الهامة التي بني عليها خبير النظم دراسته وتحليله.

٦ــ تحديد الاقتراحات اللازمة لحل المشاكل الموجودة في النظام المحاسبي الحالي أو الخاصة بتصميم نظام جديد. وعادة لا تخرج هذه الاقتراحات عن نطاق البدائل الخمسة التي سبق ذكرها عند الحديث عن النتائج النهائية للتحليل. كما يجب أن تلحق تلك الاقتراحات بتجميع لنتائج دراسات الجدوى الاربعة التي سبق الاشارة اليها في هذه الدراسة.

٧ــ تقدير للموارد المالية والبشرية اللازمة لحل المشاكل الموجودة عن طريق اتباع البديل الذي حددته النتائج النهائية للدراسة.

ويحقق تقرير الاتمام هدفين هامين هما:

١ــ يساعد تقرير الاتمام الشركة الاستشارية التي يتبعها خبير النظم في التأكد من أن الخبير قد قام بعملية الدراسة والتحليل بصورة مرضية.

٢ــ كما يساعد تقرير الاتمام إدارة المنشأة طالبة الدراسة في التأكد من أن الدراسة تفي بحاجتها وإن تلك الدراسة قد أخذت كل ظروفها ومتطلبات اجراءاتها المختلفة في الحسبان.

ولكي يحقق تقرير الاتمام هذين الهدفين لابد أن يكتب بإسلوب واضح ومحدد ومفهوم. كما يجب أن يرفق به الاشكال والنماذج وأوراق العمل وتحليلات الادوات والاساليب العلمية المستخدمة في دراسة وتحليل النظام المحاسبي.

الخـاتمـة

تهدف المحاسبة الى القيام بعملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية الى متخذى القرارات لمساعدتهم في الوصول الى القرارات السليمة. ولتحقيق هذا الهدف لابد ان يوجد في كل منشأة نظام معين يطلق عليه «النظام المحاسبى». وقد تطورت النظم المحاسبية التقليدية بتطور إحتياجات المنشآت الاقتصادية وإزدياد حجم نشاطها من نظم يدوية الى نظم آلية وأخيراً الى نظم الكترونية. وبازدياد إستخدام العقول الالكترونية «الكومبيوتر» تطورت نظم المعلومات المحاسبية الى ما يعرف «بنظم المعلومات الادارية» (MIS) والذي بموجبه ينظر الى مجموع أنظمة المنشأة الاقتصادية كنظام واحد يتكون من مجموعة الانظمة الفرعية المختلفة.

ونتيجة للتطور السريع في مفهوم نظم المعلومات المحاسبية زادت حاجة المنشآت الاقتصادية الى إعادة النظر في نظمها المحاسبية من حين لاخر وذلك للتأكد من أن تلك النظم تحقق الاهداف التي انشأت من أجلها. وبذلك إزداد الطلب على خدمات خبراء النظم والمكاتب والهيئات الاستشارية المتخصصة في هذا المجال. وقد قسمت خدمات أو أعمال النظم الى ثلاث مجالات وهي: دراسة وتحليل النظم، وتصميمها، ومتابعة تنفيذها، ويختص هذا البحث بكيفية القيام بعمل خبراء النظم المتمثل في دراسة وتحليل نظم المعلومات المحاسبية.

أن الخطوة الاولى التي يجب أن يقوم بها محلل نظم المعلومات المحاسبية هي معرفة أسباب الدراسة المطلوب منه القيام بها. وبعد ذلك يقوم المحلل بتحديد مجال أو نطاق العمل الذي سيقوم به بدقة وبفهم متبادل مع ادارة المنشأة طالبة الدراسة ثم يقوم محلل النظم بعد ذلك باثبات نتيجة إتصالاته في «خطة القيام بعملية التحليل». وتقدم هذه الخطة في شكلها النهائى الى كل من إدارة المنشأة طالبة التحليل وادارة الجهة الاستشارية التي يتبعها خبير النظم.

وبمجرد الموافقة على خطة القيام بالتحليل من قبل إدارة المنشأة طالبة الدراسة والجهة الاستشارية التي يتبعها خبير النظم، تبدأ مرحلة تحديد مصادر الحقائق اللازمة لاتمام الدراسة. ويتم الحصول على البيانات التي يحتاجها خبير النظم من دراسة النظام المحاسبي الحالي والمصادر الداخلية الاخرى والمصادر الخارجية. وقد يستخدم المحلل في دراسته للنظام المحاسبي الحالي عدد من الادوات والاساليب العلمية من بينها على سبيل المثال لا الحصر صحيفة الاستبيان والمقابلات الشخصية وخرائط التدفق والتقييم الشخصي للمستندات... الخ.

وتنتهى عملية الدراسة والتحليل لنظم المعلومات المحاسبية باعداد «تقرير الاتمام». ويجب أن يحتوى هذا التقرير على إقتراحات مبدئية لحل المشاكل الموجودة في النظام الحالي وإقتراحات التصميم الجديدة. كما يجب أن يشمل تقرير الاتمام دراسات الجدوى الخاصة بمعرفة مدى إمكانية تطبيق الاقتراحات المقدمة والاستمرار في عمل خبير النظم ضمن مجالي التصميم ومتابعة تنفيذ النظام الجديد. وينتج عن عملية التحليل لاي نظام للمعلومات المحاسبية أحد النتائج النهائية التالية:

١ــ وقف الدراسة والتحليل عند حد معين.
٢ــ الانتظار لاتمام الدراسة في فترات لاحقة.
٣ــ إقتراح تعديل أو ضم بعض الاجراءات المحاسبية الحالية الى بعضها.
٤ــ الموافقة على إستمرار مهمة الخبير لتشمل تصميم نظام جديد بشروط معينة.
٥ــ الموافقة على إستمرار مهمة الخبير لتشمل تصميم نظام جديد بدون أية قيود.

REFERENCES

1. Accounting Research and Terminology Bulletins (New York: American Institute of Certified Public Accountants, 1961), Accounting Terminology Bulletin No. 1, p. 9.
2. Accounting Principles Board. "Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements of Business Enterprises", A & B Statement No. 4 (New York: AICPA, October, 1970), p. 9.
3. A Statement of Basic Accounting Theory (Evanston Illinois: American Accounting Association, 1966), p. 1.

4. Nelson, O.S., and Woods, R.S. Accounting Systems and Data Processing (N.Y.: South-Western Publishing Co., 1961), p. 213.
5. Moore, F.E., and Stettler, H.F., Accounting Systems for Management Control, (Homewood, Illinois: Richard Irwin, Inc. 1963), p. 4.
6. George H. Bodner, Accounting Information Systems (Boston: Allyn and Bacon, Inc. 1980), p. 2.
7. Robert Beyer, Profitability Accounting for Planning and Control (N.Y. The Ronald Press Co., 1963), p. 21.
8. Richard W. Brightman, Information Systems for Modern Management (N.Y.: The Macmillan Company, 1971), pp. 14-18.
9. James B. Bower and other, Financial Information Systems (Boston: Allyn & Bacon, Inc. 1969), p. 250.
10. John G. Burch and Felix R. Strater, Information Systems: Theory and Practice (Santa Barbara, California: Hamilton Publishing Co., 1974), p. 232.
11. J. Daniel Couger and Robert W. Knapp, Systems Analysis Techniques (N.Y.: John Wiley and Sons, 1974), pp. 43-81.
12. Gerald A. Silver and Joan B. Silver, Data Processing For Business (N.Y.: Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1973), pp. 418-422.

ضرائب الدخل في ليبيا: دراسة تاريخية تحليلية

د. محمد عبد الله بيت المال *

إن تحديد مدى مطابقة نظام ضريبة الدخل، بصفة عامة، للمبادئ الرئيسية للضرائب، يعتبر عملية ضرورية لتقييم نظام الضريبة، إستنادا الى المعايير المتعارف عليها بأن نظام الضريبة يجب أن :

(١) يحدد العبء الضريبي وفقاً لمبدأ «القدرة على الدفع».

(٢) يحقق مصدراً معقولا من الايراد.

(٣) يحقق الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرغوب فيها.

(٤) يكون ملائماً في تطبيقه.

ويهدف هذا البحث الى إستعراض التطور التاريخي لضرائب الدخل في ليبيا ونقدها. ولقد اتبع الباحث منهج البحث التاريخي لهذه الدراسة. وينقسم هذا البحث الى أربعة أقسام.. القسم الاول: ضريبة الدخل قبل الحرب العالمية الثانية، القسم الثاني: ضريبة الدخل في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى عام ١٩٦٨، القسم الثالث: ضريبة الدخل من عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٣، القسم الرابع: نقد قانون ضرائب الدخل رقم ٦٤ لعام ١٩٧٣ (آخر قانون ضرائب دخل في ليبيا).

أولا ــ ضريبة الدخل قبل الحرب العالمية الثانية

أدخل نظام ضريبة الدخل لأول مرة في ليبيا من قبل الحكومة الايطالية، وكان ذلك في سنة ١٩٢٣، وقد شملت التشريعات الخاصة بهذه الضريبة ولايتي طرابلس وبرقة، اما ولاية فزان فانها لم تعرف ضريبة الدخل في ذلك الوقت. ولم تكن قوانين الدخل سواء في طرابلس أو برقة جديدة بمعنى أنها لم توضع خصيصا لهذه الولايات، وإنما كانت ذات علاقة بقوانين ضريبة الدخل السارية المفعول في إيطاليا في ذلك الوقت. ويمكن القول بأن قوانين ضريبة الدخل الايطالية، طبقت في ليبيا بكل أساسياتها، لدرجة قيل أنه لم يوجد سوى بعض الموظفين بمصلحة الضرائب يمكن إعتبارهم على دراية تامة بكافة تفاصيلها، ومن المحتمل أن هؤلاء الموظفين كانوا قد مارسوا قدراً كبيراً من التوجيه بإدارة الضرائب.(١) علماً بإنه تم وقف العمل بقانون ضريبة الدخل في ولاية برقة نظراً للظروف الاقتصادية السيئة حتى سنة ١٩٣٧م.

ويبين الكشف التالي (شكل ١) الانواع التي قسمت على أساسها الدخول الخاضعة للضريبة، وكذلك نسبة الضريبة لكل نوع، علماً بان هذا كان مطبقاً في ولاية طرابلس فقط.

تمتد السنة الضريبية لمدة ١٢ شهراً، تبدأ من أول يناير الى ٣١ ديسمبر من كل عام. يقوم كل الاشخاص والشركات الخاضعين للضريبة بتقديم بيان مؤقت يبين تقديراً لدخلهم عن السنة القادمة، ويتم هذا في بداية كل سنة أو في بداية مباشرة أي عمل جديد، أو تجارة أيهما الاول، وذلك لغرض تقدير ضريبة الدخل. وقد أستثني من هذا النص بعض الحالات مثل:(٢)

(١) الشركات المسجلة على شرط أن تقوم بتقديم ميزانياتها وحساباتها الاخرى في نهاية السنة.

(٢) الاشخاص الذين ليس لهم دخل سوى ما يتقاضونه من مرتبات وأجور.

---

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة — جامعة قاريونس

(1) S.H. Ahmed, *Survey of Taxation in Libya* (Tripoli: United Nations Mission to Libya, 1952), p. 1.

(2) Ibid, p. 4.

كانت حصيلة الضرائب تجبى عن طريق وكالة خاصة تقوم بهذا العمل نيابة عن الحكومة الايطالية مقابل رسم خدمة قدره ٤,٨٥٪ من مجموع الايراد كاتعاب لها مقابل جباية الضرائب من المواطنين. أما بالنسبة للضريبة على المرتبات والاجور الخاصة بموظفي الحكومة والبلديات وكافة الشركات العامة، فكانت تستقطع عند المنبع حيث يتم خصمها من رواتب الموظفين.

كان القانون في ذلك الوقت يسمح بتسديد قيمة الضريبة المستحقة على أقساط بحد أقصى ٦ أقساط في السنة. وكان هذا التقسيط يتطلب القيام بإجراءات واسعة لتمكين تحصيل كل قسط من الضريبة المستحقة، حيث كانت مصلحة الضرائب تستخدم عدداً من جباة الضرائب، الذين كانوا يتصلون شخصيا بالممولين المتأخرين لمتابعة الانذارات المرسلة اليهم، وقد أدت هذه الطريقة الى نتائج مرضية. كان هناك أيضا إجراء فعال بشأن تحصيل الضريبة وهو ما يتعلق بإجراءات منح الرخص التجارية. وفقاً لهذا النظام كان لا يمكن القيام بأي نشاط تجاري أو صناعي بصفة قانونية، دون الحصول على رخصة من قبل الحكومة، وكانت هذه الرخص تمنح لمدة سنة فقط. وعندما يحين وقت تجديد الرخصة، كان على الموظف المختص بمنح الرخص، التأكد من أن جميع متأخرات الضريبة قد تم تسديدها.

شكل رقم (١)

النوع	تفاصيل النوع	النسبة
أ	الدخول الغير المكتسبة والمستمدة من القروض والودائع المصرفية وأنواع أخرى من الاستثمارات الرأسمالية خلاف الاستثمارات الخاصة بالممتلكات غير المنقولة أو بالمشروعات التجارية والصناعية.	١٥٪
ب١	الدخول غير المكتسبة والمستمدة من الفوائد والارباح والفوائد ... الخ، عن الاسهم والسندات الخاصة بالشركات التجارية والصناعية وبوليصات التأمين.	١٠٪
ب٢	الدخل المحقق من النشاط الصناعي أو التجاري (ويشمل الاتاوات على المصادر الطبيعية والايراد من اعادة تأجير العقارات).	١٠٪
ب٣	الدخل المحقق للمزارعين غير الخاضعين للضربية الزراعية والذين هم ليسوا ملاك للارض التي أنتجت الدخل.	١٠٪
جـ	الدخل المحقق عن طريق الرسوم والمرتبات والاجور وتقسم هذه الى الاتي:	
جـ١	الرسوم المحققة لاصحاب المهن الحرة مثل الدكاترة والمهندسين ... الخ.	١٠٪
جـ٢أ	المرتبات والاجور الخاصة بموظفي الشركات العامة والخاصة.	٨٪
جـ٢ب	اجور العمال اليدويين المستخدمين من قبل مؤسسات غير حكومية.	٤٪
د ١	المرتبات والاجور الخاصة بموظفي الحكومة.	٨٪
د ٢	اجور العمال اليدويين والمستخدمين لدى الحكومة.	٤٪

المصدر:

S.H. Ahmed, **Survey of Taxation in Libya** (Tripoli: United Nations Mission to Libya, 1952), p. 3.

كان النظام المطبق في هذه الفترة يحتوي على بعض النقاط الجيدة، نورد فيما يلي أهمها:

(١) وضع نسب مختلفة للضريبة تتمشى مع طبيعة مصدر الدخل كان إجراءاً ملائماً ومفيداً.

(٢) تطبيق سعر منخفض وقدره ١,٥٪ للصناعات الحديثة ولمدة العشر سنوات الاولى، ثم تطبيق السعر العادي وهو ١٠٪ إبتداء من السنة الحادية عشر.

(٣) إعادة بعض المبالغ لاصحاب الدخول المنخفضة من المرتبات، وهذا يتمشى مع مفهوم العدالة الاجتماعية للضرائب.

وفي نفس الوقت كان هذا النظام يعاني عدداً من نقاط الضعف نورد منها بإختصار ما يلي:

ـــ يفرض القانون أسعاراً نسبية ثابتة على جميع الدخول مهما كبرت، وهذا يضر بالدخول المنخفضة أكثر من الدخول المرتفعة.

ـــ يفتقر النظام الى تعريفات واضحة لوصف بعض الدخول التي شملها القانون.

ـــ وجود نصوص قديمة لا تتمشى مع الوقت المطبق فيه القانون.

ـــ غياب الاجراءات الفعالة التي تتخذ ضد عدم تقديم الاقرارات أو تقديم معلومات خاطئة أو عدم تسديد الضريبة.

ثانياً ـــ ضريبة الدخل في الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى سنة ١٩٦٨

عندما تولت الادارة البريطانية أمور طرابلس وبرقة في بداية سنة ١٩٤٣ (كانت فزان قد وضعت تحت الحماية الفرنسية) قامت بوقف تطبيق قانون ضرائب الدخل في برقة نظراً للحالة الاقتصادية السيئة، والناتجة عن ظروف الحرب العالمية الثانية.. وفي نفس الوقت إستمر العمل بقانون ضرائب الدخل في طرابلس مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها.

وفي عام ١٩٥٢م عندما تولت حكومة ليبية حكم البلاد، قامت هذه الحكومة بتولية إهتمامها الى تحسين نظام الضرائب الموجود. ولتحقيق ذلك طلبت الحكومة الليبية مساعدة هيئة الامم المتحدة. وعندما وصل خبراء الامم المتحدة درسوا الوضع الاقتصادي في البلاد، وفكروا في بادئ الامر بتطبيق نظام الضريبة الواحدة (الوحيدة) بأسعار تصاعدية، ولكن الخبراء رأوا في النهاية أنه من الأفضل وضع نظام الضرائب النوعية وتأجيل نظام الضريبة الواحدة الى فترة قادمة.

وتم في سن ١٩٥٢م تنقيح قوانين الضرائب الموجودة انذاك، ونتيجة لذلك تم إصدار قانون جديد خاص بولاية برقة يحتوي، في الغالب، على نفس الخصائص التي كانت موجودة في القانون الساري المفعول في طرابلس. وقد صدر قانون ضرائب الدخل الخاص ببرقة بمقتضى مرسوم ملكي بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢م وسرى مفعوله إبتداء من اكتوبر ١٩٥٢م، وقد قام كل من مجلس الشيوخ والنواب بالموافقة على هذا القانون، ومن ثم أصبح قانونا ساري المفعول. وقد صدر قانون مماثل لضريبة الدخل خاص بولاية فزان بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٥٤م(٣). ووفقاً لهذه القوانين الجديدة، كانت مصادر الدخل الخاضعة للضريبة هي نفسها الموجود في قانون ضرائب الدخل المطبق في ولاية طرابلس.

تبدأ السنة الضريبية من أول يناير الى ٣١ ديسمبر من كل عام. وكانت مصلحة الضرائب ترسل نماذج، في بداية العام، الى كل شخص له دخل من التجارة والصناعة والمهن الحرة. وتحتوي هذه النماذج على معلومات مفصلة عن صافي الدخل المحقق خلال السنة الماضية وأيضا تقديراً للدخل المتوقع عن السنة التي يعد فيها النموذج. أما بالنسبة للشركات الكبيرة، والتي كان مطلوب منها أن تحتفظ بدفاتر منتظمة، فإن الضريبة كانت تربط على أساس القوائم المالية المعتمدة، وتدفع إما مرة واحدة أو على أربعة أقساط متساوية في بداية كل من مارس، يونيو، سبتمبر، ديسمبر من كل عام... واستثنى من هذه القوانين كافة الموظفين التابعين لكل سفارة أو قنصلية، والذين يحملون جنسية تلك السفارة أو القنصلية.

وأعتبرت كل الايرادات من التجارة والصناعة خاضعة للضريبة غير أن هناك بعض البنود التي يمكن إستقطاعها من الايراد هي:(٤)

---

(٣) محمد بن يونس، عبد الحميد النيهوم، موسوعة الضرائب في ليبيا، بنغازي ١٩٦٤م.

(٤) نفس المرجع.

١) الديون المعدومة
٢) إيجار الاماكن المستعملة لغرض النشاط، وإذا كان دافع الضريبة هو المالك لهذه الاماكن فإنه يتم تقدير قيمة الايجار.
٣) أية مصروفات يثبت حقاً أنها صرفت على الاصول الثابتة.

هذا وقد حددت القوانين بعض البنود التي لا يمكن إستقطاعها من الايراد، وهي:

١) أية مصروفات لم تصرف على النشاط.
٢) أية مبالغ دفعت ،إما كمرتب لصاحب النشاط، أو كفائدة على رأسماله أو كمسحوبات.
٣) أية مبالغ صرفت لاغراض عائلية أو شخصية.
٤) أية مبالغ دفعت كضريبة وفقاً لاحكام هذا القانون.
٥) أية مبالغ صرفت لتحسين المباني.
٦) أقساط التأمين على الحياة لصالح الممول أو عائلته.
٧) أية خسائر ليس لها علاقة بالنشاط.
٨) أية خسائر يحتمل تعويضها من شركات التأمين.
٩) قسط الاستهلاك بما يزيد عن ١٠٪ المسموح بها.

وفي بادئ الأمر إستثنت القوانين المعمول بها في كل من طرابلس وبرقة وفزان الدخول التي لا تتجاوز ثمانين ديناراً، وكذلك إذا إنخفض صافي الدخل عن ثمانين ديناراً نتيجة لفرض ضريبة الدخل. ولكن نظراً لضآلة هذا المبلغ مقارنة مع إرتفاع مستوى المعيشة بعد إكتشاف النفط، فقد غير هذا الحد وفقاً للقانون رقم ١ لعام ١٩٦٤م الى ٢٥٠ ديناراً سنوياً بالنسبة للدخول من التجارة والصناعة والحرف والمهن الحرة والعقارات على الا تحصل الضريبة إذا لم تتجاوز قيمتها أربعة (٤) دنانير. أما بالنسبة للدخول من المرتبات والأجور، فقد كان الحد ٣٦٠ ديناراً سنوياً، كما غيرت النسبة (السعر) الى ٤٪ بالنسبة للدخول التي لا تتجاوز ٧٢٠ ديناراً، و٨ ٪ بالنسبة للدخول التي تتجاوز ٧٢٠ دينارا. وقد نص على أنه في كل الحالات يجب ألا يقل الدخل الصافي بعد الضريبة عن دخل شخص آخر له دخل أقل من دخل الشخص الأول قبل دفع الضريبة.

ثالثاً ــ العهد الضريبي الجديد ١٩٦٩م ــ ١٩٧٣م

كان الوضع قبل سنة ١٩٦٩م يتصف بتطبيق مبادئ ضريبية مختلفة في أجزاء البلاد الثلاثة وهي طرابلس وبرقة وفزان، فكان دافعوا الضريبة يجدون معاملة مختلفة رغم تماثل الظروف. وقد أصبحت هذه المعاملات المختلفة غير ضرورية خاصة بعد صدور تعديل الدستور في ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣م الذي بمقتضاه الغى النظام الاتحادي وعليه لم يعد هناك حاجة الى وجود ثلاث تشريعات في نفس البلد. ومن ثم صدر قانون ضرائب الدخل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨م.

يعتبر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨م بداية لعهد جديد في النظام الضريبي الليبي، حيث عرفت ليبيا لأول مرة نظام واحد لضريبة الدخل. علماً بأن هذا القانون إستبدل بقانون آخر رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣م. وفيما يلي عرض لهذين القانونين:

أولا ــ القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨م

صدر هذا القانون بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٦٨م، ووضع موضع التنفيذ بتاريخ ١ يناير ١٩٦٩م. قسم هذا القانون الى ستة أجزاء رئيسية وهي:(٥)

١) أحكام عامة.
٢) الضرائب النوعية.
٣) الضريبة العامة على الدخل.
٤) الضريبة على الشركات.
٥) الجزاءات.
٦) أحكام ختامية.

(١) الأحكام العامة:

يخضع لاحكام هذا القانون كل الدخول المتحققة في ليبيا بغض النظر عن كيفية الحصول على هذه الدخول. أما الدخول المتحققة في الخارج فقد أخضعها القانون وفقاً لحالات حددها القانون.

نصت المادة الثانية على بعض الاعفاءات من الخضوع لضريبة الدخل. أعطيت هذه الاعفاءات لتحقيق أهداف إجتماعية وإقتصادية وتعليمية. فمثلا كانت دخول الهيئات الاجتماعية والخيرية والدينية معفية من الضريبة لان هذه الهيئات لا تقوم بانشطتها بغرض

(٥) وزارة المالية، قانون ضرائب الدخل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨م، طرابلس، ليبيا ١٩٦٨م

تحقيق الربح من جهة، ومن جهة أخرى لاعطائهم دافع لمواصلة نشاطاتهم الخيرية. كذلك أعفيت الاعانات المالية والهبات التي تدفعها المؤسسات الاجتماعية. وفي كل هذه الحالات كانت الاعفاءات المذكورة خاضعة الى شروط حددتها اللائحة التنفيذية. كذلك لانجاح المؤسسات التعليمية فقد أعفيت دخول هذه المؤسسات والمنح التي تدفع للطلبة من الضريبة. وتشمل منح الطلبة كل المبالغ التي تدفع للطالب لتمكينه من مواجهة تكاليف الكتب والأدوات المدرسية وغيرها. وتشمل الاعفاءات الخاصة بالأهداف الاقتصادية دخول التأمين وحسابات التوفير وأرصدة التقاعد، أو أي نظام يهدف إلى تشجيع مثل هذه الأنشطة أو إستثمار أموالها (وهذه بالطبع كبيرة في أحيان كثيرة) بما يعود بالفائدة على الاقتصاد القومي. كذلك أعفيت المبالغ المستحقة الى المؤمن عليهم وفقاً لبوليصات التأمين على الحياة، وذلك بقصد تشجيع الأفراد على التأمين على حياتهم وأيضا لتشجيع قطاع التأمين من جهة أخرى، لأن المبالغ المتوفرة لشركات التأمين يتم إستثمارها في مشروعات التنمية الاقتصادية.

وتنص المادة (٣) من القانون على أنه في الحالات التي يقوم فيها الممول بتقديم اقرار عن دخله، فإن الضريبة تربط على أساس هذا الاقرار، ويتم تحصيلها مرة واحدة إذا لم تتجاوز قيمة الضريبة خمسة عشر دينارا، وتحصل على قسطين إذا لم تتجاوز عشرين دينارا، أما إذا جاوزت قيمة الضريبة عشرين دينارا، فإنه يتم تحصيلها على أربعة أقساط تدفع في اليوم العاشر من كل من مارس، يونيه، سبتمبر، ديسمبر. وفي الحالات التي يمتنع الممول عن تقديم اقرار الضريبة المشار اليه أعلاه، أو قدمه ولكن إدارة الضرائب رفضته، ففي هذه الحالة على الادارة أن تقدر الضريبة حسب ما تراه مناسبا.

وتقوم إدارة الضرائب في كل الحالات بإبلاغ الممول بقيمة الضريبة وموعد سدادها. وأعطى القانون للممول حق الطعن في تقدير مصلحة الضرائب وذلك أمام اللجنة الابتدائية خلال ٣٠ يوماً من تاريخ إبلاغه بالربط. كما أن لكل من إدارة الضرائب والممول الحق في الاستئناف ضد قرار اللجنة الابتدائية أمام لجنة الاستئناف خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغ قرار اللجنة الابتدائية.

(٢) الضرائب النوعية:

كانت الضرائب النوعية تفرض وفقاً للنصوص المبينة فيما يلي على كافة الدخول التالية:

أ) الدخل من العقارات.

ب) الدخل من الزراعة.

ج) الدخل من التجارة والصناعة والحرف.

د) الدخل من المهن الحرة.

هـ)الدخل من الاجور والمرتبات وما في حكمها.

و) الدخول الخارجية للمقيمين في البلاد.

هذا وقد أعفى القانون الدخول المشار اليها في الفقرات أ، ب، جـ، د، هـ، والتي تؤول للاشخاص الطبيعين خلال السنة الضريبية إذا لم تتجاوز ٤٨٠ ديناراً بالنسبة لغير المتزوجين، ٧٢٠ ديناراً بالنسبة للمتزوجين، كما لا يتم تحصيل الضريبة إذا لم تتجاوز عشرة دنانير وذلك بالنسبة للدخول من العقارات أو الزراعة أو التجارة أو الصناعة أو المهن الحرة، بينما تحصل إذا تجاوز إجمالها عشرة دنانير. وفيما يلي شرح مختصر لكل من الضرائب النوعية المشار إليها:

أ) ضريبة الدخل من العقارات:

تفرض هذه الضريبة على الدخل الناتج من الاستثمارات في العقارات المشيدة. ونظراً للصعوبات العملية التي تواجه موظف إدارة الضرائب عند تحديد مصروفات الصيانة، فقد سمح القانون بخصم ١٥٪ من إجمالي الايراد كمصروفات صيانة. كما أعطيت المادة ٤٣ إعفاءاً من الضريبة مقابل الانتفاع من العقارات التالية:(٦)

١) ما يخصص لسكنى الممول بشرط الا يزيد على سكن واحد.

٢) العقار أو الجزء من العقار المخصص فعلا لمزاولة نشاط الممول الخاضع للضريبة حقا لاحكام هذا القانون إذا كان داخلا ضمن أصول هذا النشاط.

٣) العقارات المخصصة لاغراض الزراعة أو لاسكان الاشخاص القائمين بالزراعة لدى الممول.

ويلتزم الممول بتقديم اقرار الى مصلحة الضرائب كل

(٦) نفس المرجع السابق.

خمس سنوات يشمل قائمة بعقاراته، وكذلك الدخل المتحصل من هذه العقارات، وذلك على النموذج المخصص وفقا للقواعد والتي تحددها اللائحة التنفيذية. وكان سعر الضريبة على هذا الدخل ١٥٪ سنويا.

ب) الضريبة على الدخل من الزراعة:

يخضع لاحكام هذه الضريبة الدخل الصافي المتحصل عليه من النشاط الزراعي البحت. وقد نص القانون على تشكيل لجنة تقوم بتحديد وتقدير الدخل الخاضع للضريبة، على أن يبلغ الممول بقرار اللجنة، علماً بأن الضريبة على الدخل من الزراعة قد أوقف العمل بها لمدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

جـ) الضريبة على الدخل من التجارة والصناعة والحرف:

تفرض هذه الضريبة على الدخل المكتسب من مزاولة أي نشاط تجاري أو صناعي أو حرفي، وكذلك على أي دخل ناتج من أي مصدر اخر لا تنطبق عليه أي من الضرائب النوعية المشار اليها سابقاً. ويسمح القانون بخصم المصروفات اللازمة للحصول على تلك الدخول كمصروفات سنوية، وهكذا كانت هناك معاملة مستقلة لكل سنة ضريبية بالنسبة للسنة أو السنوات التي تسبقها أو تليها. غير أن هناك إستثناء من مبدأ سنوية الضريبة، ويتضح ذلك من السماح بترحيل خسائر إحدى السنوات إلى السنة أو السنوات التي تليها حتى السنة الخامسة. ومن أمثلة المصروفات المسموح بخصمها من الايراد، والتي ثبت بأنها قد أنفقت فعلا للحصول على الايراد المحقق هي:

١) قيمة قسط الاستهلاك بالنسبة للاصول الثابتة المستخدمة لتحقيق الدخل.
٢) أي ديون ثبت عدم إمكانية تحصيلها.
٣) المبالغ التي تدفع لصالح الموظفين وفقا لنظام التأمين الاجتماعي.
٤) الضرائب والرسوم التي تدفع لمزاولة النشاط ما عدا الضريبة التي تدفع وفقا لاحكام هذا القانون.
٥) التبرعات للجهات الخيرية بما لا يتجاوز ٢٪ من صافي الدخل.

كما لم يعتبر القانون بعض المصروفات قابلة للخصم، لانها لا تعتبر لازمة للحصول على الدخل وعلى الاخص:

١) المبالغ التي تنفق لزيادة أو تحسين الأصول.
٢) المصروفات الشخصية أو العائلية للممول.
٣) المبالغ التي يقتطعها الممول كمرتب أو مكافأة نظير عمله، أو عمل زوجته أو أولاده القصر.
٤) المبالغ التي تقتطع كاحتياطي.

وكان سعر الضريبة المطبق على هذا الدخل هو ١٣٪ سنويا.

د) الضريبة على الدخل من المهن الحرة:

تفرض هذه الضريبة على الدخل الناتج من مزاولة الممول لمهنة حرة بصفة مستقلة. وعليه كان من الضروري وضع شروط أخرى لكي يعتبر أي نشاط مهنة حرة وأن دخلها يكون خاضعاً لهذه الضريبة. ومن هذه الشروط ضرورة أن يزاول الممول مهنته بصورة متواصلة، وليس بصفة مؤقتة، كذلك فإنه ينبغي على الممول أن يزاول نشاطه بصورة مستقلة، إذ انه لو كان مرؤوساً لشخص آخر لاعتبر دخله غير خاضع لهذه الضريبة، وأخيراً يجب أن يكون العمل هو العنصر الاساسي للمهنة أو مزاولة النشاط.

وأعفيت من هذه الضريبة الدخول الناتجة للممول خلال السنتين الاوليتين من بدء مزاولة المهنة. ويحدد الدخل الخاضع لهذة الضريبة على أساس نتائج العمليات المختلفة التي يزاولها الممول بعد خصم كل النفقات اللازمة لمزاولة تلك المهنة. وكان سعر الضريبة ١٠٪ سنويا.

هـ) الضريبة على الدخل من الأجور والمرتبات وما في حكمها:

أوضحت المادة (٦٩) من القانون حدود ضريبة الاجور والمرتبات وما في حكمها، وقد شملت هذه الحدود الدخول الناتجة عن مزاولة العمل بصرف النظر عما إذا كان حرفة أو مهنة، مستمراً أو مؤقتا، بشرط أن تكون مزاولة هذا العمل لصالح شخص اخر ويزاول تحت إشرافه. ولما كانت هذه الضريبة تفرض على الدخل المتحصل عليه، فمن الطبيعي أن هذا الدخل لا يشمل

المبالغ التي يدفعها صاحب العمل عن موظفيه وفقا لنظام التأمين الاجتماعي أو أي نظام اخر حسبما نصت عليه المادة (٧٠) من القانون. ومن جهة أخرى تخضع للضريبة المبالغ التي يستلمها الممول عن اجازاته بصرف النظر عن مكان قضاء هذه الاجازة (المادة ٧١) وقد أعفى القانون من هذه الضريبة ما يلي:

١) أي مساهمات يدفعها الممول طبقا لنظام التأمين الاجتماعي.

٢) اي مبالغ يكون قد أستلمها الممول في مقابل مصروفات دفعت في سبيل إنجاز عمله.

٣) أي خصم استقطع من الممول نتيجة لعقاب تأديبي.

هذا وقد كانت نسبة الضريبة ٨٪ سنويا.

و) الضريبة على الدخول الخارجية للمقيمين في البلاد:

تخضع وفقاً لاحكام هذا القانون، جميع الدخول التي تحققت في الخارج وتخص مقيمين في البلاد، ليبيين كانوا أم أجانب، للضريبة فيما عدا الاجور والمرتبات وما في حكمها والتي تدفع للاشخاص المذكورين مقابل خدماتهم في الخارج. وقد أعتبر القانون الشخص مقيماً إذا تجاوزت مدة إقامته في ليبيا فترة ستة أشهر خلال السنة الضريبية حتى ولو كانت غير متصلة. وكان سعر الضريبة المطبق على هذه الدخول هو ١٠٪ سنويا.

(٣) ــ الضريبة العامة على الدخل:

أدخلت هذه الضريبة لاول مرة في ليبيا وكان المقصود منها أن تعتبر ضريبة إضافية تطبق على إجمالي الدخل الناتج من جميع المصادر التي تخضع للضرائب النوعية وفقاً لاحكام هذا القانون. وتهدف هذه الضريبة الى تحقيق العدالة الضريبية بالأخذ في عين الاعتبار الوضع المالي للممولين (القدرة التكليفية للممولين).

ونصت المادة (٨٥) من القانون على تطبيق سعر تصاعدي على الدخول الخاضعة لهذه الضريبة، وقد أعفت الممولين الذين لا يتجاوز إجمالي دخلهم أربعة الاف دينار، حيث انهم سبق وان خضعوا لواحدة أو أكثر من الضرائب النوعية. أما أولئك الذين يحققون دخلا يتجاوز مبلغ الاربعة الاف دينار، فقد خضعوا لسعر تصاعدي يتراوح ما بين ٥٪ الى ١٥٪ موزعة كالتالي:

٤٠٠٠ دينار الاولى من الدخل ــ معفاة
٢٠٠٠ دينار التالية ــ ٥٪
٢٠٠٠ دينار التالية ــ ٧,٥٪
٢٠٠٠ دينار التالية ــ ١٠٪
٢٠٠٠ دينار التالية ــ ١٢٪
ما تجاوز ذلك من الدخل ــ ١٥٪

(٤) ــ الضريبة على الدخل من الشركات:

يهدف القانون من فرض ضريبة على الشركات الى إيجاد نوع من الضريبة يحل محل الضريبة النوعية والضريبة العامة على الدخل معاً، لتطبيقها على الانشطة التي تأخذ شكل الشركات. وبإتخاذ هذا الهدف فقد توخى القانون البساطة في إجراءات إحتساب الضريبة وتحصيلها. ولضمان فعالية تطبيق الضريبة فقد إعتبرت الشركة الخاضعة للضريبة شخصية إعتبارية مستقلة عن الشركاء أو المساهمين.

وحددت المادة (٩٣) اساس ربط الضريبة على أنه صافي الدخل المكتسب خلال السنة الضريبية محتسبا على أساس نتائج العمليات التي قامت بها الشركة مع خصم المصروفات التي دفعت فعلا للحصول على ذلك الدخل. كما حددت المادة (٩٤) دخل فروع الشركات الاجنبية بأنه ذلك الجزء من إجمالي الدخل الناتج من نشاطها في ليبيا. وللحيلولة دون أية إمكانية للتهرب من هذه الضريبة، وللتأكد من أن الشركات لا تغالي في المبالغ التي تقوم بدفعها بحجة المكافآت أو مرتبات لاعضاء مجلس الادارة، فإن المادة (٩٨) تضمنت نصاً يرفض السماح بإستقطاع أي مكافأة أو مرتب يدفع لاعضاء مجلس الادارة. هذا وقد سمح القانون للشركات بأن تستعمل السنة المالية الخاصة بها كأساس لربط الضريبة.

وحددت المادة (٩٩) سعر الضريبة على الشركات على أساس تصاعدي يتراوح ما بين ١٥٪ الى ٢٥٪ موزعة كالتالي:

١٠٠٠٠ دينار الاولى ــ ١٥٪
٤٠٠٠٠ دينار التالية ــ ١٨٪
٥٠٠٠٠ دينار التالية ــ ٢٠٪
ما تجاوز ١٠٠٠٠٠ دينار ــ ٢٥٪

(٥) ــ الجزاءات:

يتضمن هذا الجزء من القانون على الجزاءات التي

تفرض في حالات مخالفة نصوص هذا القانون. وقد أعطى الاعتبار الى الجزاء التدريجي على أساس درجة المخالفة بحد أدنى وأقصى للعقوبة. وقد أتاح القانون إمكانية الجمع بين كل من الغرامة (٥ دينار ــ ٥٠٠ دينار)، والسجن (٣ أشهر ــ ١٢ شهراً) أو الاقتصار على احداهما. وكان الغرض من ذلك هو ضمان المرونة في التنفيذ بجعل العقوبة متناسبة مع درجة المخالفة، وهو إجراء أعتبر ذا فاعلية نظراً لمضاعفة العقوبة بجمعها بين الغرامة المالية والسجن. ولتخفيض ما تتكبده الخزانة العامة من خسائر نتيجة تتبع المخالفين، فقد نص القانون على أن يدفع المخالف (المتهرب) تعويضاً يتناسب مع الخسارة الناتجة من الضياع في الوقت والمال والجهد.

(٦) ــ أحكام ختامية:

تضمن هذا الجزء من القانون نصوصا لتحقيق بعض الاهداف وهي:

أ) مساعدة إدارة الضرائب لتأدية الواجبات المنوطة بها بمقتضى هذا القانون.

ب) تسهيل إجراءات ربط الضريبة وتحصيلها.

جـ) مراقبة حالات التهرب من الضريبة.

وأعطت المادتين (١١٢، ١١٤) لموظفي مصلحة الضرائب حق الاطلاع على أية سجلات أو وثائق يعتبرونها ضرورية لتنفيذ أحكام هذا القانون. وبناء عليه فقد الزمت المادة (١١٢) الدوائر الحكومية والهيئات العامة بالسماح لموظفي مصلحة الضرائب بالاطلاع على كافة الوثائق التي تكون بحوزتهم، فضلا عن أنها أعتبرت أية معارضة على أساس الاحتفاظ بسرية المعلومات باطلة. ويعتبر كذلك الزامي على كافة محرري العقود والمتخصصين في مجال التوثيق أن يبلغوا إدارة الضرائب فوراً عن أية تصرف أو سند أنجز بواسطتهم ويتضمن دخلا خاضعاً للضريبة.

هذا الاستعراض السريع لمحتويات القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨م اعطى فكرة عن الأهداف التي حاول المشرع تحقيقها، نذكر منها الأهداف الرئيسية التالية:

أ) إخضاع كافة النشاطات للضريبة، وقد سبب في تبني هذا الهدف ثلاث مشاكل رئيسية في طبيعة وتركيب قوانين الضرائب في الفترة ما قبل سنة ١٩٦٨م. المشكلة الاولى كانت في وجود ثلاث سياسات مختلفة لضريبة الدخل لا علاقة لاحداها بالأخرى. المشكلة الثانية كانت ناتجة عن قلة إيراد الضريبة بسبب إنخفاض نسب الضريبة. المشكلة الثالثة كانت بسبب قلة عدد الدخول الخاضعة للضريبة وعدم ترابط الموجود.

ب) حقق القانون بعض الاهداف الاجتماعية وذلك بتطبيق أسعار تصاعدية (الضريبة العامة على الدخل والضريبة على الشركات) لتقليل الفوارق بين الدخول.

جـ) حاول القانون تحقيق بعض الاهداف الاقتصادية وذلك بتقسيم الدخول حسب مصادرها، وعلى سبيل المثال سعر الضريبة على الدخل من العمل (المرتبات) أقل من سعر الضريبة على الدخل من رأس المال (العقارات).

د) أعفى القانون توزيعات الشركات الى مساهميها من الضريبة العامة على الدخل لتفادي حدوث الازدواج.

وبالرغم من التحسن الكبير في هذا القانون عما كانت عليه قوانين ضرائب الدخل السابقة، إلا أنه لم يخلو من بعض نقاط الضعف نورد أهمها فيما يلي:

أ) كانت نسبة ضريبة الدخل من العقارات (١٥٪) منخفضة إذا قورنت بنسبة (١٣٪) على الدخل من التجارة والصناعة والحرف، لأن الدخل الأول يعتمد على رأس المال وعنصر المخاطرة فيه يعتبر أقل من الثاني. وعليه فأن ٢٪ فرق يعتبر غير عادل.

ب) حددت اللائحة التنفيذية للقانون نسب مختلفة للاستهلاك السنوي للاصول الثابتة على أساس طريقة القسط الثابت. وتعتبر هذه الطريقة غير صالحة لكل نشاط، بالاضافة الى أنه لم تكن هناك نسب خاصة باستهلاك الاصول غير الملموسة.

جـ) لم يكن مسموحا للدخول الخارجية للمقيمين في البلاد بالاعفاء مقابل الحد الادنى اللازم للمعيشة، وتعتبر هذه المعاملة غير عادلة خاصة بالنسبة لاولئك الذين لا يحققون دخولا أخرى.

د) تعتبر نسب الضريبة العامة على الدخل منخفضة جدا. فلو نظرنا الى السعر الحقيقي لوجدنا أنه بسيط، فمثلا إجمالي دخل قدره ٦٠٠٠ دينار، فإن ٢٠٠٠ دينار تخضع للضريبة (الـ ٤٠٠٠ دينار الاولى معفاة) وهكذا:

٢٠٠٠×٥٪= ١٠٠ دينار أو سعر حقيقي قدره ١,٦٧٪ وهو منخفض جداً ولا يفي بالغرض الذي فرض من أجله.

هـ) لم تكن الاعفاءات الخاصة بالحد الأدنى اللازم للمعيشة كافية، حيث ميز القانون فقط بين الاشخاص

المتزوجين وغير المتزوجين، ولكنه لم يعط أي إعفاء لعدد أفراد الاسرة، حيث أن عائلة تتكون من عشرة أشخاص ينبغي أن تعامل معاملة تختلف عن عائلة صغيرة أو لا أطفال لها.

و) كان ينبغي فرض أسعار تصاعدية على الدخول الخاضعة للضرائب النوعية، حيث أنه من غير العدل فرض نفس سعر الضريبة على دخل ١٠٠٠ دينار، ١٠٠٠٠٠ دينار.

ز) كان ينبغي على المشرع أن يشجع رأس المال الاجنبي الذي يجلب الخبرات الفنية والادارية.

ح) سمح القانون بترحيل الخسائر لمدة خمس سنوات تالية بغض النظر عن طول المدة التي يستغرقها إسترداد هذه الخسارة، وكان ينبغي أن يسمح بترحيل هذه الخسائر الى أن تنتهي أو تمنح مزية الترحيل الى سنوات سابقة حقق فيها أرباح.

ثانياً ــ القانون رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٣م:

لا يختلف هذا القانون كثيرا عن القانون السابق، حيث وضع بنفس الطريقة التي وضع بها القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٨م. وقسم هذا القانون الى ستة أجزاء أضيف الى الجزء الثاني فصل جديد يتضمن ضريبة نوعية جديدة على فوائد الودائع لدى المصارف وحسابات التوفير. الغيت في هذا القانون ٦ مواد من القانون السابق، وأضيفت ٨ مواد، في حين أن ١٠ مواد أدخل بعض التعديل على محتوياتها. وفيما يلي نستعرض الخصائص الرئيسية للقانون الجديد.

(١) أضيفت ثلاث مواد جديدة تتعلق بالضريبة على فوائد الودائع لدى المصارف وحسابات التوفير.

(٢) تغيرت المادة (٨٣) قليلا لتتضمن توزيع دخل الشركات، حيث أن الدخل الموزع للشركاء أو المساهمين قد أصبح خاضعاً للضريبة العامة على الدخل.

(٣) تحتوي المادة (٣٩) وهي جديدة، على إعفاءات خاصة بقطاع التأمين تتعلق بما يلي:

أ) أقساط التأمين على الحياة المدفوعة لصالح الممول أو زوجته أو أولاده بنسبة أقصاها ١٠٪ سنويا من صافي الدخل الخاضع للضريبة أو ٢٥٠ دينارا سنوياً أيهما أقل.

ب) قسط التأمين المدفوع لصالح الممول عن التأمين العام كالحريق والسرقة بنسبة أقصاها ٥٪ سنوياً من صافي الدخل الخاضع للضريبة أو (٢٠٠) ديناراً سنوياً أيهما أقل.

(٤) عدلت المادة (٤١) بحيث أتاحت خصم ٢٠٪ مقابل مصروفات الصيانة من مجموع الدخل من العقارات بدلا من ١٥٪ في القانون السابق.

(٥) أعفت المادة (٧١) وهي جديدة، كل مواطن غير ليبي من الضريبة إذا دخل البلاد بتأشيرة دخول مؤقتة للعمل، على ألا تتجاوز مدة إقامته شهراً في السنة

(٦) عدلت حدود الاعفاء مقابل الأعباء العائلية الى ٤٨٠ ديناراً سنوياً بالنسبة لغير المتزوجين، ٧٢٠ ديناراً سنوياً للمتزوجين بدون اطفال، ٩٠٠ دينار سنوياً للمتزوجين والأرامل والمطلقين الذين يعولون أطفالا.

(٧) سمحت المادة (١٠٣) وهي جديدة، بخصم قدره ٣٠٪ من الضريبة الواجبة الدفع على الشركات الليبية بشرط أن تكون قائمة بجميع التزاماتها القانونية.

(٨) عدلت العقوبات (الجزاءات) بحيث شملت كل من التعرض للسجن لمدة من (٦) أشهر الى سنة، والغرامة المالية التي تتراوح ما بين ٢٠ دينارا و١٠٠٠ دينار.

(٩) تخضع كافة الضرائب النوعية (ما عدا الضريبة على الدخل من الزراعة، الدخول الخارجية، دخل الودائع لدى المصارف وحسابات التوفير) والضريبة العامة على الدخل والضريبة على دخل الشركات للاسعار التصاعدية، مع إرتفاعها بالنسبة للضريبة العامة على الدخل والضريبة على الشركات عما كانت عليه في القانون السابق.

رابعاً ــ نقد قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣م

يعاني هذا القانون، كسلفة، من بعض العيوب الجوهرية نورد أهمها فيما يلي:

(١) إستخدام القانون الأسعار التصاعدية لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية من حيث تقليل الفوارق بين الدخول وذلك بإصابة الدخول المرتفعة بأسعار مرتفعة. يتضح كذلك من مقدمة القانون بأن القانون يراعي التفرقة بين مصادر الدخل بحيث تفرض أسعار أقل من الدخل المكتسب من العمل فقط ويتدرج في الارتفاع بهذه الاسعار حتى يصل الى أعلاها على الدخل المكتسب من رأس المال فقط. ولكن من الملاحظ أن المشرع فشل في تحقيق هذا الهدف وفيما يلي بعض الامثلة:

أ) يخضع دخل قدره ٤٨٠١ دينارا سنويا من المرتبات

لسعر ضريبة قدره ٢٠٪ بينما يخضع نفس الدخول من التجارة والصناعة والحرف لنفس النسبة.

ب) يخضع دخل فيما بين ٦٦٠١ دينار و ٨٤٠٠ دينار سنويا من المرتبات لسعر ضريبة قدره ٢٥٪، بينما يخضع دخل ما بين ٦٠٠١ و ١٠٠٠٠ دينار سنويا من العقارات الى نفس النسبة.

جـ) يخضع الدخل الذي يزيد عن ٨٤٠٠ دينار سنويا من المرتبات والأجور الى سعر ضريبة قدره ٣٥٪، بينما لا يخضع الدخل من العقارات بما يزيد عن ١٠٠٠٠ دينار سنويا لاكثر من ٢٥٪. وللتوضيح فإن دخل قدره ١٢٠٠١ دينار سنويا من المرتبات يخضع لسعر ضريبة قدره ٣٥٪ بينما نفس الدخل من التجارة والصناعة والحرف يخضع لسعر ضريبة قدره ٣٠٪، ونفس الدخل من العقارات يخضع لسعر قدره ٢٥٪ فقط... وعليه، فإن الصورة تبدو معكوسة، ونجد أن المشرع ناقض نفسه عند وضع هذه النسب، ناهيك عن أن الضريبة على المرتبات والاجور تدفع بواقع ١٠٠٪ حيث لا يمكن التهرب منها لانها تحجز عند المنبع، بينما التهرب من دفع الضريبة على الدخل الحقيقي بالنسبة لمصادر الدخل الاخرى يعتبر كبيرا مهما بلغت درجة نزاهة الممولين من هذه الانشطة ومهما بلغت دقة وكفاءة الجهاز الفني بمصلحة الضرائب.

(٢) تبدو المادة (٣٦) متناقضة، ففي الفقرة الأولى ما ينص على أنه إذا جاوز الدخل حدود الاعفاء مقابل الأعباء العائلية، فرضت الضريبة على ما زاد عليها. ولكن نجد المشرع الحقها بجملة تنص على الاتي: «ويدخل حد الاعفاء في حساب الشريحة الأولى من الدخل».(٧) فمن الفقرة الاولى نجد أن المشرع قصد أن المبلغ أو الدخل الخاضع للضريبة يبدأ بعد خصم حد الاعفاء المذكور، لكن الفقرة الثانية تعني أن حد الاعفاء يدخل في الشريحة الاولى. عليه نلاحظ أن المشرع أعطى باليمين وحاول أن ينقص ما أعطاه باليسار، وكان الأجدر أن يتم توزيع الدخل على الشرائح بعد طرح الاعفاء ويبدأ بتطبيق الأسعار الموجودة بالقانون حتى يتم الاستفادة من حد الاعفاء الذي أقره القانون.

وتوجد فقرة في المادة (٣٦) تنص على «... ٩٠٠ دينار إذا كان متزوجا أو أرملا أو مطلقا ولهم أطفال يعولوهم...(٨)» يجب تعديل هذه الفقرة إلى «... ٩٠٠ دينار إذا كان متزوجا أو أرملا أو مطلقا ولهم من يعولوهم» والغرض من ذلك هو أنه في ليبيا من المألوف ان يوجد في الاسرة أفراد غير الزوجة والأولاد مثل الوالدين والأخوة صغار السن والأخوات وغيرهم.

حدود الاعفاء في هذا القانون هي نفسها الحدود الواردة في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨م (باستثناء حد الاعفاء الجديد الخاص بالممول الذي لديه أطفال يعولهم). ولا يخفى أن هذه الحدود قد وضعت على أساس مستوى الاسعار والمعيشة في عام ١٩٦٨م.

وبالطبع تغير مستوى المعيشة في عام ١٩٧٣م (صدور القانون الحالي) وكذلك ليس هو نفس مستوى المعيشة في عام ١٩٨١م. ومن ثم ينبغي أن يرفع المشرع هذه الحدود.

(٣) جاء في المادة (٣٩) من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣م النص التالي «يعفى من الضرائب المفروضة على الدخول المشار إليها في البنود أ، ب، جـ، د، هـ، من المادة (٣٥) المبالغ الاتية:(٩)

أ) أقساط التأمين على الحياة لمصلحة الممول أو زوجته أو أولاده الذين يعولوهم أو من يعولهم وذلك بحد أقصى ١٠٪ سنويا من صافي الدخل الخاضع للضريبة أو ٢٥٠ دينار أيهما أقل.

ب) أقساط التأمين العامة كالحريق والسرقة لمصلحة الممول وذلك بحد أقصى ٥٪ من صافي الدخل الخاضع للضريبة أو ٢٠٠ دينار أيهما أقل.

والسؤال الذي يجب أن يثار هو: ما هو الأساس الذي تحتسب عليه نسبة أقساط التأمين؟ هل هو دعاء الضريبة الذي يتحدد قبل خصم الحد الأدنى اللازم لاعباء المعيشة أم بعد خصمه؟ لقد جاء تفسير مصلحة الضرائب بأن الحد الخاص بأعباء المعيشة يخصم أولا ثم تستنزل نسبة أقساط التأمين. هذا التفسير مرفوض لأن

(٧) أمانة الخزانة، مصلحة الضرائب، موسوعة الضرائب في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس، ليبيا ١٩٧٧م، ص ٢٠

(٨) نفس المرجع.

(٩) نفس المرجع السابق، ص ٢١.

قسط التأمين بنسبة من صافي الدخل. السؤال المطروح هنا: ما هو وضع الممول الذي يقوم بدفع أقساط تأمين وأتضح في نهاية العام أنه حقق خسارة؟ الواضح أنه لن يستفيد من الاعفاء، فأين تشجيع قطاع التأمين في هذه الحالة ؟.

ولتفادي الخطأ الفني والتعارض الموجود في تطبيق المادة (٣٩) من القانون نورد التعديلين التاليين:

أ) يجب أن يتم خصم وإستنزال قيمة أقساط التأمين قبل خصم الاعفاء مقابل الأعباء العائلية للوصول لصافي الدخل الخاضع للضريبة، لان الاعفاءات الخاصة بالتأمين يمكن إعتبارها مصروفات تخصم من الايراد لانها:

ـــ تؤثر في دخل الممول في حالة تعرض الممول لأي حادث.

ـــ يمكن مقارنتها بالتبرعات للجهات الخيرية المعترف بها.

ولاعتبار قيمة أقساط التأمين مصروف يمكن إستقطاعه من الايراد، يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

ـــ أن يكون المصروف حقيقياً ومؤكداً.

ـــ أن يكون المصروف مرتبطا بالسنة المالية المدفوع خلالها.

ب) يجب ألا تربط قيمة أقساط التأمين بصافي الدخل.

(٤) حدد القانون مدة التقادم بالنسبة لحق الدولة في المطالبة بما هو مستحق لها بمضي عشر سنوات. ويبدو من هذا أن مصلحة الضرائب رأت عجز جهازها الاداري في متابعة جميع الاقرارات فزادت مدة التقادم، وكان الاجدر أن تعمل المصلحة على زيادة كفاءة جهازها الاداري بدلا من تحميل الممول قصور هذا الجهاز، وعليه يجب تخفيض هذه المدة.

(٥) صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣م في ١٩ سبتمبر ١٩٧٣م، وسرى مفعوله إعتبارا من أول أكتوبر ١٩٧٣م، وقد نصت المادة الرابعة من قانون إصدار قانون ضرائب الدخل على أن «الدخول التي تتحقق بعد التاريخ المشار إليه (أول أكتوبر) فتسري عليها أحكام هذا القانون المرافق ولو كانت متعلقة بمدد سابقة على ذلك التاريخ.(١١) ونلاحظ من هذه الفقرة التعسف الصارخ به كثيراً من الخطأ من الناحية الفنية، وكذلك يتعارض مع ما جاء فى المذكرة التوضيحية للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣م حيث حددت المذكرة الأهداف التي يحققها القانون، ومنها: «تشجيع قطاع التأمين بإعفاء مقابل أقساط التأمين من الضريبة في حدود معينة»(١٠). يظهر هذا التعارض جليا عند التطبيق العملي، فلو فرضنا أن ممول حقق دخل من المرتبات قدره ٢٠٠٠ دينار في السنة (وهذا يعتبر الى حد ما متوسط الدخل في ليبيا خاصة في وقت صدور القانون). وقام الممول بالتأمين على حياته وحياة زوجته وإبنه بمبلغ قدره ٢٠٠ دينار. إذا طبق تفسير مصلحة الضرائب لوجدنا الوضع التالي: (سوف نتجاهل ضريبة الجهاد وإشتراكات الضمان والدمغة).

	إجمالي الدخل	٢٠٠٠ دينار
يخصم:	حد الاعفاء مقابل الأعباء العائلية	٩٠٠
	صافي الدخل الذي يحسب عليه قسط التأمين	١١٠٠
	يستنزل قسط التأمين:	
الاقل من:	المبلغ المدفوع ٢٠٠ دينار او ١٠٪ من صافي الدخل ١١٠ دينار او ٢٥٠ دينار	١١٠
	صافي الدخل الخاضع للضريبة	٩٩٠ دينار

نلاحظ من المثال السابق أن الممول إستفاد فقط بمبلغ ١١٠ دينار مقابل أقساط التأمين، في حين ما دفع فعلا هو ٢٠٠ دينار. وهذا فيه احجاف بالممولين ذوي الدخول المتوسطة أو المحدودة، حيث أن ممول متزوج ويعول ويحقق دخل قدره ٣٤٠٠ دينار أو أكثر من المرتبات سوف يستفيد من الحد الادنى لقيم أقساط التأمين المسموح بها وهي ٢٥٠ دينار. من الواضح أن ذلك التفسير لا يشجع على الاتجاه الى مجال التأمين إذا كان الممول قد دفع قيمة معينة ولا يستطيع إستنزالها من الدخل الخاضع للضريبة، وكذلك فيه تحيز لذوي الدخول العالية.

وتوجد نقطة أخرى جديرة بالانتباه وهي ربط قيمة

(١٠) نفس المرجع السابق، ص ٤٩.

(١١) نفس المرجع.

في المعاملة بين الممولين الخاضعين لاحكام هذا القانون، فلقد خضع دافعو الضريبة على المرتبات والأجور لأحكام القانون السابق لمدة تسعة أشهر (سعر الضريبة كان أقل)، بينما خضع دافعوا الضريبة على الدخول الأخرى لأحكام القانون الجديد لمدة سنة كاملة، ولقد رأينا إرتفاع الأسعار وإدخال التصاعد في هذا القانون الجديد.

(٦) يسمح هذا القانون بإستخدام طريقة القسط الثابت بالنسبة لاستهلاكات الأصول الثابتة. وكما هو معروف تعتبر طرق الاستهلاك المعجلة أفضل من حيث التشجيع على الاستثمارات في الاصول الثابتة.

(٧) يخضع وفقاً لاحكام هذا القانون الدخل الناتج من مساهمة إحدى الشركات الخاضعة لضريبة الشركات في شركة أخرى خاضعة لضريبة الشركات لتلك الضريبة مرة أخرى عند محاسبة الشركة المساهمة عن دخلها. وكان يجب ألا يخضع هذا الجزء للضريبة مرة أخرى لان إخضاعه يعتبر إزدواجا إقتصاديا، ومن الضرورى تشجيع الشركات الليبية خاصة وليبيا تمر بمرحلة تحول، ولا شك أن الشركات الليبية تنقصها الخبرة في كثير من المجالات، وعليه تحتاج الى أن تدخل في مساهمات مع شركات أجنبية على شكل تكوين شركات مؤقتة (محاصة) لتنفيذ الكثير من الأعمال.

(٨) تنص المادة (٣٨) من القانون على أنه لا يسري تغيير في الحالة الاجتماعية أو العائلية للممول إلا إعتبارا من أول السنة الضريبية التالية لتاريخ حدوثه. وكان الاجدر أن تنص المادة على أن لا يسري تغيير في الحالة الاجتماعية أو العائلية للممول إلا إعتبارا من أول الشهر التالي لحدوثه.

(٩) تنص المادة (١٠٣) من القانون على أن «يستنزل ٣٠٪ من الضريبة التي تستحق على الشركات المساهمة الليبية بشرط أن تكون قائمة بالالتزامات المقررة عليها في القانون».(١٢) وقد شملت هذه الالتزامات «كافة الالتزامات القانونية المقررة على الشركة بإعتبارها ممولا لضريبة الشركات، كما تشمل أيضا التزاماتها الضريبية كرب عمل ملتزم بإقتطاع وتوريد ضريبة الأجور والمرتبات وما في حكمها طبقاً لاحكام القانون».(١٣) وكان يجب على المشرع أن يستخدم هذا الحافز في توجيه الشركات الليبية نحو الاستثمار في مجالات معينة، يحددها المسئولون عن رسم السياسة الاقتصادية للبلاد، للمساعدة في دفع عجلة التقدم، بدلا من إعطاء هذا الحافز لاي شركة فقط لقيامها بدفع ضريبة الشركات وتوريد ضريبة الأجور والمرتبات، علما بأن هذه الأعمال تعتبر ضمنيا أعمال أساسية يجب على كل الشركات القيام بها.

الخاتمة والتوصيات

تتبعت في هذه الدراسة تطور قوانين ضريبة الدخل منذ إصدارها قبل الحرب العالمية الثانية وحتى أحدث قانون لها. ويبين هذا المسح المدى الذي تطور إليه بناء هيكل ضريبة الدخل، ولا يخفى مقدار ما يحتاجه من إعادة نظر وتطوير مستمر.

ولما كانت الضرائب مطلوبة وتحدد بآثارها، فإن عمل المشرع لقوانين الضرائب لا يعتبر سهلا كما قد يتبادر الى الذهن. فعلى المشرع أن يوفق بين عدة متناقضات فعلى سبيل المثال عليه أن يحقق توازنا عادلا بين: أولا، الحصول على إيرادات عالية من الضرائب مع وجود هيكل عادل لهذة الضريبة، ثانياً، مجموع الايرادات المتحصلة والمصروفات التي أنفقت في تحصيلها، ثالثاً، تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وهذه تتطلب إعطاء بعض الاعفاءات.

ان المشرع، بديهيا، لن ينجح في إيجاد قانون ضريبي مناسب يقابل الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، ويحقق توازناً عادلا ما لم يخضع الهيكل الضريبي الى دراسة علمية غاية في الدقة والموضوعية والشمول. ويعتبر وجود مثل هذه الدراسة ضرورة ملحة في ليبيا. بالاضافة الى أن الضرائب تفرض في مجتمع معين لتحقق ما تهدف إليه فلسفته الاقتصادية والاجتماعية. عليه فان تغيير قانون ضرائب الدخل الحالي يعتبر ضروريا لأنه، كما رأينا، لا يتمشى مع الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ونظراً لتحديد مجال هذه الدراسة فان وضع التصور الجديد يعتبر خارج نطاق هذه الدراسة، ولكن نورد بعض التوصيات فيما يلي:

١) ضرورة تخفيض اسعار الضريبة بالنسبة للمرتبات والأجور.

٢) ضرورة رفع الحد الادنى اللازم للمعيشة حتى يتمشى مع الظروف الاقتصادية الحالية آخذين في الاعتبار التغير

(١٢) نفس المرجع السابق، ص ٣٩.
(١٣) نفس المرجع السابق، ص ٢٠٣.

في مستوى الأسعار كل سنة.
٣) ضرورة السماح بإستخدام طرق الاستهلاك المعجلة بالنسبة للاصول الثابتة.
٤) يجب تحديد طرق تقييم مخزون البضاعة في آخر المدة، ووضع شروط التغيير من طريقة لاخرى.
٥) يجب إعادة النظر في الضريبة العامة على الدخل من حيث الغاؤها، حيث أصبح لا ضرورة لها مع تقارب الدخول.
٦) يجب العمل على مراجعة وتقييم القانون كل سنة نظراً للتغيرات السريعة التي تحدث حيث يلاحظ أن القانون الحالي بدء العمل به من أول أكتوبر ١٩٧٣م، وها نحن في أواخر عام ١٩٨١م، ولم يحدث تغير في كثير من البنود الهامة. وعلى سبيل المثال لا الحصر: الحد الأدنى اللازم لاعباء المعيشة، والضريبة على الدخل من العقارات حيث أصبح لا ضرورة لها بعد صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٨م.

المراجع

أولا ــ المراجع العربية

١) أمانة الخزانة، موسوعة الضرائب في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس، ١٩٧٧م.
٢) وزارة المالية، قانون ضرائب الدخل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨م، طرابلس، ١٩٦٨م.
٣) محمد بن يونس وعبد الحميد النيهوم، موسوعة القوانين في ليبيا، بنغازي، ١٩٦٤م.

ثانيا ــ المراجع الأجنبية

1. Ahmed, S.H., *Survey of Taxation in Libya* (Tripoli: United Nations Mission in Libya, 1952).
2. , *Recommendations on Taxation in Libya*, New York: United Nations, 1954.
3. Heitmann, G., *An Analytical Model of the Libyan Economy*. Tripoli: Ministry of Planning and Development, 1966.
4. Lindberg, John, *A General Economic Appraisal of Libya*, New York: United Nations, 1952).
5. Nunn, G.N.N. *Economic Planning and Development in Libya*, Tripoli: United Nations Mission in Libya 1962).

الملخصـــــات

مشاكل وقيود التخطيط والتنمية في ليبيا

د. أحمد منيسي * و د. علي عطية عبد السلام **

على الرغم من أن طموحات خطط التنمية في ليبيا كبيرة، وعلى الرغم من كبر حجم مخصصات وإنفاقات التنمية، إلا أنه غالبا ما يكون هناك قصورا في تحقيق أهداف التنمية، ولعل مرد ذلك لاسباب كثيرة، بعضها ذو طبيعة مؤقتة وبعضها مزمن.. ومن بين هذه العوامل ما يلي:

١ــ صغر حجم القوة العاملة في ليبيا حيث تبلغ نسبة من هم دون سن العمل اكثر من ٥٠٪ من السكان.

٢ــ نقص القوة العاملة الماهرة والمدربة.

٣ــ عدم مشاركة المرأة في العمل مشاركة فعلية تتناسب مع حجمها العددي.

٤ــ إن العمال غير الليبيين يكونون ما بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من القوة العاملة في ليبيا، وقد يحدث لاسباب غير متوقعة أن ينسحب جلهم أو كلهم من ميدان العمل كما حدث سنة ١٩٧٧م.

٥ــ التغير في النظام الاقتصادي وما تبعه من تغير في الهيكل الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية مما أدى ــ في المرحلة الانتقالية ــ الى تأخير في تنفيذ بعض مشاريع التنمية.

٦ــ تنفيذ قانون التجنيد الاجباري سنة ١٩٨٠م وما صاحبه من إنخراط كثير من الشباب في سلك الجندية.

٧ــ عدم كفاية القدرات الادارية.

٨ــ هذا بالاضافة الى بعض العوامل الطبيعية الاخرى مثل عدم إنتظام الامطار.

كل ذلك قد يجعل من العسير الوصول إلى أهداف خطط التنمية على النحو المتوقع، على الرغم مما يبذل فيها من عناية وحماس.

---

* أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد ــ جامعة قاريونس، بنغازي

** أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد ــ جامعة قاريونس، بنغازي

تنظيم التسويق اللامحدود
(نموذج مقترح) *

أحمد عرفه **

تبدو أهمية التسويق اللامحدود في العصر الحديث بظهور المنشآت الضخمة وكبر أحجام إنتاجها وتنوعها وإنتشار وحداتها في مناطق غير محدودة، وكذا بإنتشار اسواق تلك المنشآت في مناطق شاسعة سواء كان ذلك على المستوى المحلي بالنسبة للمنشآت المحلية أو على المستوى العالمي بالنسبة للمنشآت الدولية.

ونتيجة لذلك فإن أهمية خلق التنظيم الفعّال لتسويق منتجات تلك المنشآت، بدت ضرورية في العصر الحديث خاصة وأن هناك عقبات عديدة تواجه تلك المنشآت عند قيامها بوضع التنظيم الفعّال لأنشطتها التسويقية اللامحدودة. وعليه فإنني أتقدم بهذا النموذج المقترح عسى أن يمد رجال الأعمال بأساس علمي يمكن الاستناد عليه في تطوير التنظيم الفعّال للتسويق اللامحدود بمنشآتهم، وعسى أن يساعد ذلك النموذج الباحثين في هذا المجال بما يمكّنهم من الاضافة والتطوير، والمقال يعالج المداخل المختلفة لتنظيم التسويق اللامحدود مقترحا الأساليب والطرق التي تمكّن من خلق الفعالية لكل مدخل منها. علماً بأن اختيار هذه المداخل هو مسألة إعتبارية تعتمد على ظروف المنشأة الداخلية والخارجية، وكذا درجة التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية للمنشأة وأيضا مقدرة المنشأة على تطبيق أي من هذه المداخل بمعنى الاستفادة القصوى من مزاياه والتقليل الى أدنى حد من العقبات التي قد تواجه تطبيقه. وعلى القارئ الرجوع إلى أصل المقال باللغة الانجليزية للاطلاع على التحليل التفصيلي والصورة المتكاملة للنموذج المقترح.

---

* أحمد عرفه، تنظيم التسويق اللامحدود (نموذج مقترح)، ملخص لمقال مطروح بالانجليزية.

** محاضر مساعد بقسم إدارة الأعمال ـــ كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس ـــ وتحصل على ماجستير إدارة الأعمال من جامعة تاكساس، ويدرس لدرجة الدكتوراه في التسويق الدولي بجامعة مدينة نيويورك بأمريكا وفي اجازة من برنامج الدكتوراه حاليا.

التحديث وأزمة الشرعية في النظام السياسي الليبي قبل الثورة

د. محمد زاهي المغيربي *

يمثل مفهوم التحديث ركنا أساسيا في الدراسات المتعلقة بالنظم السياسية المقارنة والتنمية السياسية، وتمثل ظاهرة التحديث، لدى أغلب هذه الدراسات، تغيرات جذرية وأساسية في العلاقات الأجتماعية والأقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع نتجت عن وجود ظاهرة تاريخية امتد أثرها وتأثيرها على العالم أجمع، وتتمثل هذه الظاهرة في التطورات العلمية والاتجاه بعيدا عن العلاقات والاوضاع التقليدية والاعتماد على التحليل العقلي العلمي،، وبمعنى آخر تمثل ظاهرة التحديث مرحلة الانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع المتمدن.

وترتبط ظاهرة التحديث بظاهرة سياسية أخرى هي ظاهرة الشرعية. والشرعية تعني قبول أفراد المجتمع لقرارات وتصرفات السلطة الحاكمة، لاحساسهم بشرعية هذه القرارات وشرعية السلطات ذاتها في إتخاذ مثل هذه القرارات، ويستمد النظام السياسي شرعيته من عدة أسس فقد يكون أساسها عقائدي، أو شخصي، أو قد يكون مرتبطا ببنيات وعلاقات وقواعد محدده.

وترتبط أزمة الشرعية بظاهرة التحديث من واقع أن التحديث وما يصحبه من تغيرات قد تؤدي الى تعديل أو تغيير طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، وبالتالي قد تتعرض الأسس التي يستمد النظام منها شرعيته الى التخلخل بسبب هذه التغيرات التي تؤدى عادة الى بروز فئات وجماعات مختلفة لها اتجاهات وأفكار تختلف عن إتجاهات وأفكار النظام القائم، وبذا يفقد النظام شرعيته لدى هذه الفئات والجماعات.

ولقد تمثلت هذه العلاقة بين التحديث والشرعيه بوضوح في النظام السياسي الليبي قبل الثوره حيث أن شرعية النظام كانت مستمدة أساسا من الصفة الدينية للملك بحكم كونه رئيسا للطريقة السنوسية، ولم يكن هناك إرتباط عقائدي بين النظام وغالبية السكان، ولكن ظاهرة التحديث وما صاحبها من تغيرات إجتماعية مثل إنتشار التعليم، والهجره من الريف الى المدن وبروز فئات وجماعات جديدة ذات إتجاهات وآراء تختلف جذريا عن اتجاهات وآراء النظام القائم، أدت الى إنهيار أساس شرعية النظام ، وبالتالي فقد النظام مقومات بقائه وإستمراريته.

---

* أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس.

تقدير الدرجة النهائية للطالب

د. أحمد زوغو ميمون *

مقدمة:

نفرض أن مجموعة من الطلبة أعطوا ثلاثة إمتحانات خلال الفصل الدراسي وإمتحان في نهاية الفصل لمادة معينة.

ولنفرض أن Y_1 ترمز إلى أقل درجة تحصل عليها الطالب في الامتحانات الثلاثة الاولى، Y_2 ترمز إلى الدرجة التي تليها ثم Y_3 ترمز إلى أكبر درجة تحصل عليها الطالب، أما Y_4 فترمز إلى درجة الطالب في الامتحان الأخير.

$$0 \leqq Y_i \leqq 100;\ i = 1, 2, 3, 4$$

إذا كان الأستاذ متسامح فإنه ممكن أن يتجاهل درجة الطالب الأقل في الامتحانات الثلاثة الأولى ويمنحه الدرجة النهائية.

$$y = w\,(Y_2 + Y_3) + (1 - 2w)\,Y_4,$$

حيث w ترمز إلى الأهمية النسبية للامتحانات.

$$0 < w < {}^1/_2,\ {}^0 \leqq y \leqq 100$$

أما إذا كان الأستاذ ليس لديه أي معلومات عن نتائج طالب في أحد الامتحانات الثلاثة الأولى، فإنه يحاول تقدير درجة الطالب النهائية Y بأحد الطرق التالية

$$\hat{Z}_1 = 2w\ (\text{أكبر درجة متاحة}) + (1 - 2w)Y_4,$$

$$\hat{Z}_2 = \frac{1}{1-w}\,[\,w\ (\text{أكبر درجة متاحة}) + (1 - 2w)\,Y_4],$$

$$\hat{Z}_3 = w\ (\text{مجموع الدرجات المتاحة}) + (1 - 2w)\,Y_4;$$

الدرجة المتاحة هي (Y_1 ,Y_2) أو (Y_2, Y_3) أو (Y_1, Y_3).

هذه المقالة تقارن هذه الطرق تحت شروط مختلفة تتناسب مع إحتمال فقد الطالب لأحسن درجة في الامتحانات.

كما تقترح الطريقة التي تعطي درجة نهائية أفضل للطالب.

---

* أستاذ بقسم الاحصاء ــ كلية الاقتصاد والتجارة ــ جامعة قاريونس

ميكانيكية التغير
في فئات أعمار السكان في ليبيا

د. محمد جمعه الروبي *

في هذا المقال تمت دراسة توزيعات السكان في ليبيا فيما يتعلق بالجنس والعمر، وذلك خلال سنوات التعداد السكاني العام ما بين سنة ١٩٥٤م وحتى سنة ١٩٧٣م، حيث كان الغرض من الدراسة هو تقصي وجود أي انماط ذات دلالة واضحة في أعمار السكان وربطها بالنماذج المشاهدة في أماكن مختلفة. ويلاحظ هنا أن البيانات المستخدمة في التحليل تعتبر غير دقيقة، إلا أنه لم تبذل أية محاولة لتصحيحها.

لقد لوحظ تواجد زيادة مستمرة في نسبة الأطفال ممن هم تحت ١٥ سنة في الوقت الذي يصاحب ذلك نقص في نسبة عدد السكان من ذوي فئات السن الأعلى.

وقد إنعكس ذلك في الاتجاه المنخفض لمتوسط أعمار السكان، الأمر الذي ينتج عنه زيادة في عدد السكان من ذوي فئات السن الصغيرة أكثر من أي وقت مضى. وهذا يشير الى تحمل العناصر المنتجة في المجتمع لاعباء ومسئوليات كبيرة قد تفوق قدراتهم، الأمر الذي يترتب عليه تبعات ومشاكل إقتصادية وإجتماعية كبيرة.

وهناك تساؤلا قد يطرح حول معرفة ما إذا كان الاتجاه نحو صغر متوسط السن للسكان الليبيين بسبب تغير في معدلات الوفيات أم المواليد. إن معدل الوفيات في ليبيا خلال فترة الدراسة لم تزد كثيرا عن حدها الادنى في سنة ١٩٥٤م. ومن جهة أخرى فإن معدل المواليد لم يشر الى أي إتجاه نحو التناقص بل بقي على مستواه الأعلى لفترة طويلة مع إتجاه نحو التزايد. ولذلك فإن معدل المواليد يبقى هو العامل الأكثر تأثيرا في تحديد إتجاه وحجم فئات الأعمار المختلفة للسكان في ليبيا.

كما يلاحظ أيضا أن ثمة عامل ثالث له تأثيره في تشكيل ظاهرة توزيع الأعمار ألا وهو عامل الهجرة. وفي هذا المجال نلاحظ أن معظم المهاجرين الى ليبيا والذين تزايدوا بإستمرار خاصة بعد إكتشاف النفط، هم من الذكور في سن العمل الأمر الذي ترتب عليه حدوث تغييرات في تكوين فئات أعمار السكان في ليبيا، حيث ظهر هذا التأثير واضحا في نقص نسبة عدد الأطفال والمسنين وزيادة نسبة عدد السكان من ذوي فئات السن المتوسطة. والنتيجة هي زيادة من هم في سن العمل من السكان، وبذلك قل العبء الذي كان ملقى على عاتق القطاع المنتج من السكان. وهذه ملاحظة جديرة بالاهتمام تبين مدى تأثير عامل الهجرة في تكوين فئات السن المختلفة للسكان، وارتباط ذلك بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

وأخيرا يجب الانتباه الى أن أي تحسن ممكن في جودة البيانات في التعدادات السكانية الاخيرة، خاصة المتعلق فيها بمستويات الأعمار سيكون له أعمق الأثر في دراسة أنماط وإتجاهات فئات الأعمار في ليبيا.

---

* محاضر بقسم الاحصاء/كلية الاقتصاد والتجارة/جامعة قاريونس. دكتوراه في الاحصاءات السكانية من جامعة جلاسكو — بريطانيا.

أثر اختلاف المبادىء المحاسبية المتعارف عليها على قرارات الائتمـــان بالمصارف التجاريـــة

د. عبد السلام على العربى *

تعرف المحاسبة بأنها عملية قياس وتوصيل المعلومات المناسبة حول منشأة معينة، لتمكين مستخدمي المعلومات من إتخاذ قرارات سليمة، تؤدي الى الاستخدام الأمثل للموارد النادرة.

وقد شهدت السنوات الاخيرة عدم رضى مستخدموا المعلومات المحاسبية بما تقدمه نظم المحاسبة التقليدية من معلومات. ويمكن تلخيص هذا الاتجاه في نقطتين:

اولا: ان القوائم المالية (كوسيلة لتوصيل المعلومات المحاسبية) لا تظهر كثيرا من المعلومات التي يحتاجها مستخدموا هذه القوائم.

ثانيا: ان المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تستخدم لقياس المعلومات المحاسبية متعددة بدرجة جعلت عملية المقارنة بين المنشآت المتشابهة في حكم المستحيل وذلك نتيجة إختلاف المبادئ المحاسبية المطبقة فى كل منشآة.

كما ادى هذا التعدد في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الى إعطاء إدارة المنشآة فرصة التأثير في القوائم المالية واظهارها بصورة بدت تخفي عدم كفاءتها في إدارة الموارد التي وضعت تحت تصرفها.

وقد أجريت عدة دراسات لتحديد أثر الاختلاف في تطبيق المبادئ المحاسبية على فئات مختلفة من مستخدمي القوائم المالية.

وتعتبر المصارف التجارية من أهم مصادر التمويل القصير الأجل للمنشآت على اختلاف أنواعها، وبالتالي فهي من أهم الطوائف التي تستخدم القوائم المالية.

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على أثر إختلاف تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها على قرارات الائتمان بالمصارف التجارية.

* أستاذ المحاسبة المساعد بكلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، دكتور العربى يحمل شهادة الماجستير ودكتوراه الفلسفة في المحاسبة من جامعة ولاية لويزيانا ـــ بالولايات المتحدة الامريكية.

وقد تم إعداد قوائم مالية لمنشآتين متشابهتين تماما (من حيث نوع النشاط، حجم النشاط، رأس المال.. الخ) ومختلفة من حيث تطبيق المبادئ المحاسبية حيث أعدت القوائم المالية للمنشآة الاولى باستخدام طريقة الوارد أولا صادر أولا لتقييم المخزون السلعي.

وطريقة القسط الثابت لاستهلاك الاصول الثابتة. أما القوائم المالية للمنشآة الثانية، فقد أعدت باستخدام طريقة الوارد اخيرا صادر اولا لتقييم المخزون السلعي وطريقة مجموع سنوات العمر الانتاجي لاستهلاك الاصول الثابتة.

وقد تم اختيار المصارف التجارية الاعضاء في المنطقة السادسة لنظام الاحتياط الفدرالي بالولايات المتحدة الامريكية، والبالغ عددها ٦٦٣ مصرفا.

وقد تم تصميم استقصاء أرفق بالقوائم المالية، بحيث قسمت المصارف الى مجموعتين: المجموعة الاولى واستلمت القوائم المالية من النوع الاولى، أما المجموعة الثانية فقد استلمت القوائم المالية من النوع الثاني.

وقد تم توجيه المصارف المشاركة فى الدراسة بأن المنشآة تنوى التقدم بطلب قرض قصير الاجل بمبلغ (١٥٠٠٠٠) دولار. كما طلب منها تحديد درجة المخاطرة فى هذا القرض آخذة فى الاعتبار المعلومات الواردة بالقوائم المالية فقط واعتبار بقية العوامل ثابتة.

وقد استلمت الردود من ١٢٢ مصرفا فى المجموعة الاولى اى بنسبة ٣٧٪ من أصل ٣٣٢ مصرفا. أما ردود المجموعة الثانية فبلغت ١١٤ أي نسبة ٣٤٪ من أصل ٣٣١ مصرفا.

تحليـــل النتـــائج:

لغرض تحليل نتائج الدراسة فقد تم تحليل ردود المصارف وفقا للأسس التالية:

(١) حجم المصرف (قيمة رأس المال)
(٢) موقع المصرف (الولاية)
(٣) وظيفة الشخص الذي قام بالاجابة على الاستقصاء.
(٤) عدد سنوات الخبرة للشخص الذي قام بالاجابة على الاستقصاء.
(٥) نوع المبادئ المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية.

وقد اعتبر تحديد درجة المخاطرة في القرض كعامل غير مستقل يتأثر بالعوامل الخمسة المذكورة أعلاه (عوامل مستقلة).

وقد أتضح من التحليل الاحصائي، وبدرجة ثقة ٥٪ أن نوع المبادئ المحاسبية المطبقة ووظيفة الشخص الذي أجاب على الاستقصاء، يؤثر على قرارات الائتمان في المصارف التجارية.

وهذه النتيجة التي توصلنا اليها، تؤكد ضرورة تضييق الهوة الناتجة عن تعدد المبادئ المحاسبية.

Income taxes in Libya

An Historical and Analytical study

*DR. MOHAMED ABDALLA BAIT-ELMAL**

The purpose of this study is to review the development of the income tax structure in Libya. To make the review clear and complete, the study is divided into four sections. The first section reviews the income tax structure before World War II. The second section reviews the income tax structure after World War II to 1968. The third section reviews the income tax structure from 1968 — 1973 (the current tax law was issued in 1973). The fourth section criticizes the income tax law No. 64 of 1973.

The study shows how far the income tax structure was developed, and how much it will have to be developed. Of course the legislator will not succeed in having an appropriate tax law, which meets the social and economical conditions of the country, and in achieving this equitable balance, unless he submits the tax structure to a most rigorous, objective, comprehensive, and scientific study. Such a study cries out to be done in Libya.

* Assistant Professor of Accounting, Department of Accounting, Faculty of Economics and Commerce, University of Garyounis, Benghazi, S.P.L.A.J.

Analysis of Accounting Information Systems

*DR. YOUNIS HASSAN EL-SHARIF**

Accounting is an activity that identifies, measures and communicates economic information in order to permit informed judgement and decisions by users of this information. In order to perform this activity, each business organization must have an accounting information system. A system is a collection of resources, such as people and equipment, designed to transform economic data into useful information.

Accounting information systems have been developed from manual to machine and finally to electronic systems in order to satisfy expanding needs of business organizations. Also, the introduction of computers in business data processing has changed most accounting information systems to become what is known as "Management Information Systems".

As a result of these developments, business firms should review their accounting information systems continuously to make sure that these systems satisfy their expanding needs of information. Therefore, the need for services of Consultants in the area of accounting information systems has increased.

A systems work or study usually consists of three phases: systems analysis, systems design, and systems implementation. The objective of this article has been to examine the methodology of conducting the first phase of accounting information systems work, i.e., systems analysis.

The first step in performing systems analysis is for the analyst to understand the purpose or the reasons of conducting this work. There are four possible reasons for the initiation of systems analysis: (1) to solve a problem; (2) to take care of a new requirement imposed upon the organization; (3) to implement a new method, technique, or idea; and (4) to make general system improvements. Second, the analyst must define the scope or boundaries in which he will be working. A proposal to conduct systems analysis is then prepared. This proposal is a communication device which allows both the client and the analyst's consultant firm to know what is entailed during the systems analysis phase.

Next, the study facts are collected from three major sources: (1) the existing system; (2) internal sources, which include people and decuments; and (3) external sources, which include systems of similar organizations, textbooks, periodicals and seminars. Techniques for analyzing study facts include questionnaires, personal interviews, observation, charting, etc.

The final step in performing systems analysis is the preparation of the systems analysis completion report. The two major areas of the completion report are: (1) the feasibility of continuing further systems work and (2) the final results of systems analysis. Feasibility concerns four areas: (1) technical feasibility, (2) economical feasibility, (3) operational feasibility, and (4) time feasibility.

The ultimate result of systems analysis could be one of the following decisions: (1) stop any further systems work at this point; (2) wait for a period of time; (3) modify present system; (4) proceed to design phase based on further considerations; and (5) proceed to design phase without further restrictions.

* Assistant Professor of Accounting, Department of Accounting, Faculty of Economics and Commerce, University of Garyounis, Benghazi, S.P.L.A.J.

New Approaches in Government Budgeting

DR. MOHAMED MOFTAH BAIT-EL-MAL *

The limitations and shortcomings of the traditional system of budgeting is being widely recognized by developed countries because it is no longer considered as an effective planning device. And because it emphasizes the financial control function, it has a limited value as a source of information to the decision-makers.

As a response to these limitations, attempts have been made to overcome them and to make the budget an effective planning device for better resource allocation. Performance budgeting, Planning-Programming-Budgeting System (PPBS), Zero-Base Budgeting, and Management By Objectives (MBO) have been considered as major reforms to improve the budget process.

The purpose of this article is to present these new developments to the Arab readers with an emphasis on PPBS because of its segnificance.

Although the PPBS system was not successful in some cases, it has potential for improving the process of resource allocation as the experience of the U.S. Department of Defence with PPBS has shown.

Most developing countries have an inadequate budgetary system because it is still based on a traditional concept. To use their limited resources more efficiently and more effectively, developing countries must improve their budgeting procedures.

* Assistant Professor of Accounting, Faculty of Economics, University of Garyounis, Benghazi, S.P.L.A.J.

Determining the Aims of Economic Planning in Developing Countries and Problems of its Application

*DR. ALI AL-ASADI**

The role of economic planning is increasing as one of the most effective means in the policy of economic development in developing countries. Although some developing countries successfully solve many of the technical problems involved in the compiling of their economic plans, there are many which are still facing these problems. One of the most important of these is how to establish a clearcut strategy and order of priorities.

The planners, however, are faced with even more complex problems during the second stage: implementing the economic plan. Although there are many factors responsible for this state of affairs, we shall pinpoint only a few of them: economic mismanagement, the lack of commitment and low level of planning aareness, the poor state of statistical and scientific research, and finally the absence of bodies concerned with evaluating planning and its long term effects. These are all real obstacles to the realization of the economic plan.

It is therefore clear that all these aspects should be considered carefully before a decision to use economic planning as a means of accelerating the process of economic and social development is made.

It is well known that planning is an integrated whole, in which the ability to implement and not the mere ability to draft the plan is the guarantee of demonstrating the importance of economic planning and its effectiveness as the best method of achieving economic development in developing countries.

* Assistant Professor, Department of Economics, Faculty of 'economics and Commerce, University of Garyounis, Benghazi, S.P.L.A.J.

Socialism

*DR. FARHAT SHERNANNA**

The paper meant to achieve two objectives:

1. The first objective is to give a brief summary of the socialist thinking that has been known to the mankind.
2. The second objective is to compare the new theory of socialism as outlined in the second part of the Green Book with the previous socialist theories, to show how the new theory differs from those previous ones.

With regard to the first objective, the paper gave a brief summary of the previous theories especially with respect to the main points of each theory, and whether it was applied or not, and the main results of its application.

The socialist theories that were presented are, Fabian Socialism, Cooperative Socialism, Marxian Socialism, Religious Socialism, State Socialism, Guild Socialism, and the new Socialism.

With respect to the secondo objective, the paper found out from he comparison that the new theory of socialism differs from the other theories in many respects such as:

a) Under the new theory the purpose of production is the increase of production and the satisfaction of human needs, and not profit.

b) Under the new theory human needs have to be freed from any outside authority, and the best way to do that is to make those needs privately owned.

c) The new theory aims to eliminate all means of exploitation such as wage system, rent system, private trade system ... etc. in order to create fair system that makes everybody free and happy.

d) In order to achieve freedom and happiness, the new theory suggests that we should go back to the natural laws and natural rules, for example the wage system should be abolished and replaced by a partnership system, a complete partnership in management and in production. Rent System should be replaced by a system where everybody owns his needs, and not Renting them from anybody else.

Private trade system which is after profit should be replaced by a trade system where goods should be available to individuals at cost price and with no profit.

In summary the new socialist theory that is outlined in the second part of the Green Book creates a complete Economic System which is really social, and if followed and applied will create freedom and happiness for all. But the third universal theory should be read and understood as complete. In order to understand the Green Book, the whole three parts should be read together, because they constitute a complete theory.

* Assistant Professor of Economics, Department of Economics, University of Garyounis, Benghazi, S.P.L.A.J.

An Evaluation of the International Economic Order

*DR. ATTIA ELMAHDI ELFEITURI**

This paper discussed brienfly the present internatioinal economic order in light of its potentials and its problems.

During the 70's many under-developed countries showed their dissatisfactions to continue and cooperate under the present international economic order, because the under-developed countries complained from the instability and the uncertainty created by the present economic order.

This paper reviewed the reasons that made all the countries in this world to participate in the international trade, and it measured the importance of this relation in terms of the increasing value of exports and imports, it gave another measure to this relation, which is the change in the international reserves (international liquidity).

After this brief review, the paper discussed the problems which faced many countries and which are related to the international economic order.

The countries which claimed to be hurt by the present economic order are the under-developed countries. Some of these problems are the mal-distribution of wealth among countries, the deteriorating terms of trade, problems related to the international monetary system, etc.

The paper, then discussed the ways that have been adopted by some countries in order to solve these problems or at least minimize the negative effects coming from their engagement in the international economic relations.

One of these ways to avoid the negative effects of the international economic order is to find a new international economic order. Many countries pushed for this solution and therefore, many conferences took place since the beginning of the 1970's under the theme 'The North-South Dialogue'.

Since then not much has been achieved because of many reasons given in the paper.

The paper concluded by emphasizing the significance of the international economic relations, but it also emphasized the need to find a new economic order that will permit the under-developed countries to get their fare share of the advantages of the international economic relations.

* Ph. D., Assistant Professor of Economics, Faculty of Economics, University of Garyounis, Benghazi, S.P.L.A.J.

ABSTRACTS

GREENBALL COMPANY
(Wholesaler of General Merchandise)

Financial Ratios for 1975

Quick Ratio	1.08	
Current Ratio	2.3	
Fixed/Worth Ratio	.28	
Debt/Worth Ratio	.9	
Unsubordinated Debt/Capital Funds Ratio	.8	
Sales/Receivables Ratio	6.8	
Cost of Sales/Inventory Ratio	3.9	
Sales/Worth Ratio	4.3	
Sales/Working Capital Ratio	4.5	
% Profit Before Tax/Worth	22.6%	
% Profit Before Tax/Total Assets	11.5%	
Days' Sales (Sales/Receivable Ratio was Divided into 360)		52 days
Days' Sales (Cost of Sales/ Inventory was Divided into 360)		92 days
Times Interest Earned Ratio (Net Income Before Taxes and Interest Charges Divided by Interest Charges)		18 times

GREENBALL COMPANY
(Wholesaler of General Marchandise)

Profected Cash-Flow Schedule For the Year 1976

Cash Receipts:		
Cash Balance		$ 156,975
Cash Sales		4,215,300
Collection from Customers		675,000
Interest Revenue		3,000
Short-Term Loan		100,000
Total Projected Cash Receipts		5,132,275
Cash Disbursement:		
Payments for Purchases		3,329,115
Payments for Short-Term Loans-Banks		293,000
Payments for Accounts Payable		498,000
Payments for Income Taxes		137,860
Operating expenses:		
Delivery Expenses	$ 16,500	
Advertising Expenses	200,000	
Sales, Salaries & Commissions	170,000	
Stores Supplies Expenses	60,000	
Salaries	120,000	
Insurance & Taxes	38,500	
Office Supplies Expenses	8,500	
Officers Salaries	95,000	
Interest Expenses	15,500	
Total Operating Expenses		724,000
Cash Dividends		50,300
Total Cash Disbursements		5,032,275
Cash Balance at the End of the Year		$ 100,000

GREENBALL COMPANY
(Wholesaler of General Merchandise)
Balance Sheet — December 31, 1975 and 1974.

	1975		1974	
Stockholders Equity:				
Common Stock-$100 per 20,000 Shares Authorized, 10,000 Shares Issued & Outstanding	$1,000,000		$1,000,000	
Retained Earnings	158,000		68,000	
Total Stockholders Equity		$1,158,000		$1,068,000
Total Liabilities		$2,275,000		$1,890,000

See accompanying notes to financial statement.

GREENBALL COMPANY
(Wholesaler of General Merchandise)
Notes to Financial Statements

Inventories:

Inventories are valued at cost. Cost for all the inventories is determined by the last-in, first-out method.

Depreciation:

Depreciation is computed by the sum-of-the-years' digits method.

Report of Auditors

To the Stockholders of Greenball Company:

We have examined the balance sheet of Greenball Company as of December 31, 1975 and the related statements of income, retained earnings and changes in financial position for the year then ended. Our examination was made in accordance with generally accepted auditing standards and, accordingly, included such tests of the accounting records and such other auditing procedures as we considered necessary in the circumstances. We previously examined and reported on the financial statements of the company for the year ended December 31, 1974.

In our opinion, the aforementioned statements present fairly the financial position of Greenball Company at December 31, 1975 and 1974 and the results of its operations and changes in its financial position for the years then ended, in conformity with generally accepted accounting principles applied on a consistent basis.

ABC & Co.
Certified Public Accountants

March 31, 1976

GREENBALL COMPANY
(Wholesaler of General Merchandise)
Balance Sheet - December 31, 1975 and 1974

Assets	1975		1974	
Current Assets:				
Cash		$ 156,975		$ 132,000
Marketable Securities		41,250		65,700
Accounts Receivable		730,000	548,000	
Inventory		1,027,175		944,000
Prepaid Insurance		950		10,000
Total Current Assets		$ 1,956,350		$ 1,700,000
Fixed Assets:				
Land		41,000		41,000
Building	$ 195,250		$ 120,000	
Less-Accumulated Depreciation	29,000	166,250	15,000	105,000
Equipment	151,000		66,000	
Less-Accumulated Depreciation	39,600	111,400	22,000	44,000
Total Fixed Assets		318,650		190,000
Liabilities				
Current Liabilities:				
Notes Payable-Banks		$ 293,000		$ 189,000
Accounts Payable		498,000		378,000
Income Tax Payable		65,000		55,000
Total Curent Liabilities		$ 856,000		$ 622,000
Long Term Liabilities:				
6% Mortgage Notes Payable due 1985		200,000		200,000
4% Bonds Payable due 1988		61,000		—
Total Long-Term Liabilities		$ 261,000		$ 200,000

GREENBALL COMPANY
(Wholesaler of General Merchandise)

Statement of Changes in Financial Position
For the Year Ended December 31, 1975

Resources Provided by:		
Net Income		$ 135,772
Add expenses not requiring an Outlay of Working Capital in the Current Period:		
Depreciation on Building	$ 14,000	
Depreciation on Equipment	17,600	31,600
Provided from Operations		167,372
Addition to Long-Term Debt		61,000
Total Resources Provided:		$ 228,372
Resources Applied to:		
Cash Dividends		45,772
Building Additions		72,250
Equipment Additions		85,000
Increase in Working Capital		22,350
Total Resources Applied		$ 228,372

See accompanying notes to financial statements.

GREENBALL COMPANY
(Wholesaler of General Merchandise)
Income Statement for the Years Ended December 31, 1975 and 1974

	1975		1974	
Net Sales		$ 5,000,000		$ 4,500,000
Cost of Goods Sold (First-in, First-out)		4,011,800		3,671,300
Gross Profit		988,200		828,700
Operating Expenses:				
Selling Expenses:				
Delivery Expenses	$ 15,000		$ 12,000	
Advertising Expenses	185,000		170,000	
Sales Salaries & Commissions	165,000		150,000	
Depreciation-Buildings	14,000		15,000	
Depreciation-Equipment	17,600		22,000	
Sore Supplies Expense	60,000		50,000	
Total Selling Expenses		$ 456,600		$ 419,000
General & Administrative Expenses:				
Salaries	120,000		100,000	
Insurance & Taxes	35,000		30,000	
Office Supplies Expenses	8,500		5,700	
Officers Salaries	95,000		85,000	
Total General & Administrative Expenses		258,500		220,700
Total Operating Expenses		715,100		639,700
Net Operating Income		273,100		189,000
Other Expenses & Revenues:				
Interest Expenses	15,000		12,000	
Interest Revenues	(3,000)		(3,000)	
Net Other Expenses		12,000		9,000
Net Income Before Taxes		261,100		180,000
Income Taxes		125,328		86,000
Net Income for the Year		$ 135,772		$94,000

See accompanying notes to financial statements.

GREENBALL COMPANY
(Wholesaler of General Merchandise)
Statement of Retained Earnings for the Years Ended December 31, 1975 and 1974.

	1975	1974
Balance at beginning of Year	$ 68,000	$ 0
Net Income of the Year	135,772	94,000
Total	203,772	94,000
Cash Dividends	(45,772)	(26,000)
Balance at End of Year	$ 158,000	$ 68,000

See accompanying notes to financial statements.

APPENDIX B

FINANCIAL STATEMENTS
OF GREENBALL COMPANY

LIBICO COMPANY
(Wholesaler of General Merchandise)
Additional Information

Financial Ratios for 1975

Quick Ratio	1.08
Current Ratio	2.4
Fixed/Worth Ratio	.3
Debt/Worth Ratio	.9
Unsubordinated Debt/Capital Funds Ratio	.6
Sales/Receivables Ratio	6.9
Cost of Sales/Inventory Ratio	3.3
Sales/Worth Ratio	3.9
Sales/Working Capital Ratio	4.2
% Profit Before Tax/Worth	45.9%
% Profit Before Tax/Total Assets	24.4%
Days' Sales (Sales/Receivable Ratio was divided into 360)	52 days
Days' Sales (Cost of Sales/ Inventory was divided into 360)	109 days
Times Interest Earned Ratio (Net Income before Taxes and Interest Charges, divided by Interest Charges)	40 times

LIBICO COMPANY
(Wholesaler of General Marchandise)
Projected Cash-Flow Schedule for the Year 1976

Cash Receipts:		
Cash Balance		$ 156,975
Cash Sales		4,165,000
Collection from Customers		675,000
Interest Revenue		3,000
Short-Term Loan		100,000
Total Projected Cash Receipts		5,081,975
Cash Disbursements:		
Payments for Purchases		3,401,975
Payments for Short-Term Loans-Banks		293,000
Payments for Accounts Payable		498,000
Payments for Income Taxes		65,000
Operating Expenses:		
Delivery Expenses	$ 16,500	
Advertising Expenses	200,000	
Sales, Salaries & Commissions	170,000	
Stores Supplies Expenses	60,000	
Salaries	120,000	
Insurance & Taxes	38,500	
Office Supplies Expenses	8,500	
Officers Salaries	95,000	
Interest Expenses	15,500	
Total Operating Expenses		724,000
Total Cash Disbursements		4,981,975
Cash Balance at the End of the Year		$ 100,000

LIBICO COMPANY
(Wholesaler of General Merchandise)
Balance Sheet — December 31, 1975 and 1974.

	1975		1974	
Stockholders Equity:				
Common Stock-$100 per 20,000 Shares Authorized, 10,000 Shares Issued & Outstanding	$1,000,000		$1,000,000	
Retained Earnings	271,025		158,500	
Total Stockholders Equity		$1,271,025		$1,158,500
Total Liabilities		$2,388,025		$1,980,500

See accompanying notes to financial statement.

LIBICO COMPANY
(Whoesaler of General Merchandise)

Notes to Financial Statements

Inventories:

Inventories are valued at the lower of cost or market. Cost for all the inventories is determined by the first-in, first-out method.

Depreciation:

Depreciation is computed by the straight-line method.

Report of Auditors

To the Stockholders of LIBICO Company:

We have examined the balance sheet of Libico Company as of December 31, 1975 and the related statements of income, retained earnings and changes in financial position for the year then ended. Our examination was made in accordance with generally accepted auditing standards and, accordingly, included such other auditing procedures as we considered necessary in the circumstances. We previously examined and reported on the financial statements of the company for the year ended December 31, 1974.
In our opinion, the aforementioned statements present fairly the financial position of Libico Company at December 31, 1975 and 1974 and the results of its operations and changes in its financial position for the years then ended, in conformity with generally accepted accounting principles applied on a consistent basis.

ABC & Co.
Certified Public Accountants

March 31, 1976

LIBICO COMPANY
(Wholesaler of General Merchandise)
Balance Sheet - December 31, 1975 and 1974

Assets	1975			1974		
Current Assets:						
Cash		$ 156,975			$ 132,000	
Marketable Securities		41,250			65,700	
Accounts Receivable-Net		730,000		548,000		
Inventory		1,114,000			1,019,000	
Prepaid Insurance		950			10,000	
Total Current Assets			$ 2,043,175			$ 1,774,700
Fixed Assets:						
Land		41,000			41,000	
Building	$ 195,250			$ 120,000		
Less-Accumulated Depreciation	16,000	179,250		8,000	112,000	
Equipment	151,000			66,000		
Less-Accumulated Depreciation	26,400	124,600		13,200	52,800	
Total Fixed Assets			344,850			205,800
Total Assets			$ 2,388,025			$ 1,980,500
Liabilities						
Current Liabilities:						
Notes Payable-Banks		$ 293,000			$ 189,000	
Accounts Payable		498,000			378,000	
Income Tax Payable		65,000			55,000	
Total Curent Liabilities			$ 856,000			$ 622,000
Long Term Liabilities:						
6% Mortgage Notes Payable due 1985		200,000			200,000	
Other Long-Term Liabilities		61,000			—	
Total Long-Term Liabilities			$ 261,000			$ 200,000

LIBICO COMPANY
(Wholesaler of General Merchandise)

Statement of Changes in Financial Position
for the Year ended December 31, 1975

Resources Provided by:		
Operations		
Net Income		$ 303,316
Add expenses not requiring an Outlay of Working Capital in the Current Period:		
Depreciation on Building	$ 8,000	
Depreciation on Equipment	13,200	21,200
Total Resources Provided from Operations		324,516
Addition to Long-Term Debt		61,000
Total Resources Provided:		$ 385,516
Resources Applied to:		
Cash Dividends		190,791
Building Additions		72,250
Equipment Additions		85,000
Increase in Working Capital		34,475
Total Resources Applied		$ 385,516

See accompanying notes to financial statements.

LIBICO COMPANY
(Wholesaler of General Merchandise)
Income Statement for the Year Ended December 31, 1975 and 1974

	1975		1974	
Net Sales		$ 5,000,000		$ 4,500,000
Cost of Goods Sold (First-in, First-out)		3,700,000		3,400,000
Gross Profit		1,300,000		1,100,000
Operating Expenses:				
Selling Expenses:				
Delivery Expenses	$ 15,000		$ 12,000	
Advertising Expenses	185,000		170,000	
Sales Salaries & Commissions	165,000		150,000	
Depreciation-Building	8,000		8,000	
Depreciation-Equipment	13,200		13,200	
Sore Supplies Expense	60,000		50,000	
		446,200		403,200
General & Administrative Expenses:				
Salaries	120,000		100,000	
Insurance & Taxes	35,000		30,000	
Office Supplies Expenses	8,500		5,700	
Officers Salaries	95,000		85,000	
Total General & Administrative Expenses		258,500		220,700
Total Operating Expenses		704,700		623,900
Net Operating Income		595,300		476,100
Other Expenses & Revenues:				
Interest Expenses	15,000		12,000	
Interest Revenues	(3,000)		(3,000)	
Net Other Expenses		12,000		9,000
Net Income Before Taxes		583,300		467,100
Income Taxes		279,984		224,000
Net Income for the Year		$ 303,316		$ 243,100

See accompanying notes to financial statement.

LIBICO COMPANY
(Wholesaler of General Merchandise)
Statement of Retained Earnings for the Years Ended

	1975	1974
Balance at beginning of Year	$ 158,500	$ 0
Net Income of the Year	303,316	243,100
Total	461,816	243,100
Cash Dividends	(190,791)	(84,600)
Balance at End of Year	$ 271,025	$ 158,500

See accompanying notes to financial statements.

QUESTIONNAIRE

Introduction

A firm (called here Libico Company) has applied to your bank for an unsecured commercial loan. The corporation is a new prospective customer who desires to eventually establish a long-run banking relationship with your bank.

Pending your further examination and evaluation of non-financial factors, you are requested to examine the enclosed financial information of the firm and to make a *preliminary recommendation* concerning the evaluation of the riskiness of the loan.

The data shown on the enclosed financial statements are taken from the audited reports of an actual corporation operating in the segment of business indicated on the financial statements.

For the purpose of this research, please assume that:

1. this application is the only one currently pending in your files;
2. loanable funds in your bank are scarce;
3. the company began operation in 1974, and the management of the firm expects that past trends of operating results and financial position will continue into the near future;
4. the integrity anc capability of the management of the firm are judged to be good and this quality is reflected by past performance;
5. there are *no* legal restrictions on the applicant which would hinder it in borrowing the amount applied for herein;
6. loan repayment is to be made by a single payment from funds generated by normal operation of the corporation; and
7. the firm is expected to maintain deposit balance between 25%-40% of the size of the loan.

After reading this introduction, please review the financial statements and the supplementary information, then answer the following question as if considering a loan to a business firm, disregarding all factors except financial information and the assumptions listed above.

1. What is the approximate total assets of your bank? $.....

2. Bank Location .....

3. Your position (title) in the bank .....

4. Total years of your experience in loan department .....

5. If the firm is applying for a $100,000 loan for one year, how would yor rank this loan? (Circle one)

   1 extremely risky
   2 risky
   3 marginal
   4 safe
   5 extremely safe

6. Regarding your decision above, what were the most important numbers or ratios you considered in making this decision?

   1. .....

   2. .....

   3. .....

   4. .....

   5. .....

End of the questions - Thank you

☐ Please check here if you would like to have a copy of the results of this research. (If you do not wish to identify yourserlf on the questionnaire, please drop me a card or letter and I will see to it that you receive a copy of the results of this study).

APPENDIX A

THE QUESTIONNAIRE AND FINANCIAL STATEMENTS OF LIBICO COMPANY

, and Kevin M. Lightner. *Accounting: An Information System Approach.* Belmont, California: Dickenson Publishing Company, 1973.
Carery, John L. *The Rise of Accounting Profession.* Vol. 1. New York: American Institute of Certified Publish Accountants, 1969.

Articles and Periodicals

Abdel-Khalik, A. Rashad. "The Effect of Aggregating Accounting Reports on the Quality of the Lending Decision: An Empirical Investigation." *Empirical Research in Accounting: Selected Studies, 1973.* Supplement to Vol. 11 of *The Journal of Accounting Research*, pp. 104-138.
Aigner, D. J. and C. M. Sprenkle. "On Optimal Financing of Cyclical Cash Needs." *The Journal of Finance*, Vol. 28 (December, 1973), pp. 1249-1254.
Altman, E. I. "Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy." *Journal of Finance*, Vol. 23 (September, 1968), pp. 589-609.
Anchin, Howard and Morris Zimmerman. "Some Facts of LIFO for Lenders." *The Journal of Commercial Bank Lending*, Vol. 57 (September 1974), pp. 37-43.
Archibald, T. Ross. "Stock Market Reaction to the Depreciation Switch Back." *The Accounting Review*, Vol. 47 (January, 1972) pp. 22-30.
. "Disclosure of Accounting Change: Some Empirical Data." *The Journal of Accountancy*, Vol. 131 (April, 1971), pp. 34-40.
Arthur, Edward E. "What a Banker Looks for in Analyzing a Financial Statement." *The Texas CPA*, Vol. 36 (July, 1963), pp. 11-16.
Auerbach, Norman E. "Switching to LIFO." *Financial Executive*, Vol. 43 (February, 1975), pp. 42-44.
Bailey, Karen. "Inventory Valuation: Theory and Practice." *Woman CPA*, Vol. 35 (July, 1973), pp. 17-18.
Bahin, James M. "We Switched to LIFO." *Financial Executive*, Vol. 43 (February, 1975), pp. 45-50, 52.
Barefield, Russel M. and Eugene E. Comisky. "Depreciation Policy and the Behavior of Corporate Profits." *Journal of Accounting Research*, Vol. 9 (Autumn, 1971), pp. 351-358.
Bastable, C. W. and J. D. Merriwether. "FIFO in Inflationary Environment." *The Journal of Accountancy*, Vol. 139 (March, 1975), pp. 49-55.
Baxter, William T. "Deprecation Assest: The Forward-Looking Approach to Value." *ABACUS,* Vol. 6 (December, 1970), pp. 120-131.
, and H. H. Carrier. "Depreciation, Replacement Cost and Cost of Capital." *Journal of Accounting Research*, Vol. 9 (Autumn, 1971) pp. 189-214.
Beaver, William H. "Financial Ratios as Predictors of Failure." *Impirical Research in Accounting: Selected Studies, 1966.* Supplement to Vol. 4 of the *Journal of Accounting Research*, pp. 71-111.
, and R. E. Dukes, "Depreciation Methods: Some Analytical Results." *Journal of Accounting Research*, Vol. 12 (Autumn, 1974), pp. 205-215.
. "Alternative Accounting Measures as Predictors of Failure." *The Accounting Review*, Vol. 43 (January, 1968), pp. 113-122.
Bedford, Norton M. and Vahe Baladouni. "A Communication Theory Approach to Accountancy." *The Accounting Review,* Vol. 37 (October, 1962), pp. 650-659.
Benishay, Haskel. "Economic Information in Financial Ratio Analysis: A Note." *Accounting and Business Research,* Vol. 1 (Spring, 1971), pp. 174-179.
Bennett, Anthony H. M. "Depreciation and Business Decision Making." *Accounting and Business Research,* Vol. 3 (Winter, 1972), pp. 3-28.
Benston, George J. "Published Corporate Accounting Data and Stock Prices." *Empirical Research in Accounting: Selected Studies, 1967.* Supplement to Vol. 5 the *Journal of Accounting Research,* pp. 1-54.
Bernberg, Jacob G. "An Information Oriented Approach to the Presentation of Common Stockholders' Equity." *The Accounting Review,* Vol. 39 (October, 1964), pp. 963-971.
Bierman, Harold, Jr. "Measurement and Accounting." *The Accounting Review,* Vol. 38 (July, 1963), pp. 501-507.
, "Regulation, Implied Revenue Requirements, and Methods of Depreciation." *The Accounting Review*, Vol. 49 (July, 1974), pp. 448-558.
. "Measuring Financial Liquidity." *The Accounting Review,* Vol. 35 (October, 1960), pp. 628-640.
Bird, Francis A. "Interperiod Comparability in Financial Reporting." *The Journal of Accountancy*, Vol. 127 (June, 1969), pp. 51-56.

counting principles and respondents rank, were significant. All other factors were insignificant.

CONCLUSIONS AND IMPLICATIONS

Based on the analysis presented in this article the following conclusions are derived:

1. Financial ratios, especially short-term liquidity ratios and activity ratios, are of utmost importance as input variables in the lending decisions process of the commercial bankers.
2. Financial ratios and comparability of financial statements are distorted by management judgement concerning the choice among different acceptable accounting principles.
3. At a significance level of 5%, the use of different acceptable accounting principles by a business firm to measure the same economic events does influence the lending decisions of the commercial bankers.
4. The findings of this study suggest that narrowing the areas of difference in accounting alternatives is needed.

REFERENCES

Books and Monographs

Accountants International Study Group. *The Funds Statement.* New York: Lewz and Riecker, 1973.

Accounting and Reporting Standards for Corporate Financial Statements and Preceding Supplements, 1975 Revision. Sarasota, Florida: American Accounting Association.

Accounting Research and Terminology Bulletins. Final Edition. New York: American Institute of Certified Public Accountants, 1961.

American Banker Assiciation. *The Commercial Banking Industry.* Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1962.

. *A Banker's Guide to Commercial Loan Analysis.* New York American Bankers Association, 1965.

American Institute of Certified Public Accountants. *Professional Accounting in 25 Countries.* New York: AICPA, 1964.

Anderson, David R., Leo Schmidt and Andrew M. McCosh. *Practical Controllarship.* Fifth Edition. Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1973, pp. 284-305.

Anton, Hector R. *Accounting for the Flow of Funds.* Boston: Houghton Mifflin Co., 1962.

Anthony, Robert N. *Management Accounting.* Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1970.

, and James Reece. *Management Accounting: Text and Cases.* Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1975.

Arthur Anderson & Co. *In Pursuit of Professional Goals, Addresses and Articles, 1960-72 by G. R. Catlett and N. O. Olson.* Chicago, Illinois: Arthur Andersen & Co., 1973.

. *A Search for Fairness in Financial Reporting to the Public. Vol. 1, Selected Addresses by Leonard Spacek, 1956-69.* Chicago, Illinois: Arthur Andersen & Co., 1969.

. *A Search for Fairness in Financial Reporting to the Public Vol. II., Selected Addresses by Leonard Spacek, 1969-73.* Chicago, Illinois: Arthur Andersen & Co., 1973.

Baker, Norton. (ed.). *Modern Accounting Theory.* Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1966.

"Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements of Business Enterprises." *Statements of the Accounting Principles Board X4.* New York: American Institute of Certified Public Accountants, October 1970.

Barden, Horace G. "Accounting Basis of Inventories". *Accounting Research Study No. 13.* New York: American Institute of Certified Public Accountants, 1973.

Barkeley Symposium on the Foundations of Financial Accounting. Berkeley, California: School of Business Administration, University of California, 1967.

Bernstein, Leopold A. *Financial Statement of Analysis: Theory, Application, and Interpretation.* Homewood, Illinoi: Richard D. Irwin, In., 1974.

. *Accounting for Extraordinary Gains and Losses.* New York: The Ronald Press, 1967.

Bradley, Joseph F. *Administrative Financial Management.* New York: Holt, Rinehart and Winston, 1964, pp. 475-497.

Brandt, Louis K. *Analysis of Financial Statements.* Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1972.

. *Business Finance: A Management Approach.* Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1965, pp. 205-321.

Bray, F. Sewell. *Four Essay in Accounting Theory.* London: Oxford University Press, 1953.

Brown, R. Gene and K. S. Johnston. *Paciolo on Accounting.* New York McGraw-Hill Book Company, 1963.

Buckley, John W. (ed.). *Contemporary Accounting and its Environment.* Belmomont, California: Dickenson Publishing Company, 1969.

Disclosure-Footnotes	21	9
Times-Interest-Earned	17	7
Compensating-Balances	15	6
Unsubordinated Debt/ Worth Ratio	14	6
Amount of Working Capital	13	5
Sales/Worth Ratio	13	4
Auditor's Opinion	11	4
Purpose of the Loan	8	3

This table shows that financial ratios play an important role in financial analysis. By examining the magnitude of some ratios, as a percentage of the total response, one can see how the diversity of accounting priciples might distort the importance of these ratios.

For example, 63% of the respondents indicated the importance of current ratio, 41% indicated the importance of net profit figure, and 36 mentioned quick ratios as important for their decisions. As we move down Table — we see that 30% incated the importance of cost of sales to inventory ratio. These are examples of financial ratios where the freedom of choice among alternative accounting principales can cause significant differences.

By examining the financial statements of the NONCONSERVATIVE GROUP and the CONSERVATIVE GROUP one can see the specific effects of accounting alternative on financial ratios and operating results.

For example, looking at the net income figure, it can be seen that under the conservative accounting principles (LIFO and sum-of-the-years'-digits depreciation) net income was $ 135,772 whereas under the nonconservative accounting principles (FIFO and Straight-line depraciation) it was $ 303,316, an increase of 123%. As a result percent of profit before tax to net worth ratio increased from 22,6% to 45,9%, and the ratio of profit before tax to total assets increased from 11,5% to 24.4%.

Another effect of accounting alternatives is shown in the amount of working capital. Under the conservative accounting principles the working capital was $1,100,350 whereas under the nonconservative accounting principles it was $1,187,175, an increase of 8%. The current ratio was reported as 2.3:1 vs. 2.4:1.

Still another effect of accounting alternatives is indicated by the difference in inventory turnover ratio. Under the conservative accounting principles the inventory turnover ratio was 3.3 times whereas under nonconservative principles it was 3.9 times. Consequently, these differences resulted in inventory holding period of 92 days for the CONSERVATIVE GROUP and 109 days for the NONCONSERVATIVE GROUP.

The above mentioned ratios are of special interest to loan officers, especially those ratios related to short-term liquidity and activity.

In summary, a diversity of accounting principles affects the results of operation and financial ratio which are of special value in capacity analysis. Consequently, these effects were reflected in bankers' evaluation of loan risk as indicated the findings mentioned above.

SUMMARY

The purpose of this article is to report the findings of an empirical study concerning the effects of accounting principles of lending decisions of commercial bankers. A total of 663 questionaires were sent to member banks of the Sixth District of the Federal Reserve System. The total population was divided into two groups.

Group No. 1 consisted of 332 banks receiving financial statements based on FIFO and straigth line depreciation (NONCONSERVATIVE).

Group No. 2 consisted of 331 banks which received the same financial statments based on LIFO and sum-of-the-years-digit-depreciation (CONSERVATIVE).

Participants were instructed to make preliminary recommendations as to the riskiness of a short term loan at the amount of $100,000. They were instructed further to base their decisions on the financial information only, and to hold all other factors constant.

A total of 122 or 37% of the responses were received from group No. 1, and 109 or 329 of usable responses were received from group No. 2. Analysis of variance through linear regression using dummy variables was employed.

Statistical tests show only two factors, accounting principles and respondents rank, were significant. All other factors were insignificant.

3. **Interaction Effects:**

As mentioned above, the analysis of variance technique provides for testing the effect of interaction between factors of the model, that is, to find out if some factors interact with each other.

Without interaction, that is, if all interaction values are zero one can discuss the influence of the individual factors (main effect) on the dependent variable. On the other hand, if interaction exists, the effect of each factor is considered upon the level of the factor with which it interacts.[4]

From the above analysis, it can be seen that all factors, execpt TYPE and RANK, are insignificant. In other words the null hypoteses were accepted. It must be noted that the acceptance of the null hypotheses does not necessarily mean that these variables do not influence the lending decisions of the commercial banker. But thes conclusions should be interpreted as meaning that data available for this model does not permit us to detetct the effect of state, bank size, and respondents' years of experience on lending decisions. For example, the ratio of total deposits to capital of commercial bank is an important factor in determining the lending ability. State laws govern commercial loans, money supply, interest rate, etc. All these types of information are needed in order to make some generalization from this analysis.

Another point to be noted is that this study is not concerned with the effect of these factors on lending decisions.

The major interest of the study is to detect the effect of accounting principles. However, the above analysis of the effect of other factors was made in conjunction with accounting principales.

Conclusion:

The conclusion to be drawn from this analysis is that the use of different acceptable accounting principales by a business firm to measure the same economic events does influence the lending decisions of the commercial bankers.

This conclusion is supported by statistics associated with the probability of occurence under the H_0 hypotesis. Further support is found in the interaction effects. Since all ineraction values are zeros, this enables us to interpret the main effect.

Limitations of the Findings:

The following limitations must be noticed before making any generalization:

1. This research accepts historical cost as a basis of accounting measurement.
2. The effect of different acceptable accounting principles is limited to first-in-first-out (FIFO), last-in-first-out (LIFO) for inventory valuation, straigh line, and sum-of-the-years'-digit depreciation methods.
3. The findings are limited to the commercial bankers surveyed. Those banks are the member banks of the Sixth District of the Federal Reserve System as of 3/11/1976.

Financial Ratios and Risk Evaluation:

Bankers were instructed to indicate the most important ratios they considered in making their decisions concerning the evaluation of loan risk. Table 17 summarizes the ratios cited by the respondents as important factors for their evaluation of the loan risk.

Table 11. The most important ratios for loan risk evaluation

Item of Importance	Total Responses Indicated the Importance of the Item	% Out of 231 Banks Responded
Debt/Worth Ratio	150	65
Current Ratio	145	63
Net Profit	95	41
Quick Ratio	83	36
Sales/Receivables Ratios	80	35
%Profit/Worth Ratio	80	35
Cost of Sales/Inventory Ratio	69	30
Projected Cash Flow	55	24
% Profit Before Tax/ Total Assets	55	24
Sales/Working Capital Ratio	49	21
Profit Margin Ratio	38	16
Cost of Sales/Receivable Ratio	35	15
Cost of Sales/Inventory-days	31	13
Dividends Policy (Negative Factor	26	11

(4) See, for example, John Neter and William Wasserman, *Applied Linear Statistical Models*, (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1974), pp. 553-567.

Description of the Model:

For the purpose of analysis, the above mentioned factors can be summarized in a form of model as follows:

Response = State + Size + Type + Rank + Years of experience + Interaction.

That is, the response or risk evaluation, which is considered the dependent variable of this model might be affected by different variables (independent variables) such as state, bank size, rank, type, years of experience, and interaction effects. The following is a brief description of these variables.

A. Dependent Variable(s)

1. *Response:* Response is used to denote the bankers' evaluation of loan risk (i.e. extremely risk (1), risky (2), marginal (3) safe (4), and extremely safe (5)). The response is measured on an ordinale scale and it assumed to represent an underlying continnum.

B. Independent Variables

It is assumed that bankers' evaluation of loan risk (response) might be influenced by different factors. Among these are the following:

1. *State:* Since each state has its own laws which govern commercial loans, and each state represents a different environment (i.e. economic condition), this variable (state) might have an effect on the dependent variables (response).
2. *Size:* Bank size is assumed to have influence on risk evaluation. That is to say, it is assumed that there is a relationship between loan size and bank size.
3. *Rank:* Rank refers to a position or title of the respondent.

It is assumed that this factor might influence the response.

4. *Total Years of Experience:* This factor to the respondent's total years of experience in the loan department.
5. *Type:* Thie factor refers to the type of accounting principles used by the firm and is the primary variation of interst in this research.
6. *Interaction Effects:* The analysis of variance technique provides for testing the effect of the interaction between the independent variables and the dependent variables.

Statement of Hypothesis Testing

Analysis of variance table for the model is shown in Table 10.

Before reporting the results of testing the hypotheses, the following explanation are in order:

1. *The null hypothesis:*

The null hypothesis is defined as a hypothesis of no difference.

It is usally formulated for the express purpose of being rejected.

Therefore, the following hypotheses related to the effect of different variables (as noted above) on the lending decisions of commercial bankers will be stated in the form of null hypotesis (H_0).

2. *Level of significance (α):*

The level of significance (α)is the probability of incorrectly rejecting the null hypothesis. The larger the level of significance the more likely it is that H_0 will be rejected falsely. For the purpose of this research, it was decided to refuse any finding not significant at the .05 level. In other words our procedure is to reject H_0 in favor of H_1 if a statistical test yelds a value whose associated probability of occurrence under H_0 is equal to or less than .05.

Table 10 Analysis of Variance Table

Source	Degrees of Freedom	F Value	Prob F
State	5	1.61793	0.1558
Size	1	0.84517	0.3590
Type	1	3.95363	0.0481*
Rank	4	2.65852	0.0334*
Years of Experience	3	1.94668	0.1218
Size by Type	1	0.18421	0.6682
Size by Rank	4	1.85950	0.1179
Size by YRSEX	3	0.63217	0.5990
Type by Rank	4	0.70249	0.5939
Type by YRSEXP	3	0.92229	0.5670

0* *Significant at 5% level.*

Table 8. Bankers' Evaluation of Loan risk for the Nonconservative Group by Total Years of Experience

Years of Experience	Extremely Risky		Risky		Marginal		Safe		Extremely Safe		Total
	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	
1 → 5	—	—	3	8	12	33	21	59	—	—	36
6 → 10	1	2	1	2	7	17	31	76	1	2	41
11 → 15	—	—	3	13	5	21	15	62	1	4	24
16 or more	1	4.8	2	9.5	4	19	14	66.7	—	—	21
Total	2	2	9	7	28	23	81	66	2	2	122

Table 9. Bankers' Evaluation of Loan risk for the Conservative Group by Total Years of Experience

Years of Experience	Extremely Risky		Risky		Marginal		Safe		Extremely Safe		Total
	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	
1 → 5	1	2	3	7	16	36	24	55	—	—	44
6 → 10	2	7	3	11	6	22	15	56	1	4	27
11 → 15	3	12	4	17	5	21	10	42	2	8	24
16 or more	1	7	2	14	2	14	9	65	—	—	14
Total	7	6	12	11	29	27	58	53	3	3	109

Table 7. Bankers' Evaluation of Loan risk for the Conservative Group by Rank (Position)

Rank	Extremely Risky		Risky		Marginal		Safe		Extremely Safe		Total
	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	
President	—	—	2	14.4	3	21.4	9	64.2	—	—	14
Senior Vice-President	2	9	2	9	4	18	12	55	2	9	22
Vice-President	2	7	2	7	7	24	18	62	—	—	29
Asst. V.P.& Credit Mgr.	2	8	3	11	7	27	14	54	—	—	26
Others: Cashier, Asst. Cashier, Unclassified	1	5.5	3	17	8	44	5	28	1	5.5	18
Total	7	6	12	11	29	27	58	53	3	3	109

Comparing these two tables reveals some interesting observations.

For example, at the top level of management (President), evaluation of both groups is almost identical. But at Senior Vice President level, one can notice the dispersion of risk evaluation. The same thing is observed as one moves downward in management level. This may suggest that risk evaluation may be affected by the rank of the decision maker.

The last factor considered in this analysis is the respondent's total years of experience in the loan departement. Presentation of bankers' evaluation of loan risk for the NONCONSERVATIVE GROUP AND THE CONSERVATIVE GROUP is shown in Tables 8 and 9 respetively. Analysis of these tables reveals that the loan risk evaluation of both groups is almost identical execept in column 4 of both tables where 76% of the NONCONSERVATIVE GROUP who have between six and ten years of experience rated loan risk as safe, whereas, only 56% of the CONSERVATIVE GROUP who have the same experience rated the loan as safe. The same difference is found among respondents who have between eleven and fifteen years of experience.

Results:

In order to test the effect of different acceptable accounting principles on lending decisions of commercial bankers, an analysis of variance through linear regression analysis using dummy variables was performed.

The analysis of variance technique was chosen because it is a versatile statistical tool for studyng the relationship between a dependent variable and one or more independent variables.

Table 5. (continued) Bankers' Evaluation of Loan risk for the Conservative Group by Bank Size

A. — Small Banks

State	Extremely Risky		Risky		Marginal		Safe		Extremely Safe		Total
	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	
Alabama	—	—	1	16.5	1	16.5	4	67	—	—	6
Florida	—	—	2	14.5	2	14.5	10	71	—	—	14
Georgia	—	—	—	—	1	33	2	67	—	—	3
Louisiana	1	20	1	20	2	40	1	20	—	—	5
Mississippi	—	—	—	—	1	50	1	50	—	—	2
Tennessee	—	—	2	28.5	2	28.5	3	43	—	—	7
Total	1	3	6	16	9	24	21	57	—	—	37

Table 6. Bankers' Evaluation of Loan risk for the Nonconservative Group by Rank (Position)

Rank	Extremely Risky		Risky		Marginal		Safe		Extremely Safe		Total
	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	
President	—	—	3	14	4	19	13	62	1	5	21
Senior Vice-President	—	—	3	11	7	25	18	64	—	—	28
Vice-President	1	3	—	—	5	16	25	78	1	3	32
Asst. V.P.& Credit Mgr.	—	—	1	3	10	35	18	62	—	—	29
Others: Cashier, Asst. Cashier, Unclassified	1	8	2	17	2	17	7	58	—	—	12
Total	2	2	9	7	28	23	81	66	2	2	122

Table 4. (continued) Bankers' Evaluation of Loan risk for the Nonconservative Group by Bank Size

B. — Small Banks

State	Extremely Risky		Risky		Marginal		Safe		Extremely Safe		Total
	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	
Alabama	—	—	1	7	4	29	9	64	—	—	14
Florida	—	—	2	13	5	31	9	56	—	—	16
Georgia	—	—	—	—	—	—	8	100	—	—	8
Louisiana	1	25	—	—	—	—	3	75	—	—	4
Mississippi	—	—	—	—	2	40	3	60	—	—	5
Tennessee	—	—	2	20	3	30	5	50	—	—	10
Total	1	1.8	5	8.8	14	24.5	37	64.9	—	—	57

Table 5. Bankers' Evaluation of Loan risk for the Conservative Group by Bank Size

A. — Large Banks

State	Extremely Risky		Risky		Marginal		Safe		Extremely Safe		Total
	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	
Alabama	—	—	1	10	1	10	8	80	—	—	10
Florida	5	14	4	11	10	29	15	43	1	3	35
Georgia	—	—	—	—	5	56	3	33	1	11	9
Louisiana	1	9	1	9	1	9	7	64	1	9	11
Mississippi	—	—	—	—	1	50	1	50	—	—	2
Tennessee	—	—	—	—	2	40	3	60	—	—	5
Total	6	8	6	8	20	29	37	51	3	4	72

By comparing the NONCONSERVATIVE group against the CONSERVATIVE group, it can be seen that there is a difference between the two groups, especially in column 4 (Safe). Testing for significance will be discussed later.

Table 4 shows the analysys of the bankers' evaluation of loan risk for the NONCONSERVATIVE group according to bank size. As shown in this table, 68% of the large banks rated the loan risk as safe, whereas, 64.9% of the small banks rated the loan as such, a difference of only 3.1%. The same direction is shown in rating the loan as marginal, a difference of 2%. None of the small banks rated the loan as extremely safe, whereas 3% of the large banks rated it that way. The rest of the ratings are almost identical to each other.

Risk evaluation for the CONSERVATIVE group is shown in Table 5 and is also classified by bank size. A total of 51% of the large banks rated loan risk as safe, and 21 or 57% of the small banks indicated a similar rating, a difference of 6%. At the same time 29% of the large banks rated loan risk as marginal while 24% of the small banks indicated the same rating , a difference of 5%. The same difference can be noted where 8% of the large banks rated the loan as extremely risky, whereas only 3% of the small banks rated it as such. A larger variation is found in the second column of Table 5 where an 8% difference appears between large and small banks rating the loan as risky.

Another factor considered which might have an effect on evaluation of loan risk was the rank or position of the respondent in the bank. Tables 6 and 7 shows bankers' evaluation of loan risk for the NONCONSERVATIVE GROUP and the CONSERVATIVE GROUP respectively.

Table 4. Bankers' Evaluation of Loan risk for the Nonconservative Group by Bank Size

A. — Large Banks

State	Extremely Risky		Risky		Marginal		Safe		Extremely Safe		Total
	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	
Alabama	—	—	2	18	3	27	6	55	—	—	11
Florida	—	—	—	—	5	21	19	79	—	—	24
Georgia	—	—	—	—	1	10	8	80	1	10	10
Louisiana	—	—	1	9	2	18	7	64	1	9	11
Mississippi	—	—	—	—	—	—	2	100	—	—	2
Tennessee	1	14	1	14	3	41	2	29	—	—	7
Total	1	1.5	4	6	14	22.5	44	68	2	3	65

Table 2. Bankers' Evaluation of Loan risk for the Nonconservative Group by State

State	Extremely Risky		Risky		Marginal		Safe		Extremely Safe		Total
	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	
Alabama	—	—	3	12	7	28	15	60	—	—	25
Florida	—	—	2	5	10	25	28	70	—	—	40
Georgia	—	—	—	—	1	5.5	16	89	1	5.5	18
Louisiana	1	7	1	7	2	13	10	66	1	7	15
Mississippi	—	—	—	—	2	29	5	71	—	—	7
Tennessee	1	6	3	18	6	35	7	41	—	—	17
Total	2	2	9	7	28	23	81	66	2	2	122

Table 3. Bankers' Evaluation of Loan risk for the Conservative Group by State

State	Extremely Risky		Risky		Marginal		Safe		Extremely Safe		Total
	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	No of Ratings	%	
Alabama	—	—	2	12.5	2	12.5	12	75	—	—	16
Florida	5	10	6	12	12	25	25	51	1	2	49
Georgia	—	—	—	—	6	50	5	42	1	8	12
Louisiana	2	12.5	2	12.5	3	19	8	50	1	6	16
Mississippi	—	—	—	—	2	50	2	50	—	—	4
Tennessee	—	—	2	17	4	33	6	50	—	—	12
Total	7	6	12	11	29	27	58	53	3	3	109

method (nonconservative). The second set used last-in-first-out (LIFO) for inventory valuation, and the sum-of-the-years'-digits method of depreciation (conservative).

The assignment of financial statements to banks surveyed was accomplished on a sequential basis. That is, a separate list of large banks was prepared, and each bank was given a number, Then financial statements were assigned to banks randomly. The same procedure was followed for small banks. Using this assigniment method each bank received only one specific set of financial statements. Since the purpose of the study was to test the effect of different acceptable accounting principles on lending decisions, providing the participants with both sets of financial statements might have biased their decisions and caused them to look for differences.

The Questionaire:

A questionaire was prepared, in wich commercial bankers were instructed that the firm was applying for an unsecured short-term loan of $ 100,000. They were also instructed to make preliminary recommendations as to the evaluation of the riskiness of the loan, and to base their decisions only on the financial information provided. The bankers were instructed to evaluat the loan risk on a five point scale:

1. Extremely Risky,
2. Risky,
3. Marginal
4. Safe, and
5. Extremily Safe.

After pretesting, questionaires were sent to 332 banks in group number 1 (nonconservative), and 331 banks in group number 2 (conservative). Within the nonconservative group, a total 193 questionaires were setn to small banks and 30% of thes banks responded. A total fo 139 questionaires were sent to large banks, with a response rate of 47%. Thus, the total usable responses of the nonconseravative group numbered 122 or 37% of those sent.

Within the conservative group, 193 questionaires were sent to small banks and a total of 38 of 20% responded. Of 138 questionaires sent to large banks, responses were received from 76 banks of 55%. The combined total responses in the conservative group is 114 banks or 34%.

Analysis of Responses:

For the purpose of analysis, responses from each group were classified into different categories. They were classified by state, size, rank of the participant, and total years of experience in the loan department.

Table 2 shows bankers evaluation of loan risk for NONCONSERVATIVE GROUP classified by state. As shown in this table, 66% of the respondents rated the loan risk as safe. Whereas, 23% rated the loan as marginal. The other responses varied around the other ratings (2% extremely risky, 7% risky, and 2% extremely safe).

Bankers' evaluation of loan risk for CONSERVATIVE GROUP is shown in Table 3. As indicated above, total responses received from the Conservative group was 114. Five questionaires were rejected (4 large banks and 1 small bank) because they lacked substantial information. This left 109 (approximately 32%) usable questionaires.

Table 3 shows that 53% rated the loan risk as safe, and 27% rated the loan as marginal. Wherewas, 6% of the responses rated the loan as extremily risky, 11%, and 3% rated the loan as extremely safe.

Bankers' evaluation of loan risk for both groups can be summarized as follows:

Group	% Ratings					Total
	ER	R	M	S	ES	Responses
Nonconservative	2	7	23	66	2	122
Conservative	7	11	27	53	3	109

Testing the Effect of different acceptable Accounting alternatives on Lending Decisions of Commercial Bankers

*DR. ABDUSSALAM ALI EL-ARABI**

INTRODUCTION

Accounting has been defined as a measurement and communication process to provide relevant information about an entity to enable users of information to make informed decisions leading to optimal allocation of scarce resources and to accomplish their objectives.

In recent years there has been substantial dissatisfaction with the current accounting product on the part of a variety of people.

One of the major criticisms is that acceptable accounting principles applicable to any transaction or group of transactions are so numerous that comparison between companies is distorted by the lack of common measuring devices.

Accounting literature abounds with the pros and cons of narrowing the areas of accounting alternatives. On one hand, there are some who maintain that *uniformity* is necessary for financial statements comparability. Others insist that *flexibility* must be maintained because no two entities are indentical and different procedures and methods are necessary to depict results of different entities.[1] Also it has been argued that by disclosing all pertinent information about accounting policies, the users of the financial statements will be able to adjust their decisions based on the information disclosed.

* Assistant Professor of Accounting, Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Garyounis.

(1) See, for example, "Uniformity in Financial Accounting", *Law and Contemporary Problems*, Autumn 1965; Eldon S. Hendriksen, "Toward Greater Comparability Through Uniformity of Accounting Principles", *New York CPA*, Vol. XXX, (February 1967), pp. 105-115, for a comprehensive presentation of these ideas.

RESEARCH METHOD

The sample:

The sample for this research consisted on the member banks in the Sixth District of the Federal Reserve System. Table No. 1 shows the total banks surveyed classified by state and bank size.

Total capital was used as a criteria for distinguishing large banks from small banks. Large banks were drawn from the Dun and Bradstreet's Million Dollar Directory of 1976.

Table 1. Member Banks in the sixth District of the Federal Reserve System as of 3/11/1976

State	Small Banks	Large Banks	Total
Alabama	79	36	115
Florida	171	157	328
Georgia	45	28	73
Louisiana	23	22	45
Mississippi	19	10	29
Tennessee	49	24	73
Total	386	277	663

Procedure:

Two sets of comparative financial statements were prepared for two consecutive years. Financial ratios published by the RMA[2] were used as a basis for constructing the financial statements.

The data for both sets of financial statements were identical execpt for the accounting principles used. That is, one set used the first-infirst-out (FIFO) method for inventory valuation and the straight line depreciation

(2) The Robert Morris Associates Annual Statement Studies, (RMA, 1976), pp. 7-10, 123-233.

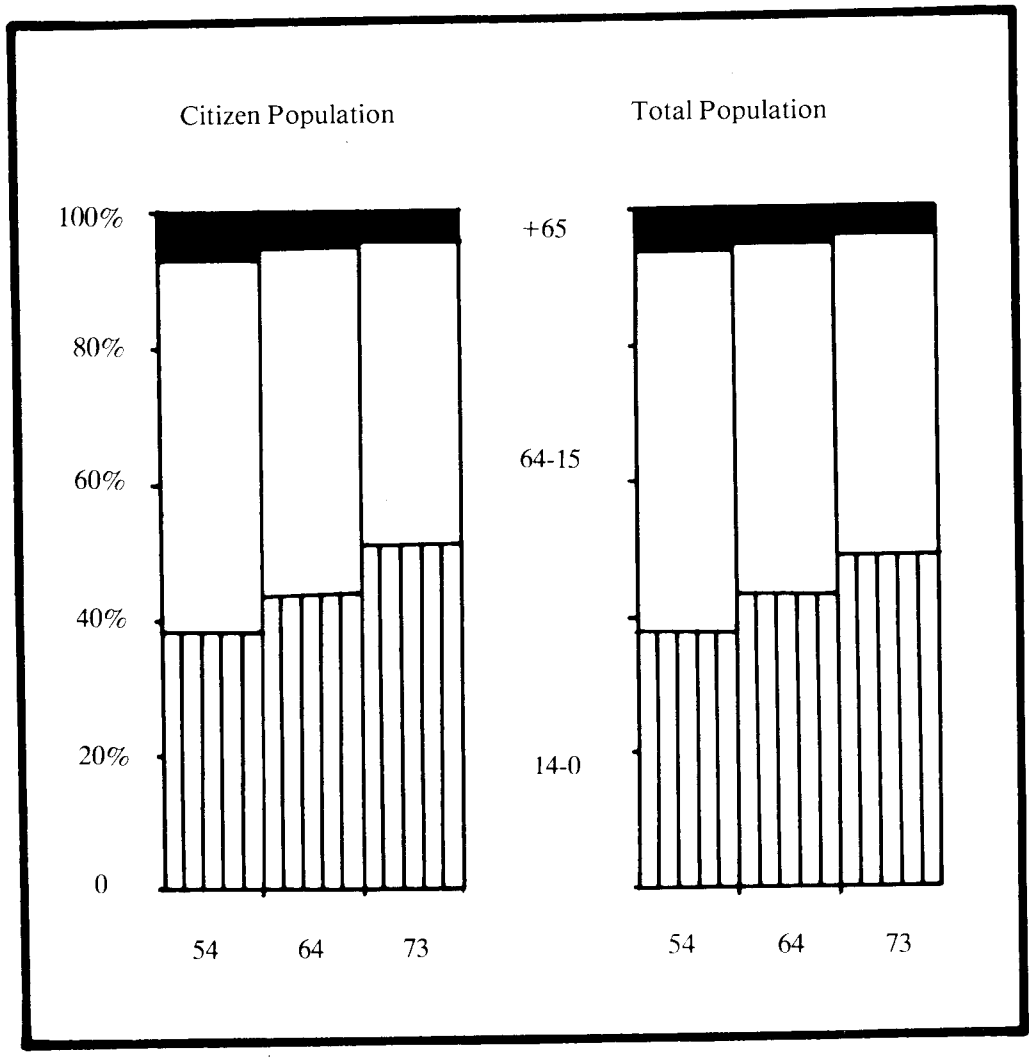

Fig. 3 — Population structure by Board age groups for citizen and total population of Libya during 1954 - 1973.

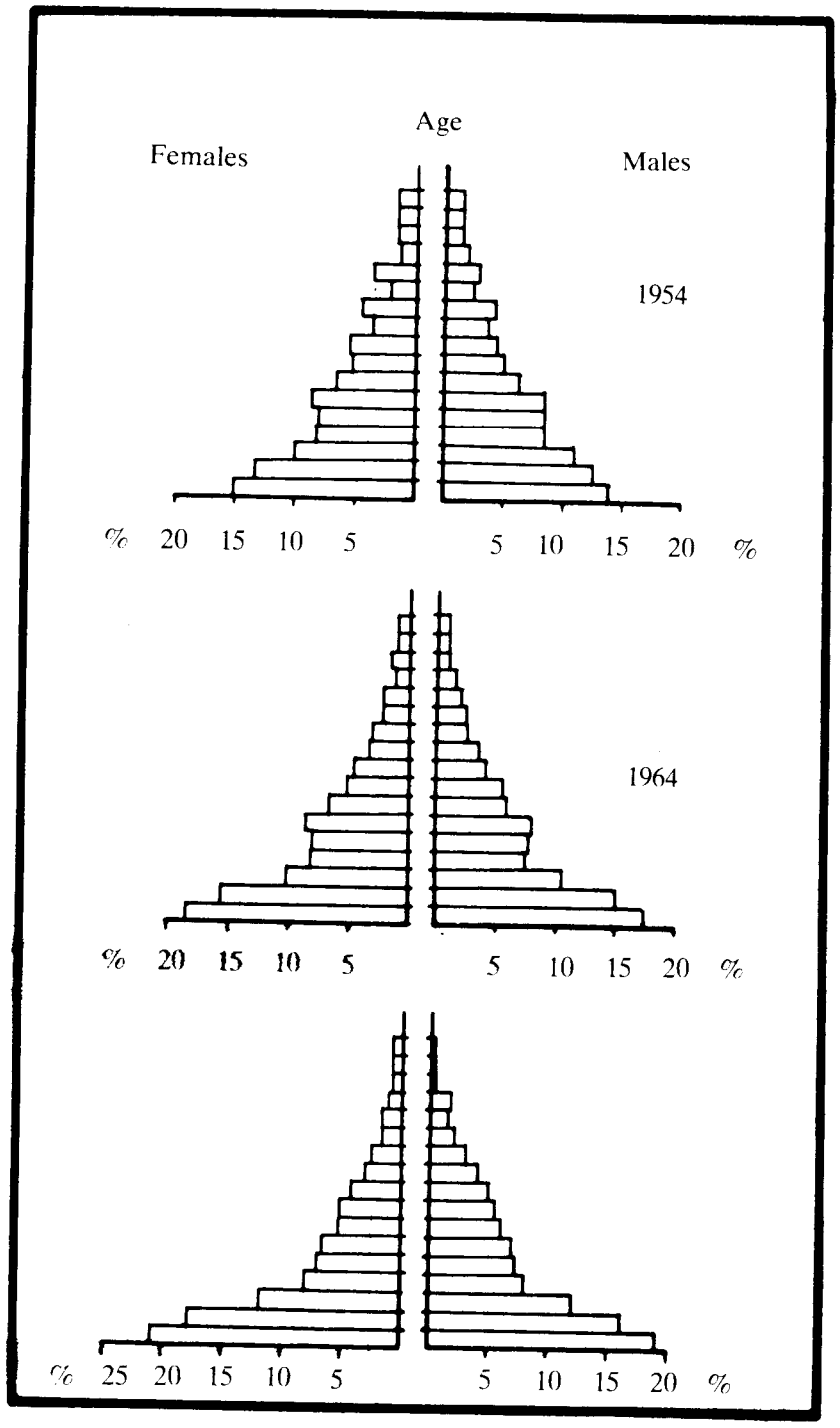

Fig. 2 — Age pyramids for the total population of Libya According to 1954, 1964 and 1973 population censuses.

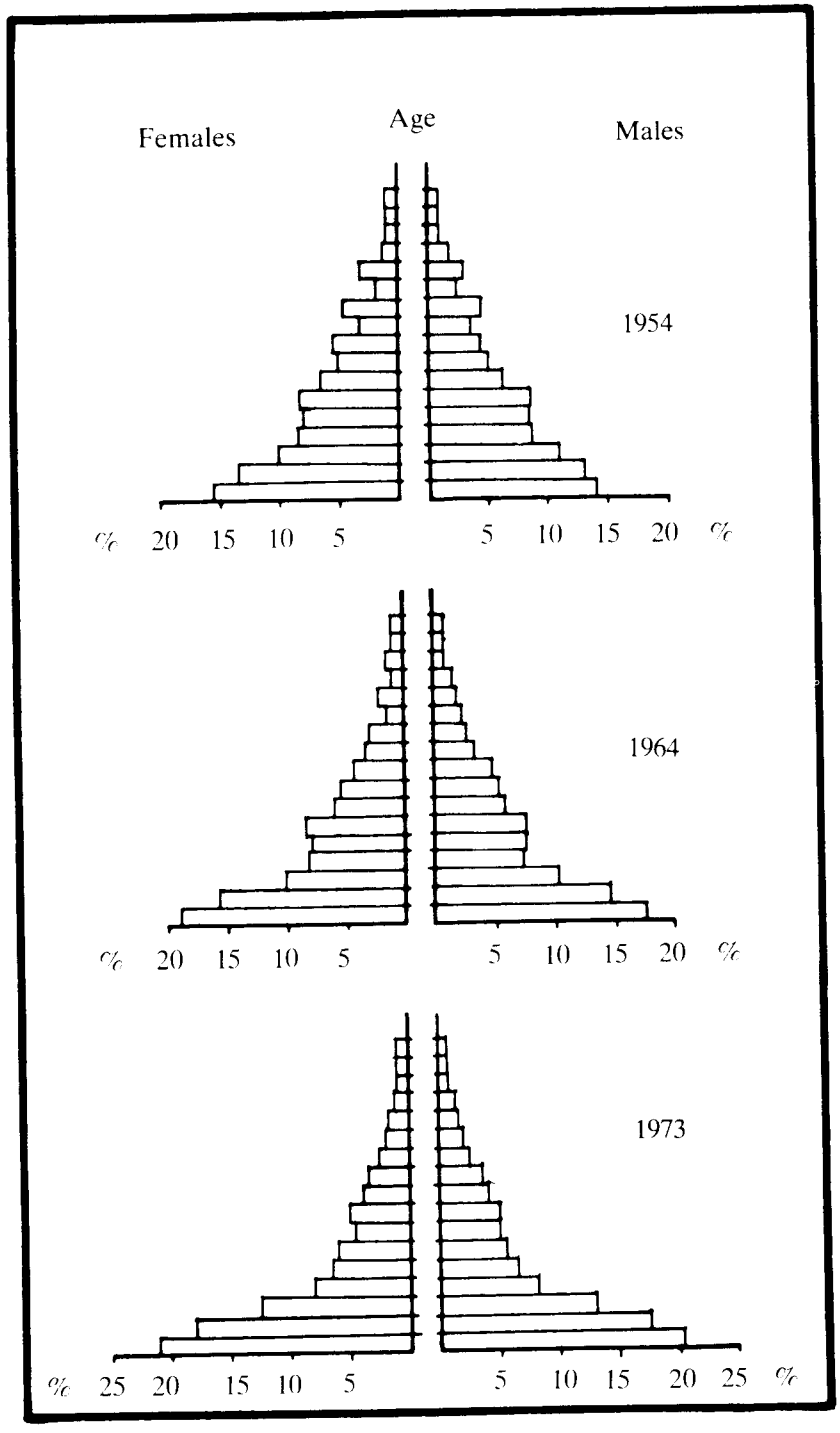

Fig. 1 — Age pyramids for the Libyan citizens According to 1954, 1964 and 1973 population censuses.

Table 5 — Percentage of change in Age-Sex Structure, Median Age, and Dependency Ratio during 1954-1973 for the Citizen Population and Total Population of Libya

	Age Structure %			Median Age in Years	Dependency Ratio
	0-14	15-64	65+		
CITIZEN POPULATION					
Males	+12.793	-10.967	-1.826	-7.140	44.0
	(33.52)	(-19.69)	(-29.69)	(-32.80)	(55.28)
Females	13.070	-11.074	-1.998	-7.430	45.8
	(33.62)	(-20.13)	(-32.70)	(-34.30)	(55.99)
TOTAL	12.930	-11.021	-1.910	-7.280	44.9
	(33.58)	(-19.91)	(31.15)	(-33.52)	(55.71)
TOTAL POPULATION					
Males	9.345	-7.131	-2.214	-5.260	25.8
	(24.82)	(-12.68)	(-36.27)	(-23.74)	(33.16)
Females	12.326	-10.159	-2.166	-7.260	40.4
	(32.08)	(-18.31)	(-35.65)	(-33.075)	(50.37)
TOTAL	10.260	-8.547	-2.191	-6.270	32.4
	(26.98)	(15.29)	(-35.97)	(-28.46)	(41.06)

Table 3 — Crude Birth Rates, Crude Death Rates and Rates of Natural Increase during 1965-1974.

Year	CBR %	CDR %	RNI %
1965	28.0	4.4	23.6
1966	34.2	5.6	28.6
1967	37.5	6.2	31.3
1968	35.3	4.9	30.3
1969	42.1	7.2	34.9
1970	14.3	7.6	33.7
1971	46.5	8.1	38.4
1972	46.6	9.1	37.5
1973	45.7	8.8	36.6
1974	47.1	8.0	39.1

Source: Statistical Group, 1973; Prepared by Census and Statistics Department, Ministry of Planning and Scientific Research, Tripoli, S.P.L.A.J.

Table 4 — Age-sex Structure by Broad Age Groups, Median Age and Dependency Ratio for Graphically smoothed Populations of the citizen Population of Libya during 1954-1973.

Age Group	Age Structure %			Median Age in Years	Dependency Ratio
Census Year	0-14	15-16	65+		
1954 Census					
Males	39.6	57.6	2.8	20.7	73.5
Females	40.3	58.1	1.6	20.6	72.0
TOTAL	39.9	57.9	2.2	20.7	72.8
1964 Census					
Males	44.2	51.2.	4.6	18.0	95.3
Females	45.4	51.7	2.9	17.3	93.4
TOTAL	44.8	51.4	3.8	17.6	94.4
1973 Census					
Males	50.8	44.9	4.3	14.7	122.8
Females	51.7	44.2	4.1	14.3	126.0
TOTAL	51.2	44.3	4.2	14.5	124.4

Table 2 — Age-sex Structure by Broad Age Groups, Median Age and Dependency Ratio in the census years during 1954-1973 for the citizen Population and Total Population of Libya.

Age Group	Age Structure %			Median Age in Years	Dependency Ratio
Census Year	0-14	15-16	65+		
		CITIZEN POPULATION			
1954 Census					
Males	38.162	55.687	6.151	21.77	79.6
Females	38.876	55.014	6.111	21.66	81.8
TOTAL	38.505	55.363	6.132	21.72	80.6
1964 Census					
Males	43.184	51.450.	5.366	19.50	94.4
Females	44.494	50.707	4.794	18.44	97.2
TOTAL	43.811	51.096	5.093	18.98	95.7
1973 Census					
Males	50.955	44.720	4.325	14.63	123.6
Females	51.946	43.940	4.113	14.23	127.6
TOTAL	51.435	44.342	4.222	14.44	125.5
		TOTAL POPULATION			
1954 Census					
Males	37.654	56.241	6.105	22.11	77.8
Females	38.427	55.497	6.076	21.95	80.2
TOTAL	38.026	55.884	6.091	22.03	78.9
1964 Census					
Males	43.372	51.254	5.373	19.34	95.1
Females	44.110	51.114	4.776	18.69	95.6
TOTAL	43.726	51.187	5.087	19.02	95.4
1973 Census					
Males	46.999	49.110	3.891	16.86	103.6
Females	50.753	45.338	3.910	14.69	120.6
TOTAL	48.764	47.337	3.900	15.76	111.3

ACKNOWLEDGEMENT

My sincere thanks are due to Dr. Ibrahim S. El-Miligi, Statistics Department, Garyounis University for his valuable comments on revising the first draft of this research and to Mr. Wilkinson John Sohail for typing.

REFERENCES

1. Sauvy, Alfred: "General Theory of Population", Mathuen & Co. Ltd, 1969, p. 303.
2. Lois, Henry: "Population Analysis and Models", English Edition, Edward Arnold (Publishers) Ltd, 1976.
3. Pressat, Ronald: "Demographic Analysis", Aldine Atherton, Inc., 1972, p. 280.

Table 1* — *Proportional Distributions by age groups and sex in census years 1954-1973 for the citizen Population and total Population in Libya.*

Age Group	1954			1964			1973		
	M	F	T	M	F	T	M	F	T
				CITIZEN POPULATION					
0-	14.2	15.4	14.8	17.7	18.9	18.3	20.4	21.1	20.8
5-	12.9	13.5	13.2	14.8	15.6	15.2	17.5	18.2	17.9
10-	11.1	9.9	10.5	10.7	10.0	10.4	13.0	12.6	12.8
15-	8.8	8.4	8.6	7.6	8.0	7.8	8.4	8.1	8.3
20-	8.6	8.0	8.3	7.8	7.8	7.8	6.7	6.6	6.6
25-	8.4	8.4	8.4	7.8	8.5	8.1	5.7	6.1	5.9
30-	6.4	6.7	6.5	6.2	6.4	6.3	4.8	4.7	4.8
35-	5.0	5.0	5.0	5.6	5.3	5.5	4.8	5.1	5.0
40-	4.4	5.3	4.9	5.4	4.4	4.9	4.2	3.9	4.1
45-	3.7	3.3	3.5	3.6	3.3	3.5	3.7	3.5	3.6
50-	4.5	4.6	4.5	2.7	2.8	2.8	2.7	2.5	2.6
55-	2.6	1.8	2.2	2.5	1.8	2.2	2.0	1.8	1.9
60-	3.3	3.4	3.4	2.1	2.3	2.2	1.7	1.7	1.7
65-	1.8	1.3	1.6	1.7	1.3	1.6			
70-	4.4	4.8	4.6	1.4	1.5	1.5	4.3	4.1	4.2
75+				2.2	1.9	2.1			
				TOTAL POPULATION					
0-	14.1	15.2	14.6	17.8	18.7	18.2	18.9	20.7	19.8
5-	12.7	13.3	13.0	14.9	15.5	15.2	16.2	17.8	16.9
10-	10.9	9.9	10.4	10.7	10.0	10.4	11.9	12.3	12.1
15-	8.7	8.4	8.6	7.6	8.0	7.8	8.1	8.3	8.2
20-	8.6	8.1	8.3	7.9	7.9	7.9	7.2	7.2	7.2
25-	8.5	8.5	8.5	7.9	8.5	8.2	6.9	6.6	6.8
30-	6.6	6.8	6.7	6.3	6.5	6.4	5.9	5.0	5.5
35-	5.1	5.0	5.0	5.8	5.4	5.6	5.6	5.1	5.4
40-	4.6	5.4	5.0	4.4	4.5	4.5	5.0	3.9	4.5
45-	3.8	3.4	3.6	3.8	3.4	3.6	4.0	3.4	3.7
50-	4.5	4.6	4.5	2.8	2.8	2.8	2.8	2.4	2.6
55-	2.6	1.9	2.3	2.6	1.9	2.3	1.9	1.7	1.8
60-	3.3	3.5	3.4	2.1	2.3	2.2	1.6	1.7	1.6
65-	1.8	1.4	1.6	1.8	1.4	1.6			
70-	4.3	4.7	4.5	1.4	1.5	1.4	3.9	3.9	3.9
75+				2.2	1.9	2.1			

* *Based on the published census tables prepared by the Department of Census and Statistics, Ministry of Planning & Research, Tripoli, Libya.*

As has been mentioned earlier, immigration to Libya is mostly constitued of young males who seek employment at higher wages than those obtained at their areas of origin.

Examination of the entries of table 5 indicates that only slight differences in the percentage of change in the proportional age distribution of the citizen population exist between males and females during 1954-1973.

The differences between the two sexes are greater if the total population of Libya is considered instead.

There has been a higher percentage of increase among female children and a higher percentage of decrease among females at working ages. Consequently the percentage of decrease in the median age was higher among females than among males. There is not so much differences in the percentage of change in the median age of females between the two populations (the native and the total populations). The median age of males is much affected by immigration. The percentage of decrease between 1954 and 1973 for the total population has been lower than that for the citizen population owing to the flow of male immigrants of working ages. Accordingly, the percentage of increase in the dependency ratio is higher for females than for males. Has not been immigration to Libya in the past recent decades the burden of the inactive male population would have been much greater.

The effect of immigration on this dependency is less pronounced for females.

CONCLUSION

Age-sex population distributions for Libya at census years between 1954 and 1973 have been examined. The purpose was to trace any observed patterns in ageing during that period and relate them to patterns observed everywhere. The data used for analysis were presumed deficient but no attempt was made to correct them.

There has been a continuous increase in the proportion of children under fifteen years of age with a simultaneous decrease in the proportion of people at higher ages. This was reflected in the decreasing trend of the average age of population producing a younger population than ever. It indicated a heavier burden of dependency on the shoulders of the productive elements of population, a result which has serious economic and social implications.

The question whether this movement towards rejuvenation by the Libyan population was the outcome of a change in mortality or in fertility was raised and analysed.

Libyan mortality as evidenced by the crude death rate during the period of observation did not go far beyond its initial low level in 1954. Fertility represented by the crude birth rate on the other hand did not show any decreasing trend. It sustained its very high level throughout the whole period with rather increasing pattern. It thus appears that fertility is a more influential factor in determining the magnitude and direction of ageing in Libya.

A concurrently third factor that proved effective in shaping the phenomenon of ageing was immigration.

Being mostly males of working ages, immigrants to Libya who increased in numbers after the discovery of wealthy oil have contributed so much to the change in the age structure of the Libyan population. They had the effect of deflating the proportion of children and of aged persons and inflating the proportion of people at middle age group. The result was a higher average age of population and a lesser burden of dependency on the side of the productive segment of the population.

This is rather a remarkable conclusion since immigration is widely acknowledged of pushing the receiving populations to the other direction of ageing, i.e., towards rejuvenation.

Finally, attention must be drawn to the effect of possible improvement in the quality of data in latest censuses, especially that due to improvement in age reporting. The changes in population age structure were so great as to be accounted for solely by this factor. Acknowledgeing the existence of such a factor by no means implies the invalidity of the assessement made concerning patterns of ageing in Libya during 1954-1973.

table 3.

Altough the death rate appears to be very much under estimated it shows that mortality while starting already at a low level did not assume a noticeable decreasing trend over time. The increasing values of the death rates at latest years rather indicate that the degree of under estimation of that rate has been reduced.

On the other hand, despite the fact that the birth rate is estimated at very low levels [7] in earlier years, it portrays an increasing trend in fertility during the period of observation. Altough there is a large possibility of improvement in age reporting and registration of births in Libya over time, there is no definite sign that continuously high fertility in Libya has come into halt.

It follows that the effect of tolerating high levels of fertility with stabilized mortality at fairly low levels is the corner stone in dragging the Libyan population towards rejuvenation.

To clear up the confusion that may arise as whether or not the observed decreasing trends in ageing are the product of improvement in the quality of age data, graphically smoothed age-sex distributions for the three censuses considered were alternatively examined. Corresponding proportional distributions and other ageing measures were calculated. The results are shown in the table 4.

Comparison between the two sets of figures, one for smoothed age distributions (table 2) and the other for non-smoothed distributions (table 5), shows similar trends in ageing. This implies that the movement of the citizen Libyan population towards rejuvenation is genuine and is not due solely to improvement in the quality of age data. However, the deviations between the two sets of results are larger at 1954 and 1964 censueses than those at 1973 census.

(7) The under-enumeration of deaths appears to be greater than the under-enumeration of births. Usually birth statistics are more accurate than death. Statistics for registration of births has more social and legislative incentives than do registration of deaths.

EFFECT OF IMMIGRATION TO LIBYA

After the discovery of oil in 1959 and the emergence of economic prosperity of the country, Libya has been the destination of large flow of the immigrants from elsewhere, especially the neighbouring Arab countries.

Those immigrants are mostly of skilled young people who are looking for higher wages and better opportunities. The effect of this influx of immigrants to Libya is reflected upon the population age structure at the latest two censuses.

The addition of non-Libyan elements of middle ages to the native elements has the effect of deflating the proportions of children and of aged persons at working ages in the total population.

We can easily recognize the extent of this phenomenon by considering the percentage of change in the age structure and other related measures during 1954-1973 to the initial figures of 1954 for the native population and for the total population (including immigrants). Considering both sexes together, the increase in the proportion of children during 1954-1973 is about one third and one forth the figures of 1954 for the citizen population and for the total population respectively, see table (5). On the other hand, the percentage of decrease in the proportion of the people at intermediate ages is lower for the total population than for the citizen population. Also, the percentage of decrease in the proportion of aged persons is higher for the total population than for the citizen population. However, the difference between the two populations is not as large as in the case of other age groups.

As consequence, the percentage of decrease in the median age and that of increase in the dependency ratio are lower if the Libyan and non-Libyan populations were combined. This elucidates the role played by immigration to Libya upon the process of ageing during 1954-1973.

Without these flows of immigrants the average age of population would be smaller and the dependency burden of the non-productive elements afforded by the productive elements would be greater.

The effect of sex differential in migration on ageing can be easily assessed when analysing the percentage of change in ageing measures for each sex separately (table 5).

bya, as it is the case in most of the developing countries, suffer from many of the deficiences usally inherent in such data as far as accuracy and completeness are concerned.

However, since we are mostly interested in viewing general trends in ageing patterns and since these deficiences are likely not to produce seriously distorting effects on the phenomenon investigated there will be no attempt to specify these deficiences or to remedy them or this will be far beyond the purpose of the present study.[5] Nevertheless, a comment on the possible extent of some of the deficiencies upon the problem investigated will be given as the need arises.

THE FINDINGS

Inspection of Libyan age data between 1954 and 1973 reveals some interesting points. In presenting these points, we shall confine the analysis to population structure by broad age groups and other ageing measures that give an overall picture of the phenomenon of ageing.

There has been a considerable increase in the proportion of people at young ages since 1954. This was accompanied by a decrease, though of a lesser extent, in the proportion of people at older ages. To quote some of the figures, the proportion of children under fifteen years of age in the native population of Libya has risen from 38.5 percent in 1954 to 51.4 percent in 1973, see table (2). On the other hand, the proportion of people in the age groups 15-64 and 65 + for the same population have dropped from 55.4 and 6.1 percent in 1954 to 44.3 and 4.2 percent in 1973.

Such changes in the structure of the Libyan population were reflected in the shape of the age pyramids representing the census years considered.

Those pyramids of 1964 and 1973 are of wider bases and slimmer tops than the pyramid of 1954, figure (1).

Accordingly, the median age has markedly fallen from 21.7 years in 1954 to 14.4 years in 1973 and the dependency ratio has increased from 80 dependents per 100 productive elements in 1954 to 126 dependents per 100 productive elements in 1973.[6] The implication of this is that the productive elements of the Libyan population are bearing higher burden of dependency than before. These changes altogether signify that the direction of the process of ageing in Libya between 1954 and 1973. They clearly indicates that the Libyan population is becoming a younger population than it used to be.

The greatest amount of change in the age structure of the citizen population of Libya occurred between 1954 and 1964. This is due partly to the possible improvement in age reporting since 1964. It is assumed that, being of better quality, the latest censuses of 1964 and 1973 are characterized by lower rates of under enumeration of young children than is the earlier census of 1954.

Similar patterns of chance are observed for each of the two sexes with minor deviations from the general pattern. It appears that there are no significant differences between males and females in that respect.

DECLINING MORTALITY OR DECLINING FERTILITY

We now turn to investigate the causes responsible for such observed trends of ageing in Libya during 1954-1973. As we know, the main factors affecting the process of ageing are mortality, fertility and migration.

Mortality and fertility can be studied through vital registration records.

Vital registration in Libya has come into existence only recently, specifically in the sixties. The officially published figures on birth and death rates and rates of natural increase for the years 1965-1974 are shown in

(5) An account of the defects of census and vital registration statistics in Libya may be found in a number of reports made by final year students of Demography in the Department of Statistics, Faculty of Economics and Commerce Garyounis University under the supervision of Dr. K. Vankatacharya. See for example, Study of Sex Age Distribution of Libya, Census Data 1954-1964, "by I.S. Haperrah, June 1976 and Study of Sex-Age Distribution by single years of 1973 census of Libya, by S.A. Ali, May, 1978.

(6) The dependency ratio is a ratio of the number of non-productive elements of population (children under 15 + people 65 years of age and over) and the productive elements (people in working ages 15-64).

the history of past events and offers useful indications concerning the causes and effects of ageing phenomenon experienced by that particular population.

MECHANISM OF AGEING: A PREVIEW

The recording of the phenomenon of population ageing dates back to the end of eighteenth century and the beginning of the nineteenth century. It started in France and spread out slowly to other industrialized countries, especially Western European countries.[2]

Remarkable changes in the age distribution of these populations were observed. There was a definite increase in the proportion of old people (60 or 65 + years of age) and a definite decrease in the proportion of children (under fifteen years of age) or of young people (under twenty years of age).

It was believed first (some still believe now) that declining mortality caused by progress in economic and health technology experienced by the industrialized countries was responsible for demographic ageing. It was argued that the decline in mortality has led to a prolongation of man's life and has given a better chance to newborn children to reach advanced ages. As a result the proportion of aged people has increased.

In fact, a diminishing mortality not only affects people at old ages but also affects people at other ages (young and middle aged) with nearly the same degree. The gains achieved by each of the different age classes of people may compensate each other with the result that the proportion of each class to the total population remains unchanged.

The confusion occurred because a decline in mortality was accompanied in many countries, by a decline in fertility either simultaneously or after a very short period of declining mortality. Therefore, the effects of both factors on population ageing were mixed while declining fertility in effect contributed with larger share than did declining mortality.[3]

A third factor that affects the process of ageing is migration. Migrants are people removed from one country and added to another. Migratory movements are capable of producing considerable effects on the age composition of both the receiving and sending areas. In general, migration is selective in the sense that migrants are usually people of young ages who seek better oppurtunities elsewhere. The transfer of such people from their country of origin to some other destination has the effect of decreasing the proportion of young people in the place of origin and increasing it in the place of destination. The implication of this is an ageing of population in the former place and a rejuvenation in the latter.

MECHANISM OF AGEING: THE CASE OF LIBYA

We now proceed to study the phenomenon of ageing in Libya to see whether or not the observed patterns of change follow the general (theoretical) patterns.

A natural entry to such a study is through age statistics obtained from official population censuses of Libya in recent decades, namely, 1954, 1964 and 1973 censuses.[4]

For each of the three censuses, detailed proportional age distribution (by five age groups) as well as distributions by broad age groups will be considered. Other indices of ageing, namely, the median age and the dependency ratio will be calculated for each sex and for the total population. Age pyramids for the three censuses will be pictured. To asses the effects of migration, age-sex compositions of the native population and also those ot the population of Libya for the three censuses will be examined.

Before proceeding to the analysis of these data a word of caution regarding their accuracy is in order. Census age statistics in Li-

(2) Lois, Henry, Population, Analysis and Models. English Edition, Edward Arnold (Publishers) Ltd, 1976.

(3) In France, decline in mortality and in fertility occurred simultaneously so that the increase in Population size in the nineteenth century was less pronounced than in other countries and therefore, ageing occured earlier, see Ronald Pressat, Demographic Analysis, (Aldine Atherton, Inc. 1972,) p. 280.

(4) There have been censuses taken prior to 1954 but not on a regular basis. All censuses undertaken after independence in 1951 de jure basis censuses.

Mechanism of Change in Demographic Ageing

*DR. M.G. EL-ROUBY**

INTRODUCTION

Of all contemporary phenomena, Demographic Ageing is, as Sauvy has put it, "the least doubted, the best measured, the most regular in its effects and the easiest to forecast well ahead as well as the most influential. Yet it is probably the least known of all".[1]

Demographic ageing or ageing of human populations differs significantly from ageing of the individuals forming these populations both in the causes underlying the process of ageing and in the consequences occurring after the process has developed. In individuals'ageing, individuals are treated as separate units with the incidence of ageing recorded for each of them as his age increases with time. At advanced age, contribution of the individual to the luxury of his life gradually diminishes up to a stage in which the individual's basic needs can hardly be met as a result of his limited physical and intellectual abilities. Whereas in population ageing, all individuals constituting a particular population are dealt with as a one single unit, the aggregate of the individuals, with an average age computed for the whole unit at varying points of time and the changes in the structure of the aggregate and its age are recorded. The age of the population may not necessarily increase with time as it is the case with individual's ageing and therefore, the population may proceed in either directions: towards ageing or rejuvenation. Contrasted with individual's ageing, population ageing may be advantgeous to the population in various economic and social spheres.

* Lecturer in the Department of Statistics, University of Garyounis, Benghazi, Libya, Ph. D. in Demography from Glasgow University, U.K.

(1) Sauvy, Alfred "General Theory of Population" (Mathuen & Co. Ltd, 1969), p. 303.

In measuring the ageing of a particular population, the proportional age distribution of the population is observed at consecutive time points. If there is an increase in the proportion of people at old ages with a simultaneous decrease in the proportion of people at younger ages, an ageing process is recorded in which case the population is known as getting older. On the other hand, if there is an increase in the proportion of people at the young ages with a simultaneous decrease in the proportion of people at older ages, a rejuvenation process is alternatively recorded in which case the population is known as getting younger.

In practice, the population age distribution is represented in only three or four broad age classes: the 0-14 age class which embraces children under fifteen years of age, the 15-64 age class which contains people at working ages, and the 65 + age class constituted of old or aged people. Such age grouping is by no means unique for alternative grouping may be used depending on legislative and/or social circumstances of the population in question.

An alternative way of measuring demographic ageing is to calculate an average age of some form for the total population. The median age is often more appropriate. Indeed this is a simple way of expressing the process of ageing where the relevant facts are summarized in one single figure. However, it is sometimes regarded as an elementary measure of ageing owing to its lack of sensitivity. An auxiliary aid of measuring demographic ageing would be the analysis of the population age pyramid at various stages. The age pyramid is merely a graphic represantation that provides an overall picture of the age-sex distribution of the population.

The shape of the pyramid and whether it shows regularities or irregularities reflects

with other competitors in terms of standard deviation, but the underestimation of the final score y seems to its vital characteristic and this grows worse as $p_3 \uparrow$.

REMARKS

(i) For the procedure $\hat{Z}_2$ the above considered aspects of comparison depend intrinsically upon w and Y_4. So, its relative performance cannot be juduciously generalized.

(ii) From Eqs. (3.1), (3.6), (4.2), (5.1) it is easy to see that as $w \downarrow$, the performance of a procedure with respect to bias improves whether it is $\hat{Z}_1$, $\hat{Z}_3$, $\hat{Z}_{1a_o}$, or $\hat{Z}_{1a_o}$. Theoretically it is also not difficult to show that the variance due to each of these procedures $\downarrow$ as $w \downarrow$.

CONCLUSIONS

From Table 1 and above remarks it appears that the use of the proposed procedure $\hat{Z}_{1a_o}$ offers a reasonable estimate of the final score when the probability of missing a student's best score is known not to exceed half. Otherwise, whatever this probability may be, the choice of $\hat{Z}_{1R}$ is another satisfactory alternative.

ACKNOWLEDGEMENT

The assistance rendered by Mr. Tanweer Rathore of AGECO, Benghazi in computational work for Table 1 is acknowledged gratefully.

REFERENCE

Mood, A.M., and Graybill, F.A. Introduction to the Theory of Statistics, 2nd ed. McGraw-Hill Book Co., Inc., 1963.

dents. So, this point does not invoke much support for this procedure. But, later, it will be discovered that $\hat{Z}_{1R}$ cannot be discarded just for this limitation. Its use however may not be made in case a class is of small size.

COMPARISON OF PROCEDURES

To compare the above procedures we use actual scores of thirty eight students in four tests held at the Garyounis University in a course of Statistics. We also include in this study a procedure $\hat{Z}_{1a}$ which gives an estimate of y as a simple mean of the estimates based on $\hat{Z}_1$ and $\hat{Z}_{a_o}$. Eight different probability situations of p_1, p_2, p_3 are considered. Corresponding to a specified probability distribution which we assume as applicable to the whole class of thirty eight students, we can compute expected score and mean-squared error pertaining to each student from his scores Y_1, Y_2, Y_3, Y_4 when the use of a given estimating procedure is made. From this information the bias and standard deviation in respect of each student can be easily determined. For comparison of aforementioned procedures we focus our interest on two important aspects, that is, bias and standard deviation averaged over the whole class. Taking the test-weightage w = 1/4, such computations are given in Table 1, where the figures in the first row and within parentheses in the second row indicate averages for bias and standard deviation respectively.

Table 1.

p_1, p_2	p_3	$\hat{Z}_1$	$\hat{Z}_2$	$\hat{Z}_3$	$\hat{Z}_{1R}$	$\hat{Z}_{a_o}$	$\hat{Z}_{1a_o}$
0.450	0.100	2.40	-0.49	-2.31	-0.14	-1.79	0.31
		(2.16)	(1.44)	2.61)	(2.16)	(2.47)	(2.10)
0.350	0.300	1.20	-1.29	-3.28	-0.07	-1.36	-0.08
		(3.31)	(2.20)	(3.05)	(3.31)	(2.97)	(3.08)
0.333	0.333	1.00	-1.42	-3.35	-0.06	-1.17	-0.09
		(3.34)	(2.22)	(3.10)	(3.34)	(3.01)	(3.11)
0.300	0.400	0.60	-1.69	-3.76	-0.04	-0.85	-0.13
		(3.53)	(2.36)	(3.11)	(3.53)	(3.25)	(3.37)
0.250	0.500	0	-2.09	-4.24	0	0	0
		(3.61)	(2.38)	(3.16)	(3.61)	(3.61)	(3.61)
0.200	0.600	-0.60	-2.49	-4.37	0.04	—	—
		(3.53)	(2.36)	(2.96)	(3.53)	—	—
0.150	0.700	-1.20	-2.89	-5.21	0.07	—	—
		(3.31)	(2.20)	(2.72)	(3.31)	—	—
0.005	0.900	-2.40	-3.69	-6.18	0.14	—	—
		(2.16)	(1.44)	(2.26)	(2.16)	—	—

For example, when $p_1 = p_2 = 0.350$, $p_3 = 0.300$, the average bias and average standard deviation due to the use of the procedure $\hat{Z}_{a_o}$ are - 1.36 and 2.97 respectively. A study of Table 1 reveals following features of these procedures.

For the same value of p_3, the procedures $\hat{Z}_1$ and $\hat{Z}_{1R}$ display equal standard deviation but $\hat{Z}_{1R}$ produces an almost neglegible amount of bias. When $p_3 \leqq 1/2$, the absolute bias as well as standard deviation for $\hat{Z}_{1a}$ remain smaller than those for $\hat{Z}_{a_o}$, while the procedure $\hat{Z}_{a_o}$ is, in this regard, much better than Z_3 but not worse than $\hat{Z}_1$. However $\hat{Z}_{1a_o}$ and $\hat{Z}_{1R}$ do not behave much differently from each other. At each level of p_3 the procedure $\hat{Z}_2$ on the other hand works attractively when compared

$$\ddot{Z}_1(\ddot{p}_3) > \ddot{Z}_1(p_3) > 0 \quad \text{if} \quad \ddot{p}_3 < p_3 < 1/2 \tag{3.2}$$

$$\ddot{Z}_1(\ddot{p}_3) < \ddot{Z}_1(p_3) < 0 \quad \text{if} \quad \ddot{p}_3 > p_3 > 1/2 \tag{3.3}$$

$$\ddot{Z}_1(\ddot{p}_3) = -\ddot{Z}_1(p_3) \quad \text{if} \quad \ddot{p}_3 = 1 - p_3 \tag{3.4}$$

So, the procedure $\hat{Z}_1$ underestimates y when $p_3 > 1/2$, and overestimates y when $p_3 < 1/2$. The use of Eq. (3.4) can be helpful in preparing Table 1.

Bias in $\hat{Z}_2$: It can be shown that the bias due to $\hat{Z}_2$ is

$$\ddot{Z}_2 = \frac{w}{1-w}\,[Y_2(w + p_3 - 1) + Y_3(w - p_3) + (1 - 2w)\,y_4]. \tag{3.5}$$

Bias in $\hat{Z}_3$ This is obtained as

$$\ddot{Z}_3 = -w\,[(Y_2 - Y_1)\,p_2 + (Y_3 - Y_1)\,p_3]. \tag{3.6}$$

so that the procedure $\hat{Z}_3$ always underestimates y. However as the probability p_3 increases, this bias increases in general.

THE PROCEDURE $\hat{Z}_a$

From Eqs. (3.1) and (3.6), since

$$\ddot{Z}_3 - \ddot{Z}_1 = w\,[Y_1(1 - p_1) + Y_2(1 - p_2 - 2p_3) - Y_3(1 - p_3)] < w(Y_2 - Y_3)(1 - p_3),$$

$$\text{so } \ddot{Z}_3 < \ddot{Z}_1. \tag{4.1}$$

For $p_3 \leqq 1/2$, let us define

$$\ddot{Z}_a = a\ddot{Z}_1 + (1 - a)\,\ddot{Z}_3, \tag{4.2}$$

where $0 \leqq a \leqq 1$. Obviously, $\ddot{Z}_3 \leqq \ddot{Z}_a \leqq \ddot{Z}_1$. From (3.1), (3.6) and (4.2) we can show that

$$\ddot{Z}_a < w(Y_3 - Y_2)(a - p_3 - ap_3),$$

that is,

$$\ddot{Z}_a < 0 \text{ when } a \leqq p_3/(1 - p_3). \tag{4.3}$$

Thus, by choosing the value 'a' that does not exceed $p_3/(1 - p_3)$, we note that the procedure $\hat{Z}_a$, which has the corresponding bias as in (4.2), always underestimates the final score y. Taking a_1, a_2 such that $0 < a_1 < a_2 < a_0$ where $a_0 = p_3/(1 - p_3)$, we find that

$$\ddot{Z}_{a_1} < \ddot{Z}_{a_2} < \ddot{Z}_{a_0} < 0.$$

That is, $\hat{Z}_{a_0}$ yields minimum absolute bias in the family $\{\hat{Z}_a: 0 < a < a_0\}$.

Also, $\ddot{Z}_{a_0} \to$ as $p_3 \to 1/2$. At $p_3 = 1/2$ the procedures $\hat{Z}_{a_0}$ and $\hat{Z}_1$ are identical. When $p_3 < 1/2$, the procedure $\hat{Z}_{a_0}$ underestimates y. To determine the procedure $\hat{Z}_{a_0}$ for estimating y, we consider Eq. (4.2). Rearranging terms and using $p_1 + p_2 + p_3 = 1$, we can express (4.2) as

$$\begin{aligned}&[wY_2(1 - a_0) + wY_3(1 + a_0) + (1 - 2w)\,Y_4]\,p_1\\ &+[wY_1(1 - a_0) + wY_3(1 + a_0) + (1 - 2w)\,Y_4]\,p_2\\ &+[wY_1(1 - a_0) + wY_2(1 + a_0) + (1 - 2w)\,Y_4]\,p_3\\ &-y.\end{aligned}$$

So,

$$\hat{Z}_{a_0} = w(1 - a_0)\,(\text{minimum of available scores}) + w(1 + a_0)\,(\text{maximum of available scores}) + (1 - 2w)\,Y_4. \tag{4.4}$$

THE PROCEDURE $\hat{Z}_{1R}$

For estimation of the final score y of a student we may make use of

$$\hat{Z}_{1R} = \hat{Z}_1 + w\hat{R}(1 - 2p_3), \tag{5.1}$$

where $\hat{R}$ denotes the mean difference of the two best scores Y_2 and Y_3 for the group of his classmates attending all the tests held during the course. Here, the estimate of y is based on scores of other stu-

Estimating Students' Final Scores

*DR. AHMED ZOGO MEMON**

INTRODUCTION

Suppose that a group of students is given three tests during a course and a test at the end of the course. Let Y_1, Y_2, Y_3 denote a student' scores in an ascending order based on first three tests, and Y_4 as his score in the last test; $0 \leqq Y_i \leqq 100$, i = 1, 2, 3, 4. A lenient teacher may ignore the student's worst test, and award him the final score

$$y = w(Y_2 + Y_3) + (1 - 2w)Y_4, \tag{1.1}$$

w being the test-weightage, $O < w < 1/2$, $0 \leqq y \leqq 100$. If the teacher has no information on the result of a student for one of first three tests, he attempts to estimate the final score y usually by one of following procedures.

$$\hat{Z}_1 = 2w \text{ (maximum of available scores)} + (1 - 2w)\, Y_4, \tag{1.2}$$

$$\hat{Z}_2 = \frac{1}{1-w} [w \text{ (maximum of available scores)} + (1 - 2w)\, Y_4], \tag{1.3}$$

$$\hat{Z}_3 = w \text{ (sum of available scores)} + (1 - 2w)\, Y_4, \tag{1.4}$$

the available scores may be (Y_1, Y_2), or (Y_2, Y_3), or (Y_1, Y_3). This paper makes a comparative study of these procedures under various conditions pertaining to probability of missing the student's best score Y_3. A proposal is also given for a more satisfactory estimate of the final score.

ASSUMPTIONS

Restricting our concern to a student for whom the teacher has no information on one of his first three results, we assume that the teacher can associate a probability p_j that the student's missing score takes jth position in ascending order of his three scores, that is, it is Y_j; j = 1,2,3. The situation $p_1 = p_2 = p_3 = 1/3$ is then the one where the teacher is not sure more about one than the others wether the missing score is Y_1 or Y_2 or Y_3. Furthermore, it is assumed that $Y_1 \neq Y_2 \neq Y_3$.

THE PROCEDURES $\hat{Z}_1, \hat{Z}_2, \hat{Z}_3$

Under above assumptions we consider below bias present in each $\hat{Z}_i$; i = 1,2,3.

Bias in $\hat{Z}_1$: The expected value of $\hat{Z}_1$ is

$[2wY_3 + (1 - 2w)\, Y_4]\, p_1 + [2wY_3 + (1 - 2w)\, Y_4]\, p_2 + [2wY_2 + (1 - 2w)Y_4]\, p_3$

$= 2wY_2p_3 + 2wY_3\,(1 - p_3) + (1 - 2w)\, Y_4.$

Using (1.1) the bias in estimating y by $\hat{Z}_1$ is

$$\ddot{Z}_1 = w(Y_3 - Y_2)\,(1 - 2p_3), \tag{3.1}$$

the sign of which depends upon p_3. We note that $\hat{Z}_1$ is subject to bias when $p_3 \neq 1/2$. Denoting $\ddot{Z}_1\,(p_3)$ as bias arising for p_3 we also note that

---

* Professor, Statistics Department, Faculty of Economics and Commerce, University of Garyounis.

grams of the Idris regime.

The advent of technology, the diffusion of culture from other parts of the world had affected the social life in Libya. The construction of a road network tying the cities together, the urbanization of the society, the rise of a middle class, and the formation of a Libyan nation, all contributed to the disintegration traditional of the society and the weakening of religious and tribal loyalties. Consequently, the popular base of the Sanussi dynasty, especially in Cyrenaica shrank. The unpopularity of King Idris, an absolute monarch who governed with the aid of a handful corrupt followers, grew in the rest of the country, particularly among the intellectuals. They, as well as other groups in the society, perceived the King as a tool of Western imperialism. Gradually, as a result of the combination of all these factors, the royal house lost a great deal of mass support.[15]

Concluding Notes

During the process of modernization, the people were politically socialized toward values and beliefs that were in contrast with the ruling elites' values and attitudes. This ideological contradiction, along with the effect of modernization itself, created a crisis of ligitimacy, and that was deepened by the absence of effective means of popular political participation in the decision-making process.

Because of Idris' inability, or lack of desire, to develop his regime politically, he eventually alienated the new emerging classes. In the long run, therefore, the King's destruction of political activities and his failure to create alternative means of channeling the energies of the socially mobilized, greatly served to produce a legitimacy crisis. As the old traditional patterns of social control broke down, few new ones ever emerged.

REFERENCES

1. Lucian W. Pye, *Aspects of Political Development*, (Boston: The Little, Brown, and Company, 1966), p. 8.
2. Manfred Halpern, "Toward Further Modernization of the Study of New Nations", *World Politics* 17 (October, 1964), p. 173.
3. Dankwart A. Rustow, "Modernization and Comparative Politics", *Comparative Politics* 1 (October, 1968), p. 38.
4. See Lerner's corresponding study of modernization in the Middle East.
5. "The Change to Change: Modernization, Development, and Politics", *Comparative Politics* 3 (April, 1971), pp. 283-322.
6. David Easton, *A System Analysis of Political Life*, (New York: John Wiley and Sons, Inc., 1965), p. 278.
7. *Ibid.*, p. 287.
8. Seymour Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy", *APSR*, March 1959, pp. 69-105.
9. R.F. Golino, "Patterns of Libyan National Identity", *The Middle East Journal*, Vol. 24 (Summer, 1970), p. 237.
10. Majed Khadduri, *Modern Libya* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1963), p. 54.
11. F. LaMond Tullis, *Politics and Social Change in Third World Countries* (New York: John Wiley and Sons, Inc., 1973), p. 197.
12. *Ibid.*
13. Eric Rouleau, "Oil and Monarchies Don't Mix", *African Report,* Vol. 14 (November, 1969), p. 26.
14. Tullis, *op. cit.*, p. 199.
15. Ali M. Shembesh, *The Problem of Libyan Political Stability during the 1960's,* Masters Thesis (University of Virginia, 1972), pp. 69-70.

byan State, Idris took the reign and stated his rule by virtue of a religious, rather than a distinctively secular pattern of authority. Thus, the Sanussi movement became a tool of legitimacy for the Kingship.

King Idris derived his power partly from the traditional loyalty enjoyed by his family, and partly from his diplomatic activities during World War I and II, which resulted in his recognition as the Amir (Prince) over his people after World War I and in the final expulsion of the Italians from his country after World War II. In tribal areas, where the Sanussi Order was widespread, King Idris authority was supreme. But in the towns, where nationalism began to gain ground, Sanussi leadership was admittedly acknowledged as a political expediency.[10]

Social change and the Decline of the Regime Legitimacy

Social change can and frequently does give rise to new claimants to elite status and political power. In the case of Libya, the basis for change was to be found in the discovery of oil. In the short space of 10 years (1957-1967) Libya raised her per capita gross national product from approximately $ 50 to $ 1,018. The trend was geometric, witnessed by the fact that the increase for 1967 over 1966 was a startling 42 percent. By 1970 Libya had risen to the fourth largest and fastest growing oil producing contry in the world.[11]

These transformations in the Libyan economy were accompanied by dramatic changes in the country's social fabric. In rapid succession, increasing numbers of Libyans were swept up in the oil boom. The process of urbanization achieved revolutionary dimensions as demands for housing, health services, and educational opportunities proliferated. Educational improvements were impressive. The numbers of children served by the nation's schools rose from 33,000 in 1951 to 170,000 in 1965. In five short years enrollment nearly doubled again. Moreover, the more than 300,000 children attending school in 1970 included at least 85 percent of Libya's school-age population.[12]

By 1969 it was apparent that all these facts were dramatic. But much of the prosperity did not affect the majority of Libyans. Rather than creating happiness and contentment, the discovery of oil beneath the desert sand had done exactly the reverse. A closer look at the structure of the Libyan society explains this. Oil revenues had indeed enriched the country and promoted advances in various sectors. At the same time they had created or sharpened social disparities that in turn generated mounting tensions. It provided prosperity, directly or indirectly, for only ten percent of the total population, while 70 percent continued to wrest their meager subsistence from a decaying agriculture. The per capita income figures are misleading because they average the wealth of the privileged few with the earnings of the poor. For example, the annual income of peasants is less than $ 45.[13]

Relative deprivation and consequent frustration were encouraged by a government that, in spite of its development plans and public investments, was inactive and corrupt. The younger generation of Libya had long been restless over this problem. It was a vicious cycle for the new generation. They were more urbanized, literate, and sophisticated than their parents and those in the volatile urban centers were more numerous. While, in 1957, 80 percent of all Libyans lived in rural areas farming and tending their flocks, ten years later more than two-thirds of the population had migrated to the cities.[14] There, they became educated, informed, and were introduced to new ideas and ways of thinking. This occurred at the same time that the Libyan political system was being run by men whose lives dipped into the traditional past, whose behavior was nepotistic and personal-advantage seeking.

As the process unfolded, the bulk between the traditional ruling elite and the newly emerging social groups widened. Education and exposure to other societies produced a disenchanted educated elite; the oil industry produced a working class which was alienated as a result of the government's interference with union activity and its refusal to permit the formation of a labor union. Within the security services, youthful officers resented the favoritism displayed by the Palace for members of few families. A new generation was rising, anxious to assume responsible roles, outraged by rampant corruption in the organs of public administration, and determined to reform the policies and pro-

temporary setbacks, the basic direction of change toward a more secular and complex order of life will not reverse; and 9) *progressive* in that "modernization in the long run enhances human well-being, culturally and materially," with evolutionary change of this kind not only believed to be inevitable, but also held desirable.

Modernization and Legitimacy

The inculcation of a sense of legitimacy is probably, as noted by David Easton, the most effective device for regulating the flow of diffuse support in favor both of the authorities and of the regime. A member may be willing to obey the authorities and conform to the requirements of the regime for many different reasons. But the most stable support will derive from the conviction on the part of the member that it is right and proper for him to accept and obey the authorities and to abide by the requirements of the regime. It reflects the fact that in some vague or explicit way he sees these objects as conforming to his own moral principles, his own sense of what is right and proper in the political sphere.[6] Legitimacy of a political system can be derived from different source, i.e., traditional, social, religious, nationalistic, economic, or general capability in maintaining the belief that the present regime is best of all. David Easton pointed out three sources of legitimacy — ideological, structural, or personal — which may characterize support to any political system.[7]

Crises of legitimacy may be expected to be associated with rapid social change and the consequent tension between traditionalism and modernity. Since traditional societies share in common the acceptance of some actual or symbolic past event, order, or figure as the basis of their collective identity and as the ultimate legitimator of change, tradition serves to establish the limits beyond which creativity and innovation may be regarded as illegitimate. As Lipset notes, a crisis of legitimacy is a crisis of change. Its roots must be sought in the character of change in modern society as well as the nature of traditionalism. In other words the heart of the legitimacy problem stems from the fact that political change involves to a large extent the institutionalization of new norms and structures that are aimed toward new goals. It is concerned with the compatibility between traditional leadership system and the demands or desires for new institutions and roles. It requires an examination of what makes political institutions hold together; of how political behavior becomes institutionalized; and of how certain institutions come to have authority and power over people which go beyond the application of force and coercion.[8]

In the case of Libya, the political legitimacy of the regime rested on the personal and religious traits of King Idris. There was no ideological identification between the regime and its people, largely because the regime had no ideology of its own, and more important, the educational conditions and the high rate of illiteracy in the early years of independence prevented any kind of ideology to prevail and have the support of the people. However, these circumstances did not hold for long. The rapid social change and urbanization undermined much of King Idris personal and religious legitimacy. On the other hand, the vast and rapid expansion in education, accompanied with the increase of the Arab nationalism effect in the whole Arab World including Libya, created a strong and articulate intellectual class motivated by the ideas of Arab nationalism and Arab unity. This created a sense of ideoligical identity among many segments of the population, especially among students, labor forces, civil servants, and junior army officers. This emerging ideology found itself incompatible with the traditional regime and, as a result, these new forces felt that the regime was not able to translate their beliefs into action. Accordingly, the regime lost its legitimacy among the emerging new forces.

Until September, 1969, Mohamed Idris al Mahdi al Sanusi, King Idris I, was the central source of political leadership in independent Libya. The Sanussi dynasty in Libya rested its legitimacy upon religious and social factors. The Sanussi movement introduced a concept of legitimate central authority which was in conformity with the tribal attitudes. Consequently, the leader of the Sanussi movement became both the final religious authority and the intermediary who solved tribal disputes.[9] After the establishment of the Li-

Modernization and the Crisis of Legitimacy in Pre-Revolution Libya

*DR. MOHAMED ZAHI MOGHERBI**

DEFINITIONS

"Modernization" has been a prominent theme in comparative politics and the literature on political development. We are interested in what stands behind that label and propose to do this by looking at selected list of availabe definitions:

> Modernization involves the diffusion of what one expert calls the "world culture" — based on advanced technology and the spirit of science, on a rational view of life, a secular approach to social relations, and, above all else, on the acceptance in the political realm of the belief that the prime unit of the politics should be the nationstate. [1]

> Modernization requires a thorough going transformation, of the politics as well as society . . . It involves the transformation of all system by which man organizes his society — the political, social, intellectual, religious, and psychological systems. [2]

and finally,

> Modernization . . . denotes "rapidly widening control over nature through closer cooperation among men" and implies changes in man's attitude toward his material environment, toward his fellow man, and toward time itself. [3]

For most observers, modernization means profound change in social, economic, and political relations among the members of a society as a consequence of an historical phenomenon with universal relevance, namely the onslaught of "the age of reason, science, and secularism" to displace traditional society. It is commonly seen as a particular kind of thorough-going change involving both man and his society in all phases of interaction. The starting point for the analysis of this phenomenon is typically the conceptual dichotomy between modernity and tradition, with modernization or development conceived as "the passing of traditional society" [4] and the emergence of a modern, industrial society in its place. It is thus viewed as a transitional process with an already known, pre-determined end state or resultant condition as its goal.

Characteristics of Modernization

What, if any, agreement on the nature of the process exists among the various definitions of the term "modernization" in contemporary social science literature? According to Samuel P. Huntington, who surveyed much of the relevant literature[5], nine characteristics of the modernization process stand out. Thus it is generally found to be 1) *revolutionary* in that it involves a radical and total change in the pattern of human life; 2) *complex* in that its multiple component change processes — urbanization, industrialization, social mobilization, structural differentiation, etc. — cannot be reduced to a single simple dimension; 3) *systemic* in that changes in one factor are related to and affect changes in the other factor; 4) *global* in that it must be considered a world-wide phenomenon; 5) *lengthy* in that it requires a great amount of time to be felt in all its consequences; 6) *phased* in that it is possible to distinguish different levels or phases of modernization through which all societies will eventually move; 7) *homogenizing* in that it ultimately makes societies and states become more alike; 8) *irreversible* in that, despite potential

* Assistant Professor, Department of Political Science, Faculty of Economics, University of Garyounis.

Centralization of staff and experts: The centralization of staff and experts at the headquarter enables the corporation to centralize marketing activities, reduce problems of coordination and control, and consequently increase performance. Staff performs many activities such as the systematic analysis and comparison of marketing programs in different markets, the transfer of programs components from one market to another and efforts toward marketing integration. Staff perform an important role toward coordination and integration of the centralized marketing activities in the international company.

Fifth: *Selecting the Workable Approach:*

Finally I like to mention that secting either approach (centralization or decentralization) is a matter of consideration which depends on the environment of the company (Its core technology and infrastructure), external environment (social, cultural, technological, political, legal, and economic condition), the degree of diversification and integration, and finally the interaction between the internal and external environment.

The real concern of a company should be the development of an organizational approach of global marketing that fits its conditions and caracteristics achieving a cetralized, or decentralized approach or even a proper balance which combine the two approaches.

CONCLUSION

This model presents three approaches for organizing global marketing. The organization may follow either the decentralization or centeralization approaches, according to different factors that impose either one. The model further suggests a third approach, namely "the balanced approach", that can be utilized for organizing global marketing.

Each approach may be accompanied by several problems. The most important contribution in this model is to present ways that can be utilized to minimize the deficiencies and maxmize the benefits of each approach. Some of the methods suggested to overcome the deficiencies and increase the benefits of the decentralized approach are: meetings, interdivisional committees, task teams, written communications, and headquarter support. While some of the ways suggested to overcome the deficiencies and increase the benefits of the centralized approach are: excessive use of staff and experts at headquarters.

Finally, it is important to assure that selecting a certain approach is a matter of consideration that depends upon several factors, and the real concern of a company should be for the development of an effective approach that fits its particular circumstances and suits its ability in concern with maximizing the advantages and minimizing the deficiencies of the selected approach.

REFERENCES

1. Fourakeer, Lawrence E., & Stopford, John M. Organizational Structure and the Multinational Strategy. *Administrative Science Quarterly*, 1968, *13* (1), 47.
2. Chandler, A.D., Jr., *Strategy and Structure*. N.Y.: Garden City, 1966.
3. Lawerence, P.R., & Lorsch, J.W. *Organization and Environment*. Boston, Mass: Institution of Research Harvard business school, 1967.
4. Alpander, Guvenc G. Multinational Corporations Homebase-Affiliate Relations. *California Management Review*, 1978, *XX*, 48.
5. Farmer, R.D., & Richman, B.M. *Comparative Management. Academy of Management Journal*, 1967, 119-128.
6. Farmer, R.D., & Richman, B.M. *Comparative Management and Economic Progress*. III: Homewood, 1965.
7. Franko, L. *European Business Strategies in the United States*. Geneva: Business International S.A., 1971, 40.
8. Negandhi, A.R., & Prased, S.B. *Comparative Management*. New York: Appleton-Century-Crofts. 1971.
9. Sim, A.B. Decentralized Management of Subsidiaries and their Performance. *International Management*, 1977, *2*, 46.
10. Ibid, P. 47.
11. Ibid, P.48.
12. Marketing Management, why decentralization may be myth. *Business International*, 1976, 7.
13. Sim, Op. Cit., P. 49.
14. Ibid, P. 50.
15. Marketing Management, Op. Cit., PP. 7-8.
16. Ibid, PP. 7-8.
17. Fouraker & Stopford, Op. Cit., P. 47.
18. How Firms use Meetings to Encourage and improve Gobal Marketing. *Business International.*, 1976, 51.
19. Interdivisional commitee. *Busines international*. 1977, 263.

ports which are usually made by the parent company. The management of productions operates are usually delegated to subsidiaries and local managers.

D Channel of distribution:- It is highely recommended that channel of distribution must be selected by subsidiaries and decisions on distribution has to be processed locally by branches according to the environmental studies that has to be made locally to select the best channel of distribution for each subsidiary.

Problems of Coordination and Control:

The decentralization approach often increases performance of global marketing, but on the other hand it may create problems of coordination, evaluetion, and control of subsidiaries marketing devisions. These problems may have an impact on performance. To reduce these problems and maxmize performance, there are some methods that can be utilized:

A. *Meetings:* It can be a good method to coordinate, solve problems, exchange managerial knowledge, experience and techniques that may be useful in developing weak perfomance of some divisions. "A successful technicques in developing Asian market may well be useful in a developing African or Latin American one. Further, merketers involved with government agencies in Eastern Europe may be able to help executives currently trying to deal with Middle Eastern governments or with the people's republic of China"[18] Moreover meetings enables head quarters to meet with local managers. It also leads to the formation of working groups and cooperative efforts for specific purpose.

B. *Interdivisional committee:* It is a useul tool for coordinating world wide marketing efforts. "Its main purpose is to spot and develop ways the operating divisions can help one another".[19] The committee also may plan intedivisional pronjects.

In some companies committee have members based in many countries and formal meetings occur regularly. The constant communication among members of various committees enable them to exchange information of useful use to different division.

C. *Task teams:* Informal task teames is necessary to overcome the drawbacks of functional organization. Task teams is responsible for planning as well as impelementation. It is important to handle various one time problems or situations.

Idealy a task force operastes with a minimum of administrative trappings, and once it is orgnized, it may have few, if any, formal meetings. Individual members assigned their tasks independently, meetings with others are necessary. The most common reason for establishing a marketing task team seems to be new product introduction, but it can get into other matters as well.

D. *Written communications:* Formal reports and internally published materials are the most important sorts of written communication control. Most companies have some system of regular reporting from the subsidiaries on marketing programs and performace.

E. *Headquarter support:* It is useful to integrate multinational marketing efforts. Headquarter may provide counsel to many markenting division in different countries. It may help local managers with specific marketing problems. Headquarter support to many marketing operations in different countries solve a lot of problems and creates a certain degree of uniformity and consistency.

The headquarter may develop marketing service departement which perform the following: market research, advertising research, market and sales analysis, packaging services, and sales promotion.

Fourth: *Centralization Approach:*

The centralization approach often minimize benefits of global marketing, except in some situations in which centralization in marketing increase performance due to the reduce of coordination and control problems and due to the headquarter. Another important reason of centralization of marketing operations is the poor performance overseas, or even adequate performance which is percieved to be below potential.

To maxmize the benefits of centralization and to increase performance, it is suggested that the corporation has to rely more on the excessive use of staff and experts at the headquarter.Centralization is not necessarily synonymous with standardization of marketing programs.

Figure I - THE MODEL

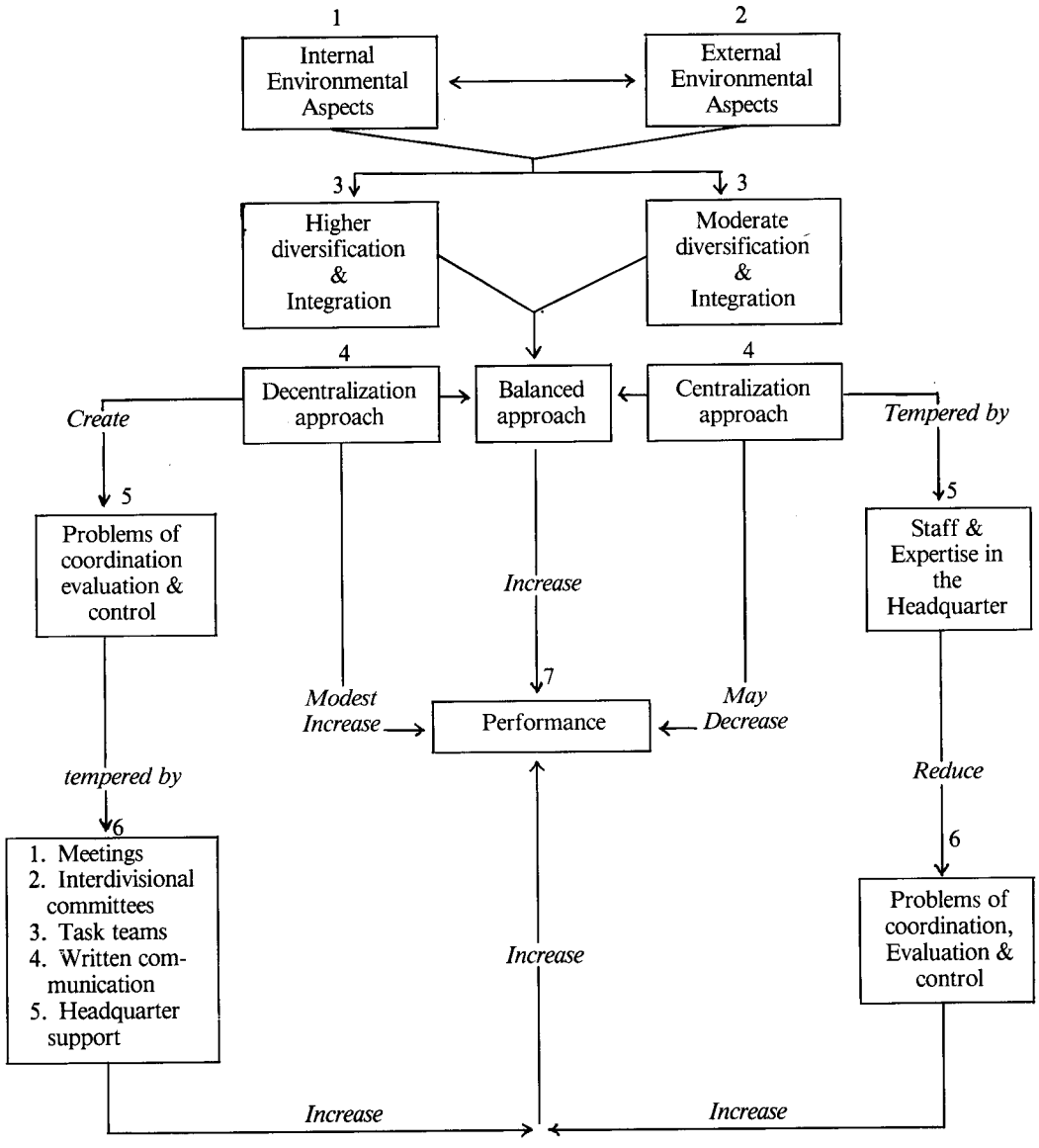

factor contributing to both diversification and integration problems. The complexities of these problems are immeasurably increased for corporations operating in multinational environments.

Environmental aspects has many dimensions: social, cultural, legal, political, economic, and technological aspects. These aspects has a pervasive and changing influence on each international market. International marketers must recognize the influence of foreign environment and must be prepared to either respond to it or change it.

Second: *Diversification & Integration:*

A weel of opportunity is a way depicting the interface between company's presents operations and the rest of the world through diversification and integration.

There are usually two main ways of growth diversification and integration (Horizontal, and vertical integration).

Horizontal or market integration is the integration of similar companies producing similar products at the same stage of manufacture and distribution.

Vertical integration is the integration of companies in the same product line and inclueds integration from material supply and manufacturing, to distribution and ultimate sale to consumers.

There are two ways of diversification: concentric and conglomerate. In concentric the diversified companies have a common thread of interest. In conglomerate diversification, companies producing unrelated product lines merge togheter.

In order to achieve the desired synergism of diversification and integration required to cope with the international environment, it is suggested that two alternative ways can be utilized: the first approach is decentralized organization and centralized control. In this approach there are decentralization of operations but centralization of control, therefore, we have to adapt with problems of coordination and control. The second approach is centralized organization and centralized control. Since organization is a function of environment, we have to adapt the first approach except in some circumstances in which the second approach may be adapted as will be indicated.

"Generally speaking organizations that have a single or a few related product lines and a high degree of vertical integration tend to be capital intensive, and to be organized in a centralized, functionally departementalized structure. Organization that have a diversified product line tend to have a decentralized, divisional structure."[17]

Third: *Decentralization Approach:*

There are two kinds of decentralization in marketing: decentralization of operations or activities and decentralization of control. Most firms that are active internationally are decentralized from an operational standpoint, in the sense that effective selling demands that the marketing function be highly decentralized. On the other hand firms are not decentralized from the control point of view.

Concerning operating markenting, by its nature, is one of the most localized business functions in a multinational corporation. But some centralization of control is necessary to ensure that the goals and abjectives of the corporation are understood and accepted by the international marketing devisions, that there is some degree of consistency in the approaches taken to meet the goals and that unnecessary duplication of effort is avoided.

Decentralizing of marketing functions:

Although there is a trend toward greater head office coordination of marketing planning, the following is recommended for operational and functional activities of marketing devisions:

A Promotion and advertising function:- It is strongly recommended that the multinational company must follow decentralized promotion and advertising operation to cope with the international environment, including the design of advertising copy, the selection of the best media mix and the local advertising agency.

B Princing function:- Decisions on pricing are usually made by subsidiaries. The head quarter must adapt a pricing formula that consider the impact of cultural and environmental conditions.

C Production function:- The production function is generally decentralized, with the exception of product specification and im-

Decentralization is a matter of degree. It varies with functional areas and with countries. "Sim in his analysis of the empirical data has suggested that the hypothesis that decentralization varies with functional areas could be accepted. Decentralization was found to be the highest in marketing, personnel and organization and production and least in finance, owneship and R & D".[10]

"With the exception of product specifications and imports, the production function was generally decentralized. Marketing tended to be a decentralized function, although there was a trend towards greater head office coordination of marketing planning. Decision on promotion, princing and distribution were made by the subsidiaries, and frequently delegated down the line in the subsidiaries. However, decisions on new product introduction and exports were reserved for the head office".[11]

Decentralization varies between countries. In the U.S., the affiliates marketing activities and decisions are closely guided and controlled out of head quarters while Japanese firms are very centrally oriented.[12]

"The empirical evidence indicates that decentralization was greatest in American subsidiaries, followed by British and then Japanese subsidiares. Difference in decentralization (based on the decentralization index) were significant between Japanese and both American and British subsidiaries".[13]

Empirically there have been a positive relationship between decentralization and performance,[14] except in exceptional cases that proved a poor perfomance overseas or even adequate performance in these exceptioinal cases, centralization is supported.[15]

2. PROPOSED MODEL

This model indicates the centralization versus decentralization aspects in organizing international marketing.

The model is indicated as following:

First: Environmental aspects has an impact on marketing activities which requires a diversification rather than standaradization in global marketing functions such as production, promotion and advertising, pricing, and channel of distribution.

Second: The organization may follow decentralization or centralization or balanced approach according to different factors that impose either method.

Third: The decentralization aproach often increases performance of markenting activities, but on the other hand it may create problems of coordination, evaluation and control of subsidiaries marketing division. To reduce these problems and increase performance, there are many ways that can be utilized to maxmize the benfits of decentralization approach in organizing global marketing and increase performance of marketing division. Some of these methods are meetings, standing commitees, task forces, written communications, and transferring marketing personnel.

Fourth: The centraization approach often reduce perfomance and minimize the benefits of global marketing except in some situations in which centralization in marketing increase performance. One reason for centralization is to reduce problems of coordination, evaluetion and control. Another reason in poor performance overseas, or even adequate performance which corporate management percives as below potential. "An example: A leading US-based manufactured expanded internationally primarily through acquisition of local firms. After a period in which the subsidiaries obtained responsibility for marketing management And decision making, the company decided that profitability could be heightened by more cohesion among the international operations and between the domestic and international sides of the business. Corporate management then assumed responsibility for strategic planning, and regional officies were assigned to manage and coordinate marketing activities abroad. After several years under the new system, the general assessment within the firm is that greater centralization at the corporate and regional levels has meant a loss of atutonomy at the operating level, but that most subsidiaries are satisfies with the clearer sense of direction they have received".[16] The existance of a staff of international marketing specialists at the home office is another force for centralization. Let us now analyse this model in details:

First: *Environmental Aspects:*

Environmental demamds are the prime

Organizing Global Marketing

(A Proposed Model)

*AHMED ARAFA**

The purpose of this article is to outline the main approaches utlized for organizing global marketing, and to propose an integrated model that can be helpful in this concern.

The model presents three approaches for organizing global marketing, indicanting circumstances and conditions for applying each approach, problems that may accompany each one, and ways to avoid these problems.

The main purpose of presentig this ((three dimentional)) model is to contribute to knowledge by providing a theoretical base for increasing global marketing performance.

1. LITERATURE REVIEW

International marketing is more intimately related to and influenced by corporate organization than any other management function because a company's organization plays a large part in determining what products and services are marketed and by whom.

On the other hand, "strategy of diversification led to organizational problems and eventually to the emergence of a new corporate stucture".[1] Organizations that intend to expand its activities abroad require diversification in products and marketing functions to cope with the foreing environment.

Chadeler in 1966 proposed three distinct organizational structures: "(1) The enterpreneurial business organization. (2) The vertically integrated, functionally coordinated enterprise. (3) The decenteralized organization."[2]

The organization that were successful in dealing with dynamic environment were described in terms that seem charactaristic of Chadelr's type three. These results are reinforced by the field work of Lawerence and Lorsch.[3]

"Alpander indicates that there are many forms of structural arrangements to choose from. The section of an organizatioinal structure involves several frustrating alternatives. Organizing international units along geographical lines is one alternative which shifts most of the autonomy of each unit to corporate headquarters. A more decentralized alternative is one that uses the worldwide product line structure. This structure is usually found in MNCs with a broad selection of products which requires closer coordination of product groups than geographical areas".[4]

The strategy of decentralizatioin in internatioinal business operation has been advocated and used as MNCs began to recognize natioinal differences and feel the pressures of natioinalism in countries in which they operate. Decentralization has been prescribed by theoretical framwork or models like Kolde and Hill,[5] and Farmer and Richman.[6] In spite of normative prescrition of and the tendency of MNCs towards decentralization, there have been few empirical research studies on the impacts of increasing decentralization on performance of the MNCs as a whole or the subsidiaries as individual units. Few research studies have produced conflicting results. For example, while Franko found non apparent correlation between levels of policy standardization and guidance and any measure of success,[7] Negandhi found high correlation between decentralization and management effectiveness.[8] "Apart from these conflicting results, other research problems, such as the problem of measurement of determination of decentralization, and the impacts associated with it, were encountered".[9] These problems have to be overcome or minimized if progress in research is to be made in this area.

* Assistant Lecturer, Faculty of Economics, University of Garyounis — M.B.A., from Texas University, and on a leave of absence from the Ph. D. program of International Marketing at the City University of New York.

the high value of oil exports, royalties and taxation. But how was this possible, given the concurrent and exceptional scarcities of skilled manpower? In brief there are two main explanations: First, the growth, though rapid, was not as rapid as it would have been if skilled manpower had been in optimal balance with other resource, instead of in shortage and relative scarcity. Second, that growth as measured by statistics of output and national income misses out a great deal of what is important for assessing change in the quality of standard of living as well as change in economic and social structure on which future development will depend. Both in respect of consumpiton and investment, Libya's growth of national income over recent years probably overstates the change that have taken place.

The obvious ways in which the combination of too little skill with too much capital and other resources has shown itself are in wasteful use of raw materials, inadequate maintenance and repair of capital, excessive imports, neglected entrepreneurial opportunities and so forth. Examples for inefficiency in the use of resources can be found of course in any economy, but in recent years such examples have occured throughout Libya to a degree and at a frequency which is exceptional. Delay in building technical schools and vocational centers is definetly a basic cause for concern since it perpetuates the present difficulties of many projects unable to recruit a sufficient number of workers to implement and run them.

This wasteful use of resources has often gone far beyond what could be described as an economically optimal increase in the use of capital and materials to offset sub-optimal levels of skilled staff. In economic terms, the shortage of skills has generally not been balanced by a rational calculation of how much additional capital and other inputs to use, but has led to a marked decline inthe application of rational management in the allocation of resources.

The serious problem of skill shortage as an impeding factor to economic planning and development has been recognized by the Libyan planning authority. In its study of the long-run development strategy for Libya, the ministry of planning has clearly stated that the capacity of the present planning and executive body was insufficient. The growth of programmes and projects already started in the last years, was increasing more rapidly than the growth of the planning body and the capacity of public administration responsible for implementing these projects. In addition to that the adopted methods and administrative procedures were inefficient to cope with the rapid economic change. Also there was a need for good data sources. There was a great need for more cooperation between the administrative institutions and for educational and training programes and the improvement of planning and executive bodies.[6]

CONCLUSION

Like many countries, Libya has devised-elaborate development plans in order to achieve higher living standards for its population. But most of what was realized has fallen short of the desired goals. This was due mainly to some domestic problems such as insufficient labour supply, inadequate rainfall, restructuring of the economy and the introduction of a military conscription law. The Libyan economy being exposed to international flows has been adversely affected by exogenous factors such as world inflation.

A plan is as good as the will to implement it within favorable conditions. If the plan was not conducted within reasonable and realistic conditions it will be like chasing mirage in the desert.

6. Ministry of Planning: Studies of the Long-run Development Strategy for the Libyan Arab Socialist Jamahiriya 1980-2000, Summary (in arabic) 1979, p. 7.

Table 4 Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya: Population, Labor Force, and Employment, 1974-79

(In thousands)

	1974	1975	1976	1977	1978	1979 *1/*
Population	**2,513.2**	**2,683.1**	**2,839.6**	**2,939.2**	**3,014.1**	**3,127.1**
Libyan	(2,229.9)	(2,316.5)	(2,406.0)	(2,499.7)	(2,597.6)	(2,699.1)
Non-Libyan	(283.3)	(366.6)	(433.6)	(439.5)	(416.5)	(428)
Labor force	**620.7**	**689.2**	**744.8**	**765.9**	**773.6**	...
Employed	670.2	677.1	732.7	765.0	772.7	789.0
Of which:						
Foreign labor	(169.8)	(223.0)	(262.6)	(266.2)	(252.3)	(259.4)
Unemployed	13.5	12.1	12.1	0.9	0.9	...
Employment by sector	**607.2**	**677.1**	**732.7**	**765.0**	**772.7**	**789.0**
Agriculture, forestry & fisheries	131.4	133.1	141.2	144.9	147.9	150.1
Oil and gas extraction	10.4	10.7	11.0	11.3	11.7	11.7
Mining & quarrying	5.9	6.9	7.5	7.9	8.7	8.8
Manufacturing	29.3	32.9	37.4	41.7	47.4	52.8
Construction	121.6	152.6	167.8	171.4	164.3	166.3
Electricity, gas, and water	11.5	13.0	13.9	14.7	15.8	17.5
Commerce, banking & insurance	51.0	56.2	60.1	60.8	56.6	54.4
Tramsportation, communication, and storage	48.8	53.4	57.9	63.1	67.5	70.2
Public administration	68.1	71.1	74.7	76.8	75.4	70.1
Other services *2/*	129.2	147.2	161.2	172.4	177.4	187.1

Source: Secretariat of Planning
1/ Preliminary estimates.
2/ Includes the education and health sectors.

supply falls furthest short of what would be optimal. Without any doubt skilled manpower in Libya in the last few years has been in exceptionally severe shortage in the sense of short-run market disequilibrium. These extreme skill shortages led to sharp competition for such supplies of skilled manpower as were available and to various somewhat haphazard attempts to strengthen or expand recruitment from other countries. The annual increase of the non-Libyan population was only 0.3 per cent in the period 1954-1964 and it increased to almost 17.0 per cent in the period 1964-1973 (see table No. 3).

The number of foreign workers grew by 122 per cent between 1973 and 1976 as compared with a growth of 10 per cent in the Libyan labour force. The ratios of non-Libyan workes increased from 21 per cent of the total labour force in 1973 to 35 per cent in 1976. (see table No. 4)

It seems that a paradox lies behind the fact that skilled manpower in Libya was in extreme shortage, not only in comparasion with other key resources in Libya but also in comparasion with relative scarcity of skilled manpower in other developing countries, and at the same time the rate of economic growth in Libya was exceptionally rapid (see table 2), not only in comparasion with earlier periods but in comparasion with growth rates achieved in other countries.

Clearly this rapid growth was called forth by the opportunities and ambitious plans and in large part by the mounting levels of foreign exchange and revenue made available from

Table 3 Libyan and Non-libyan Population in 1954, 1964 & 1973 Census and the Rate of Annual Increase

Year			Population (Libyans & Non-Libyans)								
			Total			Non-Libyans			Libyans		
			Total	Females	Males	Total	Females	Males	Total	Females	Males
1954			1 088 873	523 598	565 275	47 274	22 363	24 911	1 041 599	501 285	540 364
1964			1 564 369	750 988	813 386	48 868	24 139	24 729	1 515 501	726 844	788 657
1973			2 249 237	1 057 384	1 191 853	196 865	62 931	133 934	2 052 372	994 453	1 057 919
1954-1964	Increase (+)	No.	475 496	227 385	248 111	1 594	1 776	-182	473 902	225 609	248 293
	Decrease (-)	%	43.7	43.4	43.9	3.4	7.9	-0.7	45.5	45.0	45.9
	Annual Rate of Increase (+) Decrease (-)		3.7	3.7	3.7	0.3	0.7	-0.1	3.8	3.8	3.9
1964-1973	Increase (+)	No.	684.868	306.401	378.467	147.997	38.792	109.205	536.871	267.009	269.262
	Decrease (-)	%	43.8	40.8	46.5	302.9	160.7	441.6	35.4	36.8	34.1
	Annual Rate of Increase		4.1	3.9	4.3	16.7	11.2	20.6	3.4	3.5	3.3

N.B. Annual Rate of increase (+) or decrease (-) is the average percent rate of change on the basis of compound law.
Source: Ministry of Planning, Population Census 1973.

public. But on the other hand this requires more skill and trained administrators. This new economic system has far reaching structural changes. The effects of these changes and the involved time lag has not been fully anticipated by the latest five year plan.

However important other impending factors are, the most serious one is the shortage of skilled labour. Thus the following analysis will concentrate this problem.

One of the major ways in which manpower can act as a constraint on economic and social development is that scarcity of skilled and educated persons can hold back growth and distort its pattern. On the other hand it is important not to lose sight of the role of the unskilled labour, since it is still scarce in relation to land and other resources in Libya at least in the more sparsely populated regions, particularly at times of planting and harvesting. Given this scarcity of unskilled labour it may seem contradictory to argue that a high rate of population growth forms another constraint to Libya's development, particularly when the total population is little more two and half million and population density is low. But the rate of increase of a country's population can be too high even when the present size of its population is, in some respects, too small. Libya's high rate of population increase, (about 4% per annum) means that an exceptionally high proportion of its population is under 15 years old (this share increased from 38.5 per cent in 1954 to 51.4 per cent in 1973).[4] This high dependency ratio has increased the social costs of education and child services. Moreover there are the problems created by inadequate levels of education among women. This, of course is much more than a question of education, but education is an important factor and serves as a reminder of two more basic things. First, that general improvements in the standard of family living are part and parcel of economic and social development wether or not included within gross domestic product as conventionally defined. Second, that in Libya improvement in rural life depends crucially on the women, in their roles as mothers raising children and as rural workers responsible for a large part of peasant agriculture. Yet according to the last population census in 1973 about 73 per cent of the female population in age of ten years and over are illiterate. The consequances of illetaracy and under-education among women in the rural areas will be a serious handicap to modernization for many years ahead.

The question whether the scarcity of skilled man power has held back development requires in principle a comparison of two situations; the development which did occur against the development which would have accurred had educated man-power not been the constraint that it was. But what does it mean for educated man-power not to be the constraint that is was? That is should be no costraint at all? This would be a situation with unlimited supply of skilled man-power, surely an unrealistic standard of comparision? That Libya should be self-sufficient in educated man-power, free from excessive dependance of expatriates? This would no doubt be a desirable political conditions, but does it have any economic meaning and if this situation came about, would it eliminate the man-power constraint?

In his analysis to this question Jolly[5] has distinguished between (1) scarcity; (2) shortage; and (3) relative scarcity (or long run shortage).

In economic terms, skilled man-power is almost always scarce, in the sense that it has a positive marginal social product; the potential to produce things that people want. Scarcity is thus a typical condition in which almost all goods, services and economic resources are found. In this sense, skilled man-power in Libya is obviously scarce, but since almost every other economic resource is too, it is hardly surprising and not very noteworthy. Shortage, in contrast, is a market condition. At given prices (of skilled manpower and, of all other goods and services and with the existing distribution of income), a greater quantity of skills is demanded than the quantity supplied. Relative scarcity is defined in terms of optimal balance over the long run in relation to specified objectives. The resource in greatest scarcity is the one in which present

4. Ministry of Planning, Population Census 1973.

5. Richard Jolly, The Skilled Manpower Constraint, (London 1971), pp. 29-35.

II. Problems Facing Economic Development in Libya.

Several factors have hindered economic development in Libya, and constrained the five year plan 1976-80 from fully realizing its prescribed goals. Some of these factors are of transitory nature, others like the shortage of manpower have more profound impact on economic development in Libya.

A. Problems bearing on the five-year plan.

There are three major developments which took place in 1977 and 1978 and have decisive impact on the performance of development in Libya. These were first, the implementations of socialist measures which have drastically changed the structure of the economy. The change was directed toward the collective ownership of resources. Workers were encouraged to take over the ownership of their places of employments, and private ownership was restricted to self-employed projects. The reorganization has resulted in considerable delays in many projects.

Secondly, about one third of the labour force was composed of non-Libyans and especially Egyptians. So when the relationship between Libya and Egypt was severed after the camp David agreement, almost all the Egyptian workes left the country. A matter which caused delays in completing many projects especially in the construction sector. It was to take almost two years before this disruption in the labour market could be rectified.

The third development which took place in 1978 was the implementation of a military conscription law. Military training was compulsory, and many young people were drafted in the army. Older people have to undergo military training also, a matter which contributed the already low productivity.

These and other conditions such as insufficient coordination between the projects, shortages of material inputs as well as some natural factors have affected the implementation of the five year-plan.

B. Manpower Shortage.

In all developing countries development is often hampered by the existence of several seriously impeding factors such as:

1. The shortage of modern skills and of experience in using modern methods, modern tools and machinery.
2. Attitudes and values, however valuable these may be from a cultural point of view, are not conducive to growth. For instance it may take one generation to change the mentality of a predominantly agricultural population into an industrial mentality which accepts the regularity, the desciplines, the tempo and monotony of the work in factories.
3. The lack of institutions which are conductive to economic growth for instance in the field of marketing, credit etc.
4. Development expenditures may have to be kept within limits in order to keep inflation under control.

In Libya the implementation of planning casts light on the drags and realities which affect planned ambitions in a developing country even as financially well endowed as Libya was. Yet the rate of development expenditure in Libya fell below the planned targets right from the start.

Popular expectations of planning were aroused, but not popular understanding or popular participation. Planning institutionalization was there, but not the critical minimum number of planning administrators, technician, and expertise. Planning cooperation between administrative bodies was weak, project execution frequently costly, project maintenance negligent in many areas and planning follow up was weak.

The private sector was weak in terms of the experience and entrepreneurship demanded in the new context. The oil resources were there but qualified data to determine financial and other strategies were absent. The new socialist economic system eliminates profits and wages and trasfers all kinds of trade to the public sectors. Any private economic activity should be done by the owner himself or on the basis of partnership. Thus the role of the public sector will be dominant. This may facilitate the task of the planning body, since almost all sources of data are

Table 2 Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya: Growth Rate and Origin of GDP at Constant Factor Cost, 1976-80

(In per cent)

	Growth Rate				Realized Average Annual Growth	Plan Target Growth
	1976	1977	1978	1979	1976-79	1976-80
Oil sector	**30.3**	**6.3**	**-4.5**	**3.7**	**8.2**	**7.8**
Other sectors	**13.8**	**12.5**	**9.5**	**8.8**	**11.1**	**14.1**
Commodity producing sectors	14.1	10.5	7.8	6.4	9.7	...
Agriculture, forestry and fishing	(14.2)	(-12.0)	(20.6)	(8.5)	(7.1)	(15.8)
Mining and quarrying	(10.1)	(10.5)	(6.0)	(4.9)	(7.8)	(10.3)
Manufacturing	(34.1)	(39.7)	(23.0)	(15.7)	(27.3)	(30.7)
Electricity, gas and water	(27.3)	(16.5)	(26.4)	(21.2)	(23.0)	(23.0)
Construction	(10.8)	(9.6)	(1.5)	(2.6)	(6.2)	(12.5)
Distribution services sectors	9.7	7.9	5.6	6.4	7.4	...
Transportation and communication	(6.5)	(8.7)	(5.7)	(7.0)	(7.0)	(18.7)
Wholesale and retail trade	(12.2)	(7.4)	(5.6)	(5.9)	(7.7)	(11.0)
Other services	15.9	16.8	12.9	11.8	14.3	...
Public services	(14.2)	(22.6)	(18.7)	(16.2)	(17.9)	(8.8)
Education	(22.6)	(15.2)	(12.0)	(11.1)	(15.1)	(14.0)
Health	(25.6)	(21.9)	(12.7)	(13.6)	(18.2)	(12.0)
Banking and insurance	(17.2)	(15.2)	(9.7)	(5.8)	(12.0)	(14.0)
Ownership of dwellings	(9.8)	(7.4)	(5.2)	(4.9)	(6.8)	(10.9)
Other	(8.5)	(8.2)	(4.7)	(13.9)	(8.7)	(10.0)
Gross domestic product	**22.6**	**9.0**	**2.0**	**6.0**	**(9.6)**	**10.7**
	(Origin of GDP at constant factor cost)					
Oil sector	**56.7**	**55.3**	**51.9**	**50.7**		**49.4 1/**
Other sectors	**43.3**	**44.7**	**48.1**	**49.3**		**50.6 1/**
Commodity producing sectors	15.7	16.0	16.9	17.0		50.6 1/
Agriculture, forestry and fishing	(2.1)	(1.7)	(2.0)	(2.1)		(2.6)1/
Mining and quarrying	(0.5)	(0.5)	(0.5)	(0.5)		(0.5)1/
Manufacturing	(2.0)	(2.5)	(3.0)	(3.2)		(4.8)1/
Electricity, gas and water	(0.5)	(0.5)	(0.7)	(0.8)		(0.6)1/
Construction	(10.7)	(10.8)	(10.7)	(10.4)		(11.7)1/
Distribution services sectors	9.7	9.7	10.0	10.0		...
Transportation and communication	(4.2)	(4.1)	(4.3)	(4.3)		(8.1)1/
Wholesale & retail trade	(5.6)	(5.5)	(5.7)	(5.7)		(5.1)1/
Other services	17.8	19.1	21.1	22.3		...
Public services	(6.5)	(7.4)	(8.6)	(9.4)		(6.5)1/
Education	(3.3)	(3.5)	(3.9)	(4.1)		(3.2)1/
Health	(1.4)	(1.6)	(1.8)	(1.9)		(1.3)1/
Banking and insurance	(2.6)	(2.7)	(2.9)	(2.9)		(2.6)1/
Ownership of dwellings	(3.2)	(3.2)	(3.3)	(3.2)		(3.2)1/
Other	(0.7)	(0.7)	(0.7)	(0.8)		(0.3)1/
Gross domestic product	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**		**100.0**

Source: Secretariat of Planning

1/ Target composition of GDP in 1980.

of the plan to reach LD. 9878 million (about $ 32,993 million). These increases were due in part to increases in prices and in part to the addition of new projects to the plan. Table 1 indicates the original allocations and the subsequent increase in these allocations together with the actual expenditure for the first four year of the plan and the implementation ratio.

During the first four years of the plan the growth rate was moderate in some sectors and in others it was considerably less than expected. The compound annual growth rate of real GDP during the first four years period1976-79 was 9.6 per cent which was less than the target rate of 10.7 per cent. The growth rates in some key sectors such as agriculture, construction, transportation and trade were less than their planned rates as indicated in table 2.

The implementation ratio was relatively high (i. e. between 85-90 in the main sectors). The implementation ratio which is the proportion of actual to budgeted expenditure does not reflect an equivalent increase in real terms in these sectors. Moreover, aggregate expenditure was lower than planned expenditure because some shortfalls and bottlenecks that developed during the plan period.

Table 1 Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya: Allocations and Expenditures of the Five-Year Plan, 1976-80

(in millions of Libyan dinars)

	1976-80 Allocations		Expenditures During 1976-79 Period		
	Initial	Latest revision	Budgeted	Actual	Implementation ratio 1/
Goods producing sectors	3,006.0	3,973.0	2,563.0	2,217.1	86.5
Agriculture	1,226.6	1,880.0	1,340.9	1,174.2	87.6
Industry 2/	1,779.4	2,093.0	1,222.1	1,042.9	85.3
Economic infrastructure	2,896.0	4,153.3	2,714.0	2,507.6	92.4
Electricity	543.6	990.0	629.2	654.6	104.0
Housing	794.2	1,111.0	738.5	614.9	83.3
Municipal projects	552.6	724.3	573.1	553.2	96.5
Transportation and communication	1,005.6	1,328.0	773.2	684.9	88.6
Social infrastructure	774,9	1,222.3	790.0	606.4	76.8
Education	470.4	647.0	446.1	312.8	70.1
Manpower	41.8	71.3	43.3	32.6	75.3
Health	171.4	363.0	208.5	184.1	88.3
Information and culture	91.3	141.0	92.1	77.0	83.6
Other	492.8	529.9	218.7	94.5	43.2
Total	7,170.0	9,878.5	6,285.7	5,425.7	86.3

Source: Secretariat of Planning.
1/ In per cent 2/ Includes allocations for oil and gas projects and for the development of marine resources and nutrition.

Problems and Constraints of Planning for Development in Libya*

DR. AHMED MENESI and DR. ALI A. ABDUSSALAM**

INTRODUCTION

Libya, like other developing countries, has tried planning as a means of economic development. That is, it tried to pool its resources and channel them for development with the aim of improving the standard of living of the population.

The first experience in development planning was the five-year plan 1963-1968. The total expenditure for this plan was LD. 290 million (about $ 812 million). The bulk of the expenditure (about 59%) went to developing the infrastructure.[1]

A second five year plan was prepared in 1969, but it was never implemented because a revolution took place at that time. That plan was re-evaluated and a three-year plan 1973-75 was carried out instead. The allocations for this plan amounted to LD. 1965 million (about $ 6563 million). A large portion of the development expenditure (about 42%) went to agriculture and industry. For the main objectives of the plan were to stimulate domestic production and achieve more equitable distribution of income among the population.[2]

Although some bottlenecks were encountered at the end of the plan, it was, nevertheless, successful in achieving a considerable portion of the planned targets.

A more ambitious plan was launched in 1976. The new five-year plan 1976-80 was big both in scope and aims.[3] We shall try to examine briefly the aims and performance of this plan. This will help us — as a case in point — to shed some light on the obstacles facing this plan in particular and development in Libya in general.

1. The aims of the five-year plan 1976-80.

The main objectives of the plan were first to broaden the economic base and diversify the economy so that it would not be dependent on one commodity, namely oil. Second, the plan aims at rising the living standards of the population.

To achieve these goals, more emphasis was placed on industry and agriculture. The preliminary estimates of the five-year plan were LD. 7170 million (about $ 23948 million) of which 21 per cent and 14 per cent were allocated to manufacturing and agriculture respectively. One of the main targets of the plan was to achieve an over all growth rate in the non-oil sector of 14.1 per cent. More specificly the planned growth rate for industry and agriculture were 31 per cent and 16 per cent respectively.

It was also intended to raise the GDP by an average annual rate of growth of 10.7 per cent. The per capita income would increase by 5.6 per cent at the end of the plan from LD. 1360 in 1975 to LD. 1786.5 in 1980.

The allocation for the five-year plan were, however raised three times during the period

---

* This Paper was presented to the Eighteen International Summer Seminar on Planning for Development and Social Progress in Socialist and Developing Countries (The University of Economic Science, Berlin, German Democratic Republic, June 21 - July 4, 1981).

** Associate and Assistant professors of economics respectively at the University of Garyounis, Benghazi, Libya.

1. Ministry of Planning and Development, Five-Year Economic and Social Development Plan 1963-1968.
2. Ministry of Planning, The Three-Year Economic and Social Development Plan 1973-1975.
3. Ministry of Planning, The economic and Social Transformation Plan 1976-1980.

INTRODUCTION

This journal is one of the projects of the Center of Economics and Business Research in the Faculty of Economics and Commerce. It is devoted to the publication of research in business and behavioral sciences. It deals with theoretical as well as applied topics that are of interest to the Arab World and mankind in general.

Any comments and/or research are welcome. It is hoped that our journal will function as a Communication means among those who are interested in these studies.

The Editors

Contents

Page

Introduction 1

○ *ARTICLES*

Problems and Constraints of Planning for Development in Libya 2
Dr. Ahmed Menesi and Dr. Ali A. Abdussalam

Organizing Global Marketing (A proposed Model) 10
Ahmed Arafa

Modernization and the Crisis of Legitimacy in Pre-Revolution Libya 16
Dr. Mohamed Zahi Mogherbi

Estimating Students' Final Scores 20
Dr. Ahmed Zogo Memon

Mechanism of Change in Demographic Ageing: The Case of Libya 24
Dr. M.G. El-Rouby

Testing the Effect of Different Acceptable Accounting Alternatives on Lending Decisions of Commercial Bankers 36
Dr. Abdussalam Ali El-Arabi

○ *ABSTRACTS*

An Evaluation of the International Economic Order 65
Dr. Attia El Mahdi Elfeituri

Socialism 66
Dr. Farhat Shernanna

Determining the Aims of Economic Planning in Developing Countries and Problems of its Application 67
Dr. Ali Al-Asadi

New Approaches in Government Budgeting 68
Dr. Mohamed Moftah Bait-Elmal

Analysis of Accounting Information Systems 69
Dr. Younis Hassan El-Sharif

Income taxes in Libya: An Historical and Analytical Study 70
Dr. Mohamed Abdalla Bait-Elmal

Dirasat in Economics and Business

Editorial Staff

Editor-in-Chief
Abdulgader A. Amer, Ph.D.

Editors

Younis H. El-Sharif, Ph.D.
Ahmed S. El-Sharif, Ph.D.
Mohamed Z. Mogherbi, Ph.D.
El-Bashir A. Zenbil, M.S.

Editorial Secretary
Ghazala S. El-Burki, B.A.

Dirasat in Economics and Business is Published biannually by the Research Unit, Faculty of Economics and Commerce, University of Garyounis, Benghazi, Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya.

Subscription: L.D. 1.000 per year (U.S.$ 3.30)
Single Copy 550 Dirhams (U.S.$ 1.65)

All correspondence *including books, periodicals, contributions and subscription,* should be addressed to the Editor-in-Chief, **Dirasat in Economics and Business**, University of Garyounis, Benghazi, S.P.L.A.J.

The views expressed in
Dirasat in Economics and Business
are those of the individual authors.

©All rights reserved

كلية الاقتصاد والتجارة

DIRASAT

IN ECONOMICS AND BUSINESS

Vol. XVII No. 2 1981

IN THIS ISSUE

PROBLEMS AND CONSTRAINTS IN PLANNING FOR DEVELOPMENT

ORGANIZING GLOBAL MARKETING (A PROPOSED MODEL)

MODERNIZATION AND THE CRISIS OF LEGITIMACY IN PRE-REVOLUTION LIBYA

ESTIMATING STUDENT'S FINAL SCORES

MECHANISM OF CHANGE IN DEMOGRAPHIC AGEING

ISSUED BI-ANNUALLY BY THE RESEARCH UNIT, FACULTY OF ECONOMICS & COMMERCE, UNIVERSITY OF GARYOUNIS, BENGHAZI, SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA